الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

الأربعاء 6 آب 2025
العدد 5559 السنة التاسعة عشرة
Mercredi 6 Août 2025 no 5559 19ème année

16 صفحة
100000 ليرة

«مجزرة التشكيلات القضائية»: العدالة بحاجة إلى عدالة!

المصارف تجهّز «مجزرة» لموظفيها

5 - 4

الانقلابيون

◀ الحكومة تنقلب على الدستور والطائف وتقود البلاد نحو انفجار إرضاءً لوليّ الأمر السعودي

◀ ورقة برّاك: فرمانات لتحقيق أمن إسرائيل الكامل وتلبية مصالح الحليف الجديد في دمشق

3 - 2

(هيثم الموسوي)

على الغلاف

عون وسلام يقودان الانقلاب على الطائف

إبراهيم الأمين

يُقال في عالم السياسة إن أخطر السياسيين ليس من لا يخشى النقد، بل من لا يكترث له من الأساس.

وفي لبنان اليوم، يبدو أن أركان السلطة تجاوزوا هذا التعريف، فباتوا أقرب إلى آلهة لا يسمعون النقد، ولا يكترثون له إن سمعوه. ولا يملك القدرة على فعل ذلك إلا من يشعر بأن حصانته مُطلقة، وكافية لحمايته من أيّ مساءلة أو محاسبة أو حتى مراجعة. وكلنا يعلم أن السلطة الجديدة التي نشأت منذ مطلع هذا العام، لم يحتج أصحابها إلى رضى الناس، ولا إلى موافقة الأحزاب أو النواب، ولا إلى أيّ من الآليات التقليدية للانتخاب أو التكليف أو التشكيل. وهؤلاء، من رؤساء ووزراء ومديرين ومسؤولين، يتصرّفون على أساس أن الجهة التي منحتهم الحصانة والغطاء للوصول إلى مواقعهم، هي وحدها صاحبة الحق في مساءلتهم أو محاسبتهم. وعليه، فإن ما يهابونه حقاً هو الوصيّ الخارجي وحده.

ما جرى قبل وأثناء وبعد جلسة مجلس الوزراء أمس، لم يكن حدثاً عادياً، ولا تفصيلاً عابراً. وحتى لو كانت هذه السلطة عاجزة عن تنفيذ ما قرّرته، فإن الخطورة لا تكمن في توصيف الفعل بحدّ ذاته، بل في ما تكشفه من مسار يتّجه إليه البلد من الآن فصاعداً تحت إدارة هؤلاء. فمن وافق على السير في قرار نزع سلاح المقاومة، لن يقف عند خاطر أحد عندما يقرر التفريط في أصول الدولة، من الذهب الذي بدأوا يبحثون عن سبل تسييله، إلى ما تبقّى من أملاك الدولة/ وصولاً إلى ما هو أخطر، حين تُدخَل المؤسسات الأمنية والعسكرية في دائرة التبعية المباشرة للوصاية الأميركية - السعودية التي تعمل حصراً في خدمة مصلحة العدو الإسرائيلي.

مداولات جلسة أمس أظهرت بعض التمايز في الأداء بين رئيسَي الجمهورية جوزيف عون والحكومة نواف سلام.

صحيح أن الرئيس عون سعى إلى الخروج بحل توافقي يُرضي الجميع، وحاول إقناع الوزراء المتناقشين بذلك، إلا أن الوقائع أثبتت ما قاله سلام قبل الجلسة: إن عون لن يتخذ أي موقف يعرقل الوصول إلى قرار نهائي، حتى ولو أدّى ذلك إلى «زعل» حزب الله والرئيس نبيه بري. وتبيّن أن عون، حاله حال سلام، لا يعتزم اتخاذ أي خطوة من شأنها إدخاله في مواجهة مع الجانبيْن الأميركي والسعودي.

وقد برّر مقرّبون من رئيس الجمهورية عدم مبادرته إلى رفع الجلسة، بأنه لا يريد الدخول في اشتباك مع رئيس الحكومة. لكنّ الواقع، كما يعرف الجميع، أن عون لا يُعير خاطر سلام أهمية كبيرة، بل إنه غير مستعدّ للدخول في أي مشكلة مع واشنطن أو الرياض، عدا أنه شخصياً لا يعارض مبدأ نزع السلاح.

أما رئيس الحكومة، فمشكلته لم تبدأ فقط من كيفية تعامله مع ملف الصراع مع العدو. فمنذ لحظة تأليف حكومته، انتقل كلياً إلى الضفة الأخرى. وبات، كما ملك الأردن وحاكم مقاطعة رام الله، تابعاً بالكامل لسلطة الوصاية الخارجية. وليس همّه فقط إرضاء واشنطن والرياض، بل المضيّ بخطوات ثابتة في تقويض مشروع المقاومة ومواجهة الاحتلال.

وقد أظهرت التطورات الأخيرة أن سلام لم يكن ليصل إلى موقعه الحالي لولا التزامه المُسبق بالسياسات التي تتبنّاها حكومته، من التغاضي عن الاعتداءات الإسرائيلية، إلى تعطيل إعادة الإعمار، ورفض تمويل حاجات المتضررين، والتخريب على كل مؤسسة تخدم بيئة المقاومة، وصولاً إلى التورّط في أخطر مؤامرة منذ عام 1989 وهي الانقلاب على اتفاق الطائف، ونسف الدستور مرة واحدة! ما فعله نواف سلام أمس، وما وافق عليه رئيس الجمهورية ومعه سائر الحاضرين في جلسة الحكومة، لا يصبّ كلُّ ذلك إلا في اتجاه واحد: تقويض الإطار الناظم للحياة الدستورية والوطنية في لبنان. وما الإقرار بورقة الإذعان الآتية من واشنطن والرياض، إلا قبولٌ صريحٌ بدفع البلاد، ولو تدريجياً، نحو مربّع الانفجار. وربما يتوهّم هؤلاء أن الحرب الإسرائيلية الجارية، وما تشهده سوريا منذ الإطاحة بحكم بشار الأسد، قد يوفّران لهم الغطاء أو الدعم لمواجهة مشروع المقاومة، ليس فقط كسلاح، بل كفكرة وتنظيم وحاضنة شعبية.

رجال برّاك وابن فرحان يفجّرون البلاد

حبست بيروت أنفاسها أمس، وغرقت على مدار النهار في دوامة من التكهّنات حول ما تخفيه جلسة الحكومة المترنّحة على شفير انقسام يهدّد بانفراطها. وعلى مدى ساعات، كانت المشاورات الـ«ما فوق عادية» تسابق السيناريوات التي ستحطّ على الطاولة المفخّخة لمجلس الوزراء في جلسة قيل إنها مصيرية، وأعلن النفير السياسي في القصر الجمهوري والسراي الحكومي وعين التينة وحارة حريك، حتى ساعة متأخرة ليل أول من أمس، بعدما أدّى تدخّل من رئيس الحكومة نواف سلام إلى تخريب اتفاق مع الرئيس جوزيف عون.

وفي التفاصيل، التقى رئيس الجمهورية مسؤولين من حزب الله بعيداً عن الإعلام، وفتح باب التنسيق مع الرئيس نبيه بري، وكان هناك تأكيد من عون على أن الجلسة لن تكون استفزازية لأيّ طرف، وأن الأولوية لاتخاذ قرار بالتوافق، من دون تحديد مهل زمنية حتى لو تطلّب الأمر عقد جلسات عدة، ولا سيما في ظل تغيّب عدد من الوزراء وعدم حضور قائد الجيش رودولف هيكل. ودفعت هذه الإشارات الإيجابية حزب الله وحركة أمل إلى المشاركة في الجلسة والانفتاح على أي طرح يأخذ مصلحة لبنان في الاعتبار.

وسارت الأمور على نحو جيد، إلى أن حطّ سلام في بعبدا ليل أول من أمس، وأبلغ عون أنه مصرّ على مناقشة ورقة المبعوث الأميركي توماس برّاك زمني، وأبلغ سلام عون أنه عرضة لضغوط خارجية تهدّد لبنان.

في هذا الوقت، أرسل عون سائلاً الرئيس نبيه بري عمّا إذا كان بإمكانه الحضور لبحث مناقشة طرح رئيس الحكومة، إلا أن رئيس المجلس رفض الانضمام إلى الاجتماع، وقال إن «هناك اتفاقاً مع رئيس الجمهورية ولن نقبل بأي تعديلات تأخذ البلد إلى مشكل كبير». بعد ذلك، زارَ المعاون السياسي للأمين العام لحزب الله الحاج حسين الخليل والوزير السابق محمد فنيش عين التينة، وناقشا مع الرئيس بري الموقف وكيفية التعامل مع أي محاولات للتفجير داخل الحكومة عبر فرض جدول زمني لتسليم السلاح، فاقترح رئيس المجلس الامتناع عن التصويت على أيّ قرار من هذا النوع، إلا أن الحزب فضّل خيار الانسحاب من الجلسة، والتلويح بالخروج نهائياً من الحكومة، وجرى الاتفاق على خيار الانسحاب.

قبل ظهر أمس، كانت الاتصالات تشي بإمكانية التوصّل إلى حل وسط. لكن، مع انعقاد الجلسة، بدا التوتر واضحاً، فطلب الرئيس عون تأجيل مناقشة بند حصرية السلاح إلى آخر الجلسة. لكنّ التشنّج لم يغادر أجواء القصر، خصوصاً مع إصرار البعض على التهويل، ولا سيما وزراء «القوات اللبنانية» وحزب الكتائب الذين وصلوا إلى حدّ تأليف روايات وتسريبها عبر الإعلام بالحديث عن أجواء متوتّرة وصدامات كلامية داخل الجلسة بين الوزراء ومع رئيس الجمهورية، وهو ما لم يكن دقيقاً.

أما أصحاب المنطقة الرمادية، أي عون والوزراء المحسوبون على وليد جنبلاط، فكانوا يحاذرون جزم إلى التصويت لتقويض موقفهم الوسطي بغية تفادي تعريض الاستقرار اللبناني لاختبار هو الأقسى منذ عام 2005 ودفع الأمور في اتجاه انقسام يطيح بالحكومة أو بشلّها.

ومع بدء النقاش، برز فجأة، وبموقف واحد، فريق وزاري يقوده سلام مع «القوات» والكتائب، ما دفع بالبعض إلى القول إن «فريق يزيد بن فرحان» كان حاضراً بكل أسلحته، وخاض معركة الوصول إلى قرار بشأن ورقة برّاك، وتجاوز ما طرحه الرئيس عون في رسالة عيد الجيش، وقالت مصادر وزارية إن «سلام ووزراء القوات مارسوا ضغوطاً كبيرة على عكس ما كان مُتفقاً عليه، وحوّلوا الجلسة إلى مكيدة قد تجرّ البلد إلى أزمة كبيرة»، مشيرة إلى أن «رئيس الجمهورية أيضاً خضع لهذه الضغوطات، إذ كانَ بإمكانه رفع الجلسة وتأجيل النقاش في البند في جلسة الخميس، لكنه لم يفعل». ولفتت المصادر إلى أن الجو كانَ متشنّجاً، إلا أن الجلسة لم تشهد اشتباكاً عالي السقف، وقدّم الوزيران ركانَ ناصر الدين وتمارا الزين مقاربة هادئة، مصرّيْن على عدم تحديد جدول زمني. وقبل النقاش في الأمر، بادر وزراء «القوات» إلى إبلاغ الحاضرين بأنه في حال الامتناع عن الالتزام الكامل، فسيعلّقون مشاركتهم في الحكومة ويخرجون من الجلسة، وهو ما استعمله سلام لتكريس الوجهة، ما دفع ناصر الدين والزين إلى الانسحاب، بينما بقي الوزير فادي مكي الذي طلب تسجيل تحفّظه على القرار.

> **كان واضحاً منذ اللحظات الأولى أن هناك قراراً خارجياً لن يعترض عون وسلام على تنفيذه من دون أيّ تعديل**

ووصفت المصادر رئيس الحكومة بأنه «بدا محكوماً بالخروج بقرار يرضي واشنطن والرياض، إلى حدّ أنه لم يقبل داخل الجلسة سوى بمناقشة ورقة برّاك التي ترفض الحديث عن أي مطلب لبناني»، ما دفع ناصر الدين إلى سؤاله حول سبب هذه السرعة التي يُتخذ فيها قرار بهذه الخطوة في ساعتين، كما وجّه إليه سؤالاً فيه: «ماذا نناقش الآن، هل هو مشروع اتفاق، أو هناك موافقة إسرائيلية على هذه الورقة، وهل هناك قرار أميركي بضمان تنفيذها من الجانب الإسرائيلي؟ ومن هي الجهة التي ستتحمل الاعتداءات الإسرائيلية وانكشاف لبنان أمام العدو الإسرائيلي واحتلاله لأراضٍ لبنانية؟». وكان هناك استغراب منْ الاستعجال ما دامت هناك جلسة يوم الخميس، خصوصاً أن الوزراء تعرّضوا لمحاولات حصار داخل الجلسة وطُلب إليهم اتخاذ قرار، فيما أكّد ناصر الدين والزين أنهما «لم يطّلعا على الورقة قبل جلسة مجلس الوزراء ويجب دراستها ثم استكمال البحث فيها في جلسة أخرى».

حتى تلك اللحظة، كانت توجيهات عين التينة وحارة حريك إلى الوزيرين بعدم مغادرة الجلسة، لكن بعدما أصرّ سلام على إقرار البند، طُلب إليهما المغادرة، بعد خمس ساعات ونصف ساعة من انعقادها، علماً أن الرئيس عون لم يكن مؤيّداً للصيغة، وقال داخل الجلسة إن الجيش لا يستطيع أن يسحب السلاح قبل نهاية العام، وفق المصادر.

بعد الجلسة، تولّى سلام إذاعة القرار، وبدا مسروراً كمن يقول: «أشهدوا لي عند الأمير». وفيما روّج وزراء «القوات» والكتائب لانتصار كبير داخل الحكومة، انطلقت مشاورات بين عين التينة وحارة حريك لاتخاذ قرار بشأن جلسة الخميس من جهة، وكيفية الردّ على هذا القرار من جهة ثانية.

وفي السياق، قالت مصادر مطّلعة إن «الجانب السعودي بات الوكيل الحصري للملف اللبناني، وهو المتفرّد بإدارة الساحة اللبنانية، وسط معلومات وصلت إلى رئاسة الجمهورية بأن توم برّاك لن يعود إلى لبنان وأن المبعوثة الأميركية مورغان أورتاغوس في إجازة لمدة 3 أسابيع، وسيُكلّف فريق السفارة الأميركية في بيروت بمتابعة التنسيق مع الدولة اللبنانية تحت إشرافها، وهي لن تزور لبنان قبل انتهاء إجازتها، إلا في حال حصول طارئ يستدعي مجيئها».

(الأخبار)

(هيثم الموسوي)

قاسم: لا لجدولٍ زمني يُنفَّذ تحت العدوان الإسرائيلي

حرص الأمين العام لحزب الله الشيخ نعيم قاسم في خطاب ألقاه أمس، بالتزامن مع جلسة مجلس الوزراء، على تأكيد رفض الالتزام بأيّ جدول زمني، فيما العدوان الإسرائيلي لا يزال مستمراً، ومن دون مناقشة استراتيجية دفاع وطني.

وقال قاسم، في ذكرى أربعين اللواء الإيراني الشهيد محمد سعيد إيزدي (الحاج رمضان)، إن «أيّ جدول زمني يُعرض ليُنفّذ تحت سقف العدوان الإسرائيلي، لا يمكن أن نوافق عليه، لأن الجدول الزمني يعني أن تلتزم بشيء والعدوان لا يزال قائماً»، مضيفاً أن تسليم السلاح من دون نقاش استراتيجية دفاعية «أمر خاطئ، لا يمكن أن نقبل بأن يلتزم لبنان بالتخلّي التدريجي عن قوته، بينما تبقى كل أوراق القوة في يد العدو الإسرائيلي».

وأعاد قاسم تأكيد أن «الاتفاق الذي انعقد في 27 تشرين الثاني سنة 2024 هو اتفاق غير مباشر لوقف العدوان الإسرائيلي ومترتّبات وقف العدوان، وأنعقد بين الدولة اللبنانية والعدو الإسرائيلي بشكل غير مباشر»، مشيراً إلى أن «هذا الاتفاق أبرز تعاوناً وثيقاً ومميزاً بين المقاومة والدولة». ولفت إلى أنه «في المقابل، انقلبت إسرائيل على الاتفاق، ولم تلتزم، وتجاوزت بألاف الخروقات»، معتبراً أن «ما حصل في سوريا أثّر كثيراً على هذه الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل، حيث ندمت على صياغة الاتفاق، واعتبرت أنه يُعطي لبنان وحزب الله قدرة وإمكانية لاستمرار القوة الموجودة في لبنان (...) وبالتالي يريدون تغيير هذا الاتفاق الذي لم يلتزموا به أصلاً». وشدّد على رفض «أيّ اتفاق جديد غير الاتفاق القائم بين الدولة اللبنانية والكيان الإسرائيلي»، داعياً إلى تنفيذ «الاتفاق أولاً، ثم ليتحدّثوا عن كل ما يريدون الحديث فيه».

إملاءات... وليس اتفاقاً

وحول ورقة المبعوث الأميركي توماس برّاك، قال قاسم إن «من يطّلع على الاتفاق الذي جاء به برّاك لا يجده اتفاقاً، بل إملاءات، ويجده نزع قوة وقدرة حزب الله ولبنان بالكامل».

وكشف قاسم أن الورقة تطلب «نزع السلاح، مثلاً، يعطون أمثلة حتى يكون كل شيء واضحاً: مثل الهاون، وقاذفات الصواريخ، القنابل اليدوية والمتفجّرات، وأجهزة الصواريخ الحارقة، جو - أرض، أرض - أرض، والأسلحة التي تسبّب إصابات جماعية، والأسلحة البيولوجية والكيميائية، والطائرات من دون طيار، والتي يتم تفكيكها في جميع أنحاء البلاد في غضون 30 يوماً (...) كل الإمكانات يجب أن تكون قد فُكّكت وتسلّمتها الدولة اللبنانية».

وحذّر قاسم من أن «هذا يُسمّى: تجريد لبنان من قدرته العسكرية، بتجريد مقاومته، وعدم السماح للجيش اللبناني أن يكون لديه سلاح، إلا بمقدار ما يؤدّي وظيفة داخلية، ولا يؤثّر على إسرائيل، لا من قريب ولا من بعيد، هذا هو المطلوب أن يُنفّذ».

لا مصلحة لإسرائيل بعدوان واسع

وأشار قاسم إلى أن «إسرائيل تعتمد حالياً هذه الطريقة في الاعتداء المحدود والضغط السياسي الأميركي (...) لأن مصلحة إسرائيل ألّا تذهب إلى العدوان الواسع»، مشدّداً على أنه «إذا حدث، فالمقاومة ستدافع، والجيش سيدافع، والشعب سيدافع، هذا الدفاع سيؤدي إلى سقوط صواريخ داخل الكيان الإسرائيلي، وكل الأمن الذي بنوه خلال 8 أشهر سينهار خلال ساعة واحدة». وأكّد أن «مصلحتهم ألّا يخوضوا هذه الحرب الواسعة كي لا يواجهوا ردّة فعل المقاومة»، منبّهاً إلى أنه في حال التسليم بما يريده العدو الإسرائيلي «لن يتوقف، لأن بيدهم كل شيء. بالعكس، إذا لم يعد لدينا شيء، فإن فرصة الاعتداء وفرصة العمل الإجرامي ستكونان أكبر بكثير من أي وقت مضى».

وكشف قاسم أن المقاومة قدّمت «خمسة آلاف شهيد في معركة طوفان الأقصى ومعركة أولي البأس، وسقط 13 ألف جريح نتيجة لهذه المعارك».

المقاومة دستور

ودعا قاسم الدولة إلى أن «تضع خططاً لمواجهة الضغط والتهديد وتأمين الحماية، لا أن تُجرّد مواطنيها من قدرتهم وقوتهم، وتُجرّد مقاومتها من قدرتها وقوتها، وتخسر أسباب القوة التي تساعدها على أن تطالب وتُفاوض وتثبت وتواجه وتُحرّر الأرض، وتجعل هناك سيادة حقيقية للبنان».

كما أكّد أن «المقاومة هي جزء من دستور الطائف، منصوص عليها هناك في الإجراءات التي يجب أن تُتخذ بكُلّ الأشكال لحماية لبنان، لا يمكن لأمر دستوري أن يُناقش بالتصويت، الأمر الدستوري يتطلّب توافقاً، ويتطلّب مشاركة مكوّنات المجتمع كافة لتتفاهم على القضايا المشتركة».

وشدّد قاسم على أنه «لا يوجد فريقان فريق اسمه الدولة وفريق اسمه المقاومة، لا، نحن جزء من تركيبة الدولة، المقاومة جزء من تركيبة الدولة». وعن العلاقة مع حركة أمل، أكّد أنه «لا يوجد خلاف، بالعكس، نحن كالسمن والعسل، متفاهمون، ونجلس على قلوبكم، ومن لا يعجبه فليضرب رأسه بالحائط». وختم بالقول: «سنواجه الوصاية الأجنبية، والتغوّل الأميركي - العربي، والتنمّر الداخلي، بالتأكيد هذه مرحلة خطيرة من مراحل استقلال لبنان، لكننا أقوى بالاستقلال، وثلاثية الجيش والشعب والمقاومة، والوحدة الوطنية، وهذا ما سنعمل عليه».

(الأخبار)

ورقة الإملاءات الأميركية

وُزّع على الوزراء أمس المقترح الأخير الذي سلّمه المبعوث الأميركي توماس برّاك إلى لبنان، والذي بدأت الحكومة عملياً بمناقشته وتطبيقه، عبر تكليفها الجيش اللبناني وضع خطة لحصر السلاح بيد الدولة قبل نهاية العام، وعرضها عليه قبل نهاية الشهر الحالي. وسيتم استكمال مناقشة المقترح بكل تفاصيله في الجلسة المقررة الخميس المقبل، بهدف إقراره.

في ما يلي نسخة غير رسمية للمذكرة:

تضمنت المذكرة التي جاءت تحت عنوان «اقتراح لتمديد واستقرار إعلان وقف الأعمال العدائية بين لبنان وإسرائيل الصادر في نوفمبر 2024 لتعزيز حل دائم وشامل»، ترتيباً للأولويات وفق المطالب الاسرائيلية كالتالي:

1- ينفذ لبنان وثيقة الوفاق الوطني المعروفة باسم اتفاق الطائف والدستور اللبناني وقرارات مجلس الأمن، وفي مقدمها القرار 1701، ويتخذ الخطوات اللازمة لبسط سيادته بالكامل على جميع الأراضي اللبنانية، بهدف تعزيز دور المؤسسات الشرعية، وترسيخ السلطة الحصرية للدولة في اتخاذ قرارات الحرب والسلم، وضمان أن تكون حيازة الأسلحة في أيدي الدولة وحدها في جميع أنحاء الأراضي اللبنانية.

2- ضمان استدامة وقف الأعمال العدائية بما في ذلك جميع الانتهاكات البرية والجوية والبحرية من خلال خطوات منظمة تؤدي إلى حل مضمون ودائم وشامل.

3- التخلص التدريجي من الوجود المسلح لجميع الجهات الفاعلة غير الحكومية، بما في ذلك حزب الله، في جميع أنحاء لبنان، بما في ذلك جنوب وشمال نهر الليطاني، مع الدعم المناسب للجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي.

4- نشر قوات الجيش اللبناني في المناطق الحدودية والمناطق الداخلية الرئيسية مع الدعم المناسب للجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي.

ه- انسحاب إسرائيل من النقاط الخمس، وحل قضايا الحدود والأسرى دبلوماسياً عبر المفاوضات غير المباشرة.

6. عودة سكان القرى والبلدات الحدودية إلى منازلهم وممتلكاتهم.

7- ضمان انسحاب إسرائيل من الأراضي اللبنانية ووقف جميع الأعمال العدائية، بما في ذلك الانتهاكات البرية والجوية والبحرية.

8- ترسيم دائم وواضح للحدود الدولية بين لبنان وإسرائيل.

9- ترسيم دائم للحدود بين لبنان وسوريا.

10- عقد مؤتمر اقتصادي تشارك فيه الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة العربية السعودية وقطر ودول أخرى صديقة للبنان لدعم الاقتصاد اللبناني وإعادة الإعمار.

11 - دعم دولي للأجهزة الأمنية اللبنانية، وخاصة الجيش اللبناني، بالوسائل العسكرية المناسبة لتنفيذ بنود الاقتراح لضمان حماية لبنان.

ونص الاقتراح على مرحلة أولى «من 0 إلى 15 يوماً»، تتضمن:

- الحصول على موافقة مجلس الوزراء على الالتزام بأهداف هذه المذكرة والموافقة عليها وفقًا للآليات الدستورية، بمرسوم يتضمن التزاما بنزع سلاح حزب الله والجهات الفاعلة غير الحكومية الأخرى بالكامل بحلول 31 كانون الأول 2025. وستكون إحدى نتائج الالتزامات هي مزيد من التعاون مع صندوق النقد الدولي، وتعزيز المساهمات في إعادة الإعمار، وتوفير حوافز استثمارية لدعم الاقتصاد اللبناني، مع عمل أصدقاء لبنان على المساعدة والدعم.

- وقف العمليات العسكرية البرية والجوية والبحرية الإسرائيلية.

- وقف حركة أسلحة حزب الله والوصول إلى البنية التحتية العسكرية فوق / تحت الأرض والمعدات العسكرية والمواقع العملياتية ومخابئ الأسلحة في جميع أنحاء البلاد.

- تضغط الولايات المتحدة وفرنسا من أجل التزام إسرائيل بالتنفيذ الكامل لهذه المذكرة.

- إعادة عقد اجتماعات خماسية نصف شهرية للآلية التي ستعمل على نشر بدائل الاستخبارات والمراقبة وتزويد القوات المسلحة اللبنانية بجميع المعلومات المتاحة.

- تقديم تقارير أولية عن المواقع العسكرية إلى الآلية من قبل جيش الدفاع الإسرائيلي والقوات المسلحة اللبنانية.

- إنشاء القوات المسلحة اللبنانية حوالي 15 مركزًا حدوديًا أوليًا جنوب الليطاني، وفقًا لخريطة انتشار أعدتها قيادة الجيش اللبناني.

- يُبلغ الجانب اللبناني بأعداد وأسماء، وأوضاع السجناء اللبنانيين في إسرائيل عبر اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بهدف تأمين إطلاق سراحهم.

- بدء مفاوضات، بتيسير من الولايات المتحدة وفرنسا والأمم المتحدة، لحل مسألة المناطق والنقاط المتنازع عليها، وترسيم الحدود بين لبنان وإسرائيل.

- يجب على الرئيس جوزيف عون ورئيس مجلس النواب نبيه بري إشراك جميع الفصائل السياسية اللبنانية بما في ذلك قيادة حزب الله، لضمان قدرة لبنان على الالتزام رسميًا بتنفيذ أهداف هذه المذكرة وخطة نزع السلاح والجدول الزمني، مع التركيز على التنفيذ الفوري للتسليم التدريجي للأسلحة الثقيلة مثل الصواريخ والطائرات بدون طيار إلى الجيش اللبناني من جنوب وشمال نهر الليطاني وفقًا لإعلان نوفمبر 2024.

وفي المرحلة الثانية (15 إلى 60 يوماً)، تبدأ حكومة لبنان في تنفيذ خطة نزع السلاح بالتزامن مع إعلان نوايا من الدول الصديقة والداعمة لتنظيم مؤتمر اقتصادي في خريف 2025 لدعم الاقتصاد اللبناني وإعادة الإعمار. مع وعود بالعمل على توفير الدعم اللازم لرفع الرواتب الشهرية لجميع أفراد الأجهزة الأمنية اللبنانية، ووضع خطة انتشار للجيش اللبناني لوضع جميع الأسلحة تحت سلطة الدولة، بمساعدة فنية عسكرية أميركية وبمساهمة من الآلية، حسب الاقتضاء. وتحدد الخطة مراحل جغرافية خارج منطقة جنوب الليطاني (على سبيل المثال، المرحلة الأولى حتى نهر الأولي، المرحلة الثانية بيروت الكبرى، المرحلة الثالثة البقاع)، ونشر قوات الجيش اللبناني (على سبيل المثال، 1500 جندي في المرحلة الأولى، ويرتفع العدد إلى 4500 بحلول المرحلة الثالثة)، ومواقع نقاط التفتيش (على سبيل المثال، 10 نقاط في النبطية وبعلبك الهرمل)، وأهداف نزع السلاح (أ) مثل قذائف الهاون، وقاذفات الصواريخ القنابل اليدوية، والمتفجرات وأجهزة الصواريخ الحارقة (جو - ارض أرض - أرض)، والأسلحة التي تسبب إصابات جماعية، والأسلحة البيولوجية الكيميائية، والمركبات الجوية بدون طيار (التي يتم تفكيكها في جميع أنحاء البلاد في غضون 30 يوما).

وتراقب الآلية نشر القوات المسلحة اللبنانية وخطط نزع سلاح حزب الله، وتشرف على تقارير الامتثال الأسبوعية، ومراقبة الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع، ودوريات القوات المسلحة اللبنانية للتحقق من تفكيك البنية التحتية العسكرية لحزب الله وتسليم الأسلحة الثقيلة إلى القوات المسلحة اللبنانية (على سبيل المثال، تفكيك 50% من البنية التحتية بحلول اليوم الثلاثين وعمليات نقاط التفتيش التابعة للقوات المسلحة اللبنانية).

وفي هذه المرحلة، تبدأ إسرائيل الانسحاب من ثلاث نقاط، مع نشر القوات المسلحة اللبنانية في النقاط التي تم إخلاؤها وعودة المدنيين إلى قراهم وممتلكاتهم، على أن تسهل الولايات المتحدة وفرنسا والأمم المتحدة ترسيم الحدود في منطقة مزارع شبعا، بهدف إكمال الترسيم في المرحلة الرابعة، وإطلاق سراح الأسرى اللبنانيين المحتجزين لدى إسرائيل.

وفي المرحلة الثالثة (60 -90 يوماً)، يجري تأكيد الانسحاب الكامل للوجود المسلح لحزب الله من منطقة جنوب الليطاني، بما يشمل جميع المرافق غير المصرح بها المشاركة في إنتاج الأسلحة والمواد ذات الصلة والبنية التحتية والمواقع العسكرية والأسلحة الثقيلة غير المصرح بها، وتنسحب إسرائيل من النقطتين الأخيرتين من النقاط الخمس مع نشر الجيش اللبناني في النقاط التي تم إخلاؤها وعودة المدنيين إلى قراهم وممتلكاتهم، ويوسع الجيش اللبناني تواجده ليشمل 33 موقعا حدوديًا و15 نقطة تفتيش إضافية في المناطق الشمالية مثل سهل البقاع، ومحور الهرمل - القصير.

وتتضمن المرحلة الرابعة (90 – 120 يوماً)، تفكيك كامل للأسلحة الثقيلة المتبقية وقذائف الهاون وقاذفات الصواريخ والقنابل اليدوية والصواريخ جو - أرض أرض - أرض والمتفجرات والأجهزة الحارقة والأسلحة التي تسبب إصابات جماعية والمركبات الجوية بدون طيار والبنية التحتية العسكرية مثل مراكز المراقبة والأنفاق وتخزين الصواريخ لحزب الله وجميع الجهات الفاعلة غير الحكومية في جميع أنحاء لبنان، والتي تم التحقق منها من قبل الآلية، وتأكيد انسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي من جميع الأراضي اللبنانية، وتولي الأجهزة الأمنية اللبنانية السيطرة الأمنية الكاملة في جميع أنحاء البلاد جنوب وشمال الليطاني.

أما «عواقب الخرق» فهي بالنسبة الى اسرائيل، «توبيخ من مجلس الأمن الدولي ومراجعات عدم الاشتباك العسكري». أنا بالنسبة الى لبنان فتتضمن «تجميد المساعدات العسكرية المشروطة والعقوبات الاقتصادية».

(المذكرة كاملة على الموقع الإلكتروني)

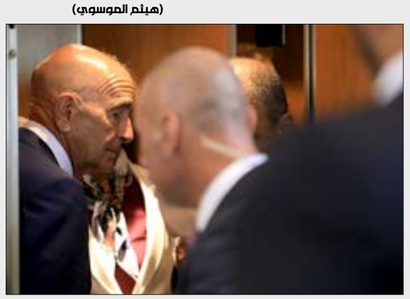

(هيثم الموسوي)

تقرير

«مجزرة التشكيلات القضائية»: العدالة بحاجة إلى عدالة!

لينا فخر الدين

بعد أشهر من انكباب مجلس القضاء الأعلى على إعداد مشروع التشكيلات، وسنوات طويلة من تعطيلها، تمخّض جبل المجلس فولد «مناقلات سياسية» أقِرّت أمس رسمياً بعدما وقّعها رئيس الجمهورية جوزيف عون ورئيس الحكومة نواف سلام والوزراء المعنيّون.

وأثارت هذه التشكيلات جواً من الغضب بين كثير من القضاة الذين اعتبروها «الأسوأ في تاريخ القضاء»، لكونها تضمّنت الكثير من المحاصصات السياسية والاعتبارات الشخصيّة والصداقات مع المرجعيات السياسية والقضائية، في مقابل اعتماد سياسات ثأرية من بعض القضاة. وأشار هؤلاء إلى أنّ حصة الأسد كانت لرئيس مجلس القضاء الأعلى سهيل عبود وحزب الكتائب، بعد تدخّلات مباشرة من وزير العدل عادل نصار، وبدرجة أقل لحزب القوات اللبنانية وفريق رئيس الجمهورية، فيما تمكّن رئيس مجلس النواب نبيه بري من أن يظفر بالحزء الأكبر من «الكوتا الشيعية».

كلّ ذلك يؤكّد أن ما قيل عن شفافية في المناقلات ومعايير وظيفية، واعتماد الأقدمية والدرجات بعيداً عن الأهواء السياسية والشخصية، كان في الهواء. وصارت العدالة فعلاً بحاجة إلى عدالة، وإن كان العديد من القضاة، ومنهم المحسوبون على مرجعيات سياسية، يمتلكون كفاءة عالية.

ووصف عدد من القضاة هذه التشكيلات بأنها «مجزرة موصوفة بحق العديد من القضاة المشهود بكفاءتهم ونظافة كفّهم وإنتاجيّتهم في العمل خلال الأزمات المتلاحقة»، معتبرين أنّ الهدف منها تصفية حسابات مع غير المقرّبين من مراكز القرار والأحزاب المسيطرة، إضافة إلى «تكسير رؤوس» بعض الذين خاضوا ملفات كبرى من دون مراعاة المرجعيات السياسية. وكانت النتيجة، بحسب هؤلاء، أن بعض «الجوائز» في المناصب أعطيت لمقرّبين من عبود والمرجعيات القضائية السياسية وبعض الأحزاب، بغضّ النظر عن إنتاجيتهم أو الشبهات المسلكية حول مسيرتهم، فيما حُرم قضاة كانوا بدفعون من جيوبهم لتأمين مستلزمات قصور العدل والتنقّل بين الأقضية، إضافة إلى مداومتهم في هيئات من دون وجود مستشارين أو الحد الأدنى من مقوّمات العمل (كهرباء، نظافة، قرطاسية...).

ويشير هؤلاء إلى أن نظرة سريعة على غالبية الأسماء في النيابات العامة أو قضاة التحقيق في المناطق أو المحكمة العسكرية، تكفي لتخمين المرجعية السياسية التي ركّت كل اسم، ولا سيما في ظل الفروقات الشاسعة بين مواقع بعض القضاة في المسوّدة التي أعدّها المجلس قبل سنوات والتشكيلات الحالية. ولفتوا إلى أنّ الظلم الأكبر لحق بالقضاة المحسوبين على التيار الوطني الحر (بعضهم تمكّن من الحصول على مراكز عبر التقرّب من رجالات العهد الجديد والتنصّل من قربه من التيار) وتيار المستقبل (الذي اكتفى بعدد محدود من المراكز) وحزب الله، علماً أنّ بعض هؤلاء ليسوا محسوبين مباشرة على هذه الأحزاب، وإنما

> **قضاة ينوون تقديم استقالاتهم أو التقدّم بإجازات غير مدفوعة**

تمّت تزكيتهم من قبل مرجعياتهم قبل سنوات.

الأمثلة على هذا الظلم كثيرة: قاضية حائزة على 17 درجة أسند إليها منصب قاضية منفردة في أحد الأقضية، فيما زملاء دورتها أصبحوا رؤساء بداية أو استئناف. وقاضٍ آخر بات مستشاراً في إحدى الهيئات، بينما زملاؤه تولّوا مراكز عليا. وقاضية معروفة بنزاهتها صارت رئيسة استئناف في إحدى المناطق، وقاضٍ اعتبر أن مجلس القضاء «يعاقبه» بنقله إلى قضاء بعيد لأنه غير مقرّب من عبود. وهناك أيضاً قاضٍ أُقصي عن المراكز بسبب خلاف مع مرجعيته الدينية، وقاضية خدمت 12 عاماً في محكمة نائية ونجحت في تسييرها وحدها، فـ«كوفئت» بتعيينها مستشارة في إحدى الهيئات، من دون أن تُمنح منصباً في المحافظة نفسها. الأمر نفسه حصل مع قاضٍ سيّر أعمال محكمة وحده 8 سنوات من دون مستشارين، وشُكّل مستشاراً في التمييز رغم أن درجته أعلى من كثيرين تسلّموا مراكز أرفع.

هذا الواقع دفع ببعض القضاة الذين يعتبرون أنفسهم مظلومين في التشكيلات الأخيرة إلى التفكير في تقديم استقالاتهم أو الحصول على إجازة غير مدفوعة لمدة 6 أشهر، بما يتيح انتداب قضاة آخرين مكانهم على أمل أن تؤدي هذه المدة إلى تكليفهم بمراكز أخرى. كما يدرس بعض القضاة، الذين انتقلوا من القضاء المدني إلى الجزائي بموجب التشكيلات، خيار الاستقالة أيضاً.

ولم تأخذ التشكيلات في الاعتبار البعد المكاني بين أماكن سكن القضاة والمراكز التي تسلّموها، وهو ما وصفوه بـ«ظلم ما بعده ظلم»، خصوصاً في ظل ضالة قيمة بدل النقل الذي يتقاضونه.

(هيثم الموسوي)

مقالة

شرعية عدم تسليم سلاح المقاومة

عمر نشابة

يكثر الحديث عن «نزع سلاح المقاومة» وحصر السلاح بيد الدولة»، وشعارات أخرى انتشرت في وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي وصالونات السياسة، بعد إعلان الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية بأنّ لبنان دخل في مرحلة جديدة منذ تمكّن الجيش الإسرائيلي من اغتيال الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله والسيد هاشم صفي الدين وعدد كبير من قادة المقاومة. ويتحمّس كثر ممّن يسمّون أنفسهم «سياديين» و«وطنيين» لمهاجمة حزب الله، ويستفيض خبراء في القانون الدولي ومراجع دستورية ومحلّلون على أنواعهم وأشكالهم في شرح قرارَي مجلس الأمن 1559 و1701 و«اتفاق» وقف إطلاق النار (علماً أنّ لا وجود لهكذا «اتفاق»، بل يقتصر الأمر على «إعلان وقف الأعمال العدائية»، وهو مبني على ما ورد في نص القرار 1701)، كل بحسب توجّهاته وطموحاته ومآربه. فيتناسون الفقرات التي تفرض انسحاب العدو الإسرائيلي ووقف الأعمال العدائية، ويشدّدون على فقرات أخرى في نص القرارين تتناول حصر السلاح بالدولة، متجاهلين كذلك القرارين 425 و242 (انسحاب الجيش الإسرائيلي من الضفّة الغربية وغزة والجولان والقدس الشرقية) والقرار 338 (عودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم) والقرار 1515 (قيام دولة فلسطينية) وغيرها من القرارات. ورغم معرفتهم بأنّ القانون الدولي لا يجرّأ وأن كل قرارات مجلس الأمن ملزمة قانونياً، وتشكّل إطاراً لـ«السلام الشامل والعادل» (كما ورد حرفياً في الفقرة 18 من القرار 1701 التي أشارت إلى أنّ مجلس الأمن الدولي «يؤكّد أهمية وضرورة تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط استناداً إلى جميع قراراته ذات الصلة»)، يصرّون على الانتقائية خدمةً لأهدافهم السياسية وانحيازهم الفئوي، أو استجابة للضغط الهائل الذي تمارسه السفارات الأميركية والسعودية والخليجية عليهم وعلى وسائل الإعلام.

بينما تسعى بعض الأبواق في وسائل الإعلام لإقناع اللبنانيين بأنّ الحلّ هو الرضوخ للمجرم. ويرفض البعض مراقبة ما حدث في سوريا حيث استسلمت الدولة للكيان الإسرائيلي بالكامل ورضيت بالتنازل عن الجولان وعن جبل الشيخ. وبدل أن يعمّ السلام والازدهار والاستقرار في سوريا بعد ذلك، احتلّ جيش العدو درعا وقصف ساحة الأمويين ودمّر ما تبقّى من الجيش السوري من دون أن يجرؤ أحد على مواجهته.

لا يزال البعض في لبنان ينكر حتى اليوم (خصوصاً اليوم) أنّ سلاح المقاومة في الجنوب هو الذي حرّره من الاحتلال الإسرائيلي بين 1978 و2000، وليس القرار 425 ولا الجهود السياسية والديبلوماسية. وبما أنّ الأميركيين والأوروبيين يمنعون تزويد الجيش اللبناني بأسلحة تسمح له بمواجهة جيش الاحتلال الإسرائيلي، لا بدّ من قوة مسلّحة بديلة للقيام بهذا الواجب الوطني. وإذا كانت أسلحة المقاومة في المعركة الأخيرة غير قادرة على مواجهة العدو فهذا يعني أنها لم تكن متطوّرة بالشكل الكافي ولا بدّ من تطويرها وتكثيفها وحمايتها بفعالية أكبر.

أمّا إذا أرادت الدولة تجاوز ذلك وأصرّت على «نزع» سلاح المقاومة، فلا شكّ أنّ وطنيّتها تملي عليها «نزع» سلاح غير اللبنانيين قبل «نزع» سلاح اللبنانيين. فلماذا لا يتّخذ مجلس الوزراء وقيادة الجيش قراراً بـ«نزع» السلاح في مخيم عين الحلوة للّاجئين مثلاً؟ وليتفضّلوا إذا كانوا فعلاً صادقين ببسط سيادة الدولة على جميع الأراضي اللبنانية.

ثلاثية الشعب والجيش والمقاومة في الجنوب شكّلت الضمانة للقضاء على ذكريات ماضٍ أراد الجنوبيون نسيانه، حين انشقّ جزء من الجيش اللبناني وشكّل بعض ضباطه وعناصره «جيش لبنان الجنوبي» العميل للكيان الإسرائيلي. والمطلوب اليوم من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء والحكومة أن يتذكّروا بأنّ الشعب هو مصدر السلطات كما جاء في الدستور. أسألوا الشعب اللبناني في الجنوب ماذا يريد، ثم افعلوا ما تشاؤون.

صحيح أنّ انتشار السلاح مع حزب من الأحزاب في أي بلد في العالم، في ظلّ وجود الجيش الوطني، مخالف للدستور وللقوانين وللأصول الديمقراطية، لكن هذه القاعدة لا تنطبق في حال وجود احتلال خارجي لأجزاء من البلد. وفي حال عجز الجيش الوطني عن إعادة الأراضي المحتلة لأصحابها. اللبنانيون في الجنوب لا يرضخون للدولة، بل هم جزء لا يتجزّأ منها، فإذا عجزت مؤسّساتها العسكرية عن الدفاع عنهم وعن حقوقهم وقراهم وأملاكهم، جهدوا لتغطية هذا العجز بأرواحهم وبسلاحهم.

جيش العدو الإسرائيلي يصرّ على تجاوز القانون الدولي عبر رفضه الانسحاب من جنوب لبنان والجولان والضفّة الغربية والقدس وغزة. لا بل إنه يوسّع احتلاله لسوريا وغزة والضفّة الغربية، بينما يصرّ بعض اللبنانيين على أنّ «نزع» سلاح المقاومين للاحتلال سيؤدّي إلى سلام واستقرار وازدهار وغيرها من الأمنيات البعيدة عن الواقع.

جيش العدو الإسرائيلي يتمادى منذ 21 شهراً في ارتكاب أفظع الجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب وجرائم الإبادة الجماعية

> **اللبنانيون في الجنوب جزء لا يتجزأ من الدولة التي إذا عجزت مؤسساتها العسكرية عن الدفاع عنهم جهدوا لتغطية هذا العجز بأرواحهم وبسلاحهم**

تقرير

المصارف تجهّز «مجزرة» لموظفيها

فؤاد بزي

تحسّس موظّفو المصارف الخطر المقبل عليهم، ويترقّبون «المجزرة» التي يحضّر لها أصحاب المصارف لتصفية عقود عملهم وإنهائها إثر إقرار «قانون إصلاح المصارف» يوم الخميس الماضي. لذا، يتوقّع أن تنفّذ نقابة موظّفي المصارف تحرّكاً تصعيدياً يبدأ فور انهيار مفاوضات «الوساطة والتحكيم» التي تديرها وزارة العمل بين النقابة وأصحاب المصارف. وهو تحرّك أتى متأخراً بعد سنوات من تفرّد أصحاب المصارف بقرار طرد الموظفين من دون بروتوكولات صرف متّفق عليها وبتعويضات بخسة جدّاً لقاء إفناء أيامهم في خدمة نموّ وازدهار هذه المصارف. للّيوم يتمسّك أصحاب المصارف بقرارات الطرد الخبيثة ويرفضون كل اقتراحات الحلول من دون تقديم بدائل يبدو كأنّهم يتحيّرون موظّفيهم بين الاستعباد أو الاستغلال. حتى اللحظة، لم تسفر جلسات الوساطة والتحكيم بين نقابة موظفي المصارف وجمعية المصارف في وزارة العمل وبرعاية وزير العمل محمد حيدر، إلى أي إيجابية. فأصحاب المصارف، بوصفهم أصحاب عمل، يتعنّتون في الاستجابة لمطالب النقابة ويصرّون على هضم حقوق الموظفين في الحدّ الأدنى من الرواتب والتقديمات وصولاً إلى الامتناع عن توقيع عقد العمل الجماعي والاتفاق على بروتوكول صرف موحّد يحفظ حقوق الموظفين بعد الصرف التعسّفي. طبعاً أصحاب المصارف الذين أخفوا ثرواتهم في الخارج وحوّلوا مليارات إلى الخارج حين كانت المصارف مقفلة الأبواب أمام الجمهور، لا يبدون أي استعداد لتسديد تعويضات صرف «منطقية» (علماً بأنّ أي تعويض صرف لا يمكن أن يندرج في خانة المنطق) محسوبة على أساس الحدّ الأدنى للأجور الذي لا يتجاوز 312 دولاراً. أي موظف لديه 20 سنة خدمة لدى المصارف سيحصل على تعويض أقصاه 12 شهراً مضروباً بقيمة الراتب الأخير، أي ما لا يتجاوز 3700 دولار، وهذا هو الحدّ الأقصى الذي لا ضمانة له في المصارف، إذ اعتادت المصارف أن تخرق القوانين والأصول المرعية من دون أن يحاسبها أحد، وبعضها لم يسدّد لموظفين أمضوا 25 سنة لديهم إلّا ألفي دولار أو ما يزيد قليلاً.

ورغم أنّ رئيس اتحاد نقابات المصارف جورج حاج يصف موقف وزير العمل محمد حيدر في المفاوضات، بـ«الإيجابي» لأنه طلب منهم «عدم قبول كلّ شيء، أو رفض كلّ شيء»، إلا أنّ هذا الموقف هو اختبار لوزير العمل بمدى تمسّكه في تطبيق قانون الوساطة والتحكيم، وبانحيازه إلى أصحاب المصارف الذين يصنّفون في مرتبة «سارق» منذ أن انكشفت الاعيبهم مع الحاكم السابق رياض سلامة في نهاية 2019. لذا، الإيجابية يجب أن تدرج في النتائج بشكل حاسم. لا يمكن أن تكون النتائج ضدّ العمّال، رغم أنّ لوزير العمل سوابق في لجنة المؤشر حين أمسك العصا ضدّ تصحيح الأجور وأجّل الأمر لستة أشهر إضافية بعد مرور ستّ سنوات على الانهيار النقدي. فإمّا أن يفرض الوزير تطبيق عقد العمل الجماعي ويضغط على المصارف لوقف أساليب التلاعب بالحقوق، وإمّا أن يقف إلى جانب الموظفين.

في جلسات التفاوض، قدّم محامي جمعية المصارف «ما يشبه الدفوع الشكلية، واعتبر وساطة وزارة العمل غير مقبولة، ومشوبة بالأخطاء» بدلاً من أن يقدّم أجوبة على الأسئلة والاقتراحات التي قدّمها اتحاد نقابات الموظفين. ويلفت حاج إلى أنّ «عدم الوصول إلى حلّ لا يعني الاستسلام»، إذ إنّ المشكلة بين العاملين في المصارف وإداراتهم ليست بجديدة، بل تعود إلى بدايات الأزمة في عام 2019. حينها، بدأت المصارف بـ«عملية تشحيل» للعاملين لديها، ولم تتوقّف حتى اليوم، فأصابت 74,3% منهم، أي نحو 20 ألف عامل. وانخفض عدد العاملين في المصارف من 27 ألف عامل و267 عامل في عام 2019، قبل الأزمة، إلى نحو 14 ألف عامل فقط في مطلع عام 2025. ويعود هذا الانخفاض إلى تقليص المصارف عملياتها مع تحوّلها إلى «زومبي»، وإقفال نحو 343 فرعاً مصرفياً، لتنخفض أعداد فروع المصارف من 1080 فرعاً في عام 2019، إلى 715 فرعاً في بداية عام 2024، وفقاً لما ورد على موقع جمعية المصارف الإلكتروني.

ومع صدور قانون «إصلاح المصارف»، يصف رئيس اتحاد نقابات موظفي المصارف في لبنان جورج الحاج وضع الموظفين بـ«مش مرتاحين»، مؤكّداً أنّ أصحاب المصارف يحضّرون «مذبحة» بحق الموظفين، لا سيّما أنّ القانون يفرض «اندماج وإعادة هيكلة عدد من المصارف»، ما يعني حكماً إغلاق عدد إضافي من الفروع وصرف المزيد من الموظفين. وبحسب الحاج، «رفض أعضاء لجنة المال والموازنة تعديل نص القانون، وإضافة مادة خاصة تحمي الموظفين وتحافظ على عقود عملهم في حال اندماج عدد من المصارف». وأجمع أعضاء لجنة المال والموازنة على رأي واحد، أنّ «هكذا مادة قانونية يجب أن تكون في قانون العمل، لا قانون إصلاح المصارف».

أمّا قصة المفاوضات بين كلّ من موظفي المصارف، وجمعية المصارف، فتعود إلى 4 أعوام سابقة، تحديداً عام 2021. وفي هذه المدّة، تقدّم اتحاد نقابات موظفي المصارف بورقتين، فيهما تصوّرات للمحافظة على حقوق الموظفين، ولكن رفض أصحاب المصارف الممثّلين بجمعيّتهم المقترحين. وبكلّ صلافة، أعطوا الموظفين «توجيهات» في المفاوضات، فطلبوا التكلّم بنقاط محدّدة وتعليق مطالب أخرى إلى حين تحسّن الوضع الاقتصادي، ومعه وضع المصارف. ورغم اعتماد هذا النمط الفوقي في المفاوضات، رضخ اتحاد نقابات موظفي المصارف، وعدّل مطالبه لتتناسب مع «توجيهات» جمعية المصارف.

ولكن، «لم يرضَ أصحاب المصارف»، يقول حاج مؤكّداً «تعالي أصوات من داخل جمعية المصارف لتقول: لا يمكن القبول بالاقتراحات الجديدة». وما يرفضه أصحاب المصارف اليوم، بعد 5 سنوات من الانهيار النقدي

> **انخفض عدد العاملين في المصارف من 27 ألف عامل إلى 14 ألف عامل**

تصر جمعية المصارف على رفض كل الحلول المتعلقة بعقد العمل الجماعي وبروتوكولات الصرف الجماعي (أنجل بوليغان)

تقرير

فوضى عقارية تعزل بلدة كفرصير عن الليطاني

زينب حمود

أقدمت المصلحة الوطنية لنهر الليطاني، أول من أمس، على إزالة جملة تعديات على نهر كفرصير (قضاء النبطية)، تتمثل باستراحات و«قصاوين» وإنشاءات لا تراعي شروط التراجع عن الأملاك النهرية، وشقّت طريقين إلى النهر. غير أن قضية نهر كفرصير تتجاوز في خطورتها التعديات الفردية على الأملاك العامة النهرية، إلى عمليات بيع غير قانونية لأراضٍ المحاذية للنهر في العقار الرقم 888، ما أدّى أخيراً إلى «حبس» النهر وحرمان أهالي البلدة من حقهم التاريخي والطبيعي في الوصول إليه. وعلى مدى السنوات الماضية، تفاقمت فوضى بناء المنازل والاستراحات التي نمت كالفطر على ضفاف النهر، وشكّلت حاجزاً بين الأهالي وبين آخر متنفس مجاني يلجأون إليه. وجاءت القشة التي قصمت ظهر البعير بقطع آخر طريق يصل ساحة القرية بالنهر، ويُعرف بطريق «نهر الجامع»، بذريعة أنه يمر بأرض خاصة بنى صاحبها، وهو رئيس البلدية منير قميحة، أسوأ حولها.

قميحة أكّد لـ «الأخبار» أن «الأرض ملك خاص، وحصلت على رخصة بناء نظامية من المحافظ، لكن الناس يصرّون على المرور بها»، واعداً باستحداث طريقين آخرين إلى النهر. ولدى سؤاله عن دراسة الأثر البيئي للبناء بجوار الأملاك النهرية، فوجئ بوجود تفصيل كهذا.

إزاء إصرار قميحة، تقدم عدد من أهالي البلدة بشكوى إلى مصلحة الليطاني التي أرسلت فريقاً للكشف على الضفة المقابلة لمجرى النهر، حيث «تم تحديد وجود تعديات على الأملاك العمومية النهرية، وقمنا بإزالتها»، بحسب رئيس المصلحة سامي علوية. لكن المصلحة وجدت نفسها عالقة بين فكّي كماشة: «حق أصحاب العقارات بالتصرف بالملكية الخاصة وعدم القدرة على هدم منزل مرخّص من جهة، والحق في وصول المواطنين إلى الأملاك العامة النهرية من جهة ثانية».

وبات تأمين مرور الناس إلى النهر تحدياً بالفعل.

ورأت المصلحة أنّ المشكلة في الأصل هي في الإفراز الرضائي للعقار الرقم 888 الذي كان يملكه آل عسيران قبل عقد اتفاقية بيعه لأهالي كفرصير وتجزئته إلى 26 قطعة، «من دون مراعاة إنشاء طرقات خدمة بين العقارات، أو تخصيص مساحات للحدائق العامة أو المواقف، كما تفرض المخططات التنظيمية ومشاريع الإفراز الأصولية». و«الأخطر»، وفق علوية، أن الإفراز «لم يلحظ أي ممر أو منفذ يضمن حق الأهالي في الوصول إلى مجرى نهر الليطاني»، مشيراً إلى أن المشروع «نُفّذ خلافاً للأصول القانونية والفنية، وبموافقة بلدية كفرصير التي لم تراع مقتضيات قانون التنظيم المدني، وقانون البناء، وقانون المياه رقم 2020/192، وقانون حماية البيئة، وسائر القوانين والمراسيم ذات الصلة بحماية الموارد المائية والتنظيم العمراني». وأوضح أن «هذا الوضع يؤثر، ليس على الأهالي فقط، بل على مهمات المصلحة في صيانة النهر والولوج الدائم لأغراض الطوارئ والتدخل السريع، إضافة إلى منع الجهات الرسمية من الوصول إلى ضفافه لأداء مهماتها مثل وزارة البيئة لمراقبة التلوث، ووزارة الأشغال لدى حدوث فيضانات أو صيانة الجسور، والقوى الأمنية للاحقة أي مخالفات أو تعديات على الأملاك العامة، وغيرها».

بناء على ما سبق، أرسلت المصلحة كتاباً إلى المديرية العامة للتنظيم المدني طلبت فيه إلغاء مخطط الإفراز الرضائي للعقار الرقم 888 «ما لم يتم تعديل المخطط بما يضمن تأمين حق مرور فعلي وواضح ودائم إلى الأملاك العمومية النهرية» مشيرة إلى المخالفات القانونية والفنية والإدارية التي شابته، كما طلبت «وقف العمل بجميع رخص البناء الصادرة استنادًا إليه، ومنع إصدار أي رخص جديدة في هذا النطاق العقاري».

حاول رئيس البلدية الالتفاف على القرار، فسارع إلى استحداث طريق آخر إلى النهر على نفقته الخاصة، ومن دون قرار عن المجلس البلدي. إلا أن المصلحة رفضت هذه «التخريجة»، وأصرّت على إزالة التصوينة التي بناها قميحة بمحاذاة النهر، وفتحت طريقين آخرين إلى النهر.

المفارقة أنّ غالبية أصحاب الأراضي المحاذية للنهر في العقار نفسه، ممن يقطعون على الأهالي الطريق إلى النهر، يعملون في الشأن العام، وبعضهم رؤساء وأعضاء سابقون وحاليون في المجلس البلدي ممن يعوّل عليهم في تطبيق القوانين، وهذا ما يفسّر استمرار الفوضى العقارية على مدار سنوات طويلة وتفاقمها. ويبقى وضع حد نهائي لهذه الفوضى في يد وزارة الطاقة بإصدار مرسوم يرسم حدود الليطاني، ويحدد ملكية الأنهر، ويضمن مساراتها كما هي الحال في نهر إبراهيم مثلاً، إلا إذا كانت للأنهار حسابات طائفية أيضاً.

الإفراز العقاري لم يلحظ أي ممر يضمن حق الأهالي في الوصول إلى مجرى نهر الليطاني (أرشيف - علي حشيشو)

المحور وإدارة التفاوض

طراد حمادة *

تأرّجت الحرب على المحور وبلغت أعلى درجاتها من حيث الاستهداف في العدوان على الجمهورية الإسلامية في إيران في معركة كبرى استمرّت 12 يوماً وشاركت فيها بشكل مباشر الولايات المتحدة الأميركية. وانتهت إلى وقف إطلاق النار بطلب من أميركا، حقّقت فيه إيران كسباً بالنقاط لا يزال يحتاج إلى ترجمته في المفاوضات التي استؤنفت مع الجانب الأوروبي ولا تزال متعثّرة تبحث عن شروط إطلاقها بين إيران والولايات المتحدة.

ولذلك، فإنّ توازن القوى في هذه الحال يكون صالحاً للبحث عن تسويات توقّف الحرب وقد بلغت أوجها، وتنقل المنطقة إلى مرحلة ما بعدها في حسابات اليوم التالي؛ في تسويات تعكس موازين القوى وتتركها قابلة للتطوّر في المستقبل، وهذا ما يحصل في نهاية كل حرب وما اعتدنا عليه في التسويات السياسية التي حصلت في مراحل الصراع العربي-الصهيوني حول فلسطين.

ويلفت أنّ حرب الـ12 يوماً شكّلت نقلة نوعية في مسيرة الصراع بدخول إيران ميدان الحرب، ما أعطى الصراع حول فلسطين بعداً إسلامياً جديداً على مستوى ميدان الحروب مضافاً إلى بعده العربي.

لا يمكن إغفال هذا التحوّل الإستراتيجي في ميدان الحرب من أجل فلسطين وحولها؛ وقد حصلت هذه الحرب الكبرى وطاولت دول المحور في فلسطين ولبنان وسوريا والعراق واليمن وإيران. ساندت كل ساحة الأخرى في جبهة حرب واحدة، في عدّة معارك متّصلة ومنفصلة في الزمان والمكان لكنها واحدة من جهة العدو الواحد ووحدة الأهداف في مقاومة عدوانه. وقد حصل من أجل ذلك إعدادٌ طويل مشترك بصرف النظر عن توقيت الحرب وتعدّد جهاتها.

وعليه، فإنّ التسويات التي تلي كل حرب لا بدّ أن تأخذ في عين الاعتبار هذه الحقيقة الواقعية والوقائع الحقيقية؛ في طبيعة الحرب ومجرياتها وتصاعد وتيرتها حتى بلغت أوج اشتباكها ودفعت قوى دولية عديدة للعمل على إيقافها عبر مفاوضات غير مباشرة تؤدّي إلى اتفاقات تستلزم ضمانات دولية باعتبار أنّ هذه الحرب ذات مخاطر إقليمية ودولية كبرى.

ما الذي يفعله المحور الذي خاض حرباً مشتركة في إدارة المفاوضات للوصول إلى تسويات إيقاف الحرب؟ أذهب إلى أنّ مصلحة المحور، والخيار العقلاني في إدارة المفاوضات لإيقاف أعمال الحرب، هو التفاوض بإدارة واحدة ومشتركة. لأنّ الذهاب إلى المفاوضات فرادى يفوّت فرصة الاستفادة من عناصر قوّة المحور في مسار المفاوضات.

وإذا كانت دول المحور قد أوكلت إلى الجانب الفلسطيني التفاوض حول الحرب في غزة، فإنه يمكن لدول المحور أن تنسّق في ما بينها وتوكل إلى إيران مهمّة القوّة الدافعة لعملية التفاوض لتسويات ما بعد الحرب. هل ذلك ممكن التحقّق؟ أرى أنه ممكن بطرق عدّة: لا تتعارض مع دوران المفاوضات في كل بلد وفق آلياتها الخاصة، مع معرفة الجهات الإقليمية والدولية أنّ دول المحور متضامنة ومتّحدة في وحدة المسار والمصير ـ وهذا المصطلح الذي كان سائداً في مرحلة من الصراع لا يزال، كما أراه، صالحاً وواقعياً في هذه المرحلة من الحرب الكبرى.

إنّ حفاظ قوى المحور على وحدتها في ساحة الحرب يجعلها قادرة على الحفاظ على وحدتها في مرحلة التسويات التي تنتجها الحرب. ويساند كل طرف من هذا المحور الطرف الآخر في عملية التفاوض للوصول إلى التسوية المحلّية الخاصة أو التسوية الإقليمية، ولا يستطيع أحد الاستفراد بأطراف المحور كلّ على انفراد. وتحسب نقاط القوة المتوفّرة في المحور لجميع مكوّناته. يشكّل هذا المتّحد الإقليمي قوة كبرى متماسكة وموحدة بكل المعاني، وقد أعطتها الحرب مصداقية تجربة الوحدة والتضامن في ما بينها.

وذلك لا يتناقض مع التزاماتها الوطنية الخاصة بها، ولا مع العلاقة مع النظام الإقليمي العربي والإسلامي. بل يحفّزها موقعها بعد الحرب، والمكتسب من مجريات الحرب، على العمل للوحدة والتضامن في النظام الإقليمي العربي والإسلامي. وتصبح قوّة المحور عنصراً مسانداً وداعماً لهذا النظام في تحسين موقعه في علاقاته مع النظام الدولي، ليصير قادراً على المشاركة من موقع قوة وفاعلية في إدارة النظام الدولي والبحث عن قواعد لعلاقات دولية قائمة على احترام حق الشعوب في الحرّية والعدالة والسيادة والاستقلال والتنمية والدفاع الإستراتيجي عن هويّة الأمّة ومصالح البلاد والعباد.

إنّ قوّة المحور قوّة مضافة إلى النظام الإقليمي العربي والإسلامي. إنّ حركة في اتجاه الخروج من دائرة المحور إلى دائرة وحدة النظام الإقليمي في غرب آسيا، تساعد في مواجهة المخاطر وفي الحفاظ على عناصر القوّة لمصلحة الأمّة جمعاء. يعزّز المحور عنصر الوحدة ولا يعارضها، فتكون مسألة الحركة نحو الوحدة من أولى نتائج الصمود في الحرب والسعي إلى امتلاك عناصر القوّة في مواجهة تحدّيات المستقبل على جميع الصعد الحضارية السياسية والاقتصادية والاجتماعية و الثقافية. حركة تتّجه إلى بناء نظام الاقتدار والاستقرار والسيادة والحرّية ومقاومة الاحتلال والاستعمار وكل أشكال السيطرة والهيمنة ومخططات التقسيم والتطبيع والاستتباع، لجعل النظام الإقليمي العربي والإسلامي نظاماً قوياً وعاملاً ومشاركاً في إدارة مصالحه والحفاظ على مكانته على الحقيقة.

* كاتب ووزير سابق

يهود شانغهاي والمشروع الصهيوني

فوّاد إبراهيم *

ثمّة حادثة مفصلية في تجربة اليهود الصينيين، إذ تزامن اهتمام الباحثين الصينيين بدراسة الشتات اليهودي في الصين مع انعقاد المؤتمر الصهيوني في بازل، سويسرا، سنة 1897، والذي مثّل نقطة تحوّل في الحركة الصهيونية العالمية.

في العام نفسه، نشر هونغ جون، المؤرّخ الصيني والخبير في شؤون أسرة يوان، كتاباً بعنوان «مسح لمختلف الطوائف الدينية أثناء عهد أسرة يوان»، تناول فيه، ولأول مرة في الصين الحديثة، من منظور علمي، موضوع اليهود في الصين القديمة.

يشير هذا الكتاب إلى أنّ اليهود كانوا من الجماعات الدينية المعترف بها رسمياً في الصين أثناء تلك الحقبة، إلى جانب البوذيين، والمسلمين، والمسيحيين (النسطوريين)، والطاويين.

وقد سكن اليهود مدينة كايفنغ، وهي إحدى المدن التي احتضنت الجالية اليهودية منذ قرون، واصفاً إياهم بأنهم يمارسون شعائرهم الدينية الخاصة، ولديهم أماكن عبادة ونظام تعليمي خاص. أُطلق عليهم اسم صيني يُترجم تقريباً إلى «أتباع الدين النقي»، في إشارة إلى تمسّكهم بتقاليدهم.

رغم أنّ عددهم لم يكن كبيراً مقارنةً بالطوائف الأخرى، فإنهم كانوا يحظون باحترام رسمي، ومُنحوا حرّية نسبية في ممارسة شعائرهم. لم يُذكر أنهم شاركوا في الحياة السياسية، لكنهم نشطوا اقتصادياً، خصوصاً في التجارة وصناعة النسيج.

ومع مرور الزمن، تراجعت الجالية اليهودية في كايفنغ. فقدوا لغتهم العبرية، واستبدلوها بالصينية، ممّا أدّى إلى تراجع المعرفة الدينية في أوساطهم، وانتهاء وجود الحاخامات، وذوبانهم في النسيج السكاني المحلّي، مع تبنّي عادات كونفوشيوسية مثل عبادة الأسلاف.

جذور الهجرة اليهودية الحديثة إلى الصين

وصل يهود من العراق والهند وروسيا إلى مدن صينية عدة، لا سيّما شانغهاي وهاربين، في مدد متفرّقة، وكان أبرز هؤلاء:

- يهود العراق (البغداديون): جاؤوا عبر الهند في القرن التاسع عشر، وبرزت عائلات مثل ساسون، وعزرا، وروبنز، ويهوذا، وهي عائلات تجارية وكانت تنشط في التجارة في الهند والصين وأسّست مؤسسات تجارية كبرى وساهمت في دعم مؤسسات إغاثة يهودية.

- يهود روسيا القيصرية: قدموا بعد ثورة 1917، وتمركزوا في شانغهاي، وتحدّثوا الروسية، وقلّما اندمجوا مع بقية المجتمعات الأجنبية. وعاش كثير منهم في منطقة الامتياز الفرنسي في شانغهاي، وكانت منطقة حرّة خاضعة لإدارة قوى دولية متعدّدة.

- اليهود الألمان والنمساويون: هربوا من النازية، وبدأ وصولهم مع صعود هتلر، وازداد عددهم بعد «ليلة البلور» عام 1938، حيث فرّ أكثر من 100 ألف يهودي من ألمانيا والنمسا، معظمهم إلى وجهات محدودة كان أبرزها شانغهاي.

بلغ عدد اليهود في شانغهاي عشية الحرب العالمية الثانية حوالي 20 ألف يهودي، موزّعين بين الجاليات الثلاث، مع وجود مؤسسات تعليمية وإغاثية مستقلّة، وصحافة خاصة بكل فئة.

وفي بداية عام 1943، فرضت السلطات اليابانية على اليهود عديمي الجنسية (خصوصاً الألمان والنمساويين) الانتقال إلى حيّ صغير في هونغكيو. لم يكن هذا الحي معسكراً إيادياً، لكنه كان غيتو ضيّقاً وفقيراً. وتولّت جمعية يهودية محلّية تدعى SACRA (الجمعية الأشكنازية للإغاثة التعاونية)، أسّسها اليهود الروس، إدارة الشؤون

> في ثلاثينيات القرن الماضي، طرحت اليابان خطّة لإنشاء كيان يهودي في منشوريا الصينية، بدعم من بعض الجماعات اليهودية في مدينة هاربين. أُطلق على المشروع اسم «خطة قنفذ البحر»

الإنسانية داخل الحي، بتكليف من اليابانيين.

رغم الظروف الصعبة، واصل اللّاجئون تنظيم الحياة الثقافية والاجتماعية. أنشئت مدارس، وطُبعت كتب وصحف، ونُظّمت مسارح عبرية، إلا أن هذه الأنشطة توقّفت تقريباً بعد اندلاع حرب المحيط الهادئ في كانون الأول 1942.

التوظيف الصهيوني لتجربة شانغهاي

بعد إعلان قيام إسرائيل عام 1948، أقيمت احتفالات جماعية في أحياء اليهود في شانغهاي، رغم عدم وجود اعتراف صيني رسمي. وكان لهذه اللحظة أهمية رمزية كبيرة:

- شكّلت المدينة في الذاكرة الصهيونية «الملاذ الأخير في الشرق».

- اعتُمدت تجربتها كذريعة أنّ العالم أغلق أبوابه أمام اليهود، وأنّ ثمّة حاجة ملحّة وعاجلة إلى إقامة «وطن قومي» لليهود.

- أُعيد استثمار هذه القصة لاحقاً في السرديّة الإسرائيلية الرسمية، بوصفها محطّة أخيرة في سرديّة اللجوء، رغم أنّ الصين لم تكن جزءاً من مشروع الدولة الصهيونية لا سياسياً ولا ديبلوماسياً.

الموقف الصيني

لم يكن للحكومة الوطنية الصينية (الكومينتانغ) أو الحزب الشيوعي الصيني في الأربعينيات موقف واضح أو مبلور تجاه القضية اليهودية أو الحركة الصهيونية، بسبب الانشغال بالحرب الأهلية والعدوان الياباني. لكن بعد إعلان تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 1949، انحازت بكين إلى معسكر حركات التحرّر في العالم الثالث، ورفضت الاعتراف بإسرائيل حتى عام 1992.

وكانت نظرة الصين إلى الصهيونية تنطلق من رؤية ماركسية-لينينية وتقوم على تصنيفها حركة استعمارية غربية، مدعومة من الإمبريالية البريطانية ثم الأميركية، وتسعى إلى تكريس الهيمنة الغربية في الشرق الأوسط. وقد عبّرت عن هذا الموقف في خطاباتها في الأمم المتحدة أثناء الحرب الباردة، وعدّت الكيان الإسرائيلي امتداداً استعمارياً لا يختلف عن جنوب أفريقيا العنصرية.

رغم ذلك، وفي أواخر القرن العشرين، بدأت إسرائيل محاولاتها اختراق الصين ثقافياً ودينياً، عبر بعثات أكاديمية ومراكز دراسات يهودية، خاصة في كايفنغ وهاربين، وبذلت جهوداً لإحياء الهوّية اليهودية لدى أحفاد الجاليات القديمة، بل ظهر بعضهم لاحقاً في الجيش الإسرائيلي.

خطة «قنفذ البحر»

في ثلاثينيات القرن الماضي، طرحت اليابان خطّة لإنشاء كيان يهودي في منشوريا الصينية، بدعم من بعض الجماعات اليهودية في مدينة هاربين. أُطلق على المشروع اسم «خطة قنفذ البحر»، وكان يهدف إلى:

- جذب رؤوس الأموال اليهودية العالمية.

- استثمار النفوذ المالي اليهودي لصالح الاحتلال الياباني في منشوريا.

ورغم فشل الخطة، فإنها كشفت عن استعداد بعض الجماعات اليهودية للتعاون مع القوى الاستعمارية في مقابل مصالح اقتصادية وسياسية.

بعد عام 1948، غادر معظم هؤلاء اليهود الصين باتجاه فلسطين أو الغرب. ومع ذلك، حاولت إسرائيل لاحقاً توظيف روايتهم التاريخية لتعزيز العلاقات مع الصين، وطلبت من بكين الاعتراف باليهودية كديانة رسمية، وهو ما رفضته الحكومة الصينية، بسبب ذوبان اليهود في المجتمع الصيني وعدم وجود طابع إثني مستقل لهم.

تحولات العلاقات الصينية-الإسرائيلية

رغم غياب الاعتراف الرسمي حتى سنة 1992، بدأت العلاقات الصينية-الإسرائيلية تتطور بشكل غير رسمي منذ السبعينيات، مع انفتاح الصين اقتصادياً وتغيّر سياستها الخارجية. وقد تجلّى هذا في:

- السماح لإسرائيل بإقامة علاقات أكاديمية ودينية مع الجاليات اليهودية القديمة.

- استثمار صيني واسع في إسرائيل، منها مشاريع إدارة ميناء حيفا.

- توازن دقيق في السياسة الخارجية، إذ حافظت الصين على علاقات إستراتيجية مع إيران والدول العربية، ورفضت الانخراط في أي محور مناوئ للفلسطينيين.

تتبنّى بكين سياسة «الحياد المؤيّد لفلسطين»، أي دعم الحقوق الفلسطينية دون الدخول في صدام مباشر مع إسرائيل. وتؤكّد الصين باستمرار على حلّ الدولتين، وحق الفلسطينيين في إقامة دولة مستقلّة، وعضوية كاملة في الأمم المتحدة.

رمزية شانغهاي في الذاكرة الصهيونية

رغم أنّ شانغهاي لم تكن فاعلاً في المشروع الصهيوني، فقد أدّت تجربتها دوراً رمزياً قوياً في الخطاب الإسرائيلي. فقد جرى تصوير المدينة بوصفها:

- آخر ملاذ مفتوح أمام اليهود في العالم.

- دليلاً على تقاعس العالم وتواطئه في المحرقة.

- مبرّراً إضافياً للحاجة إلى دولة يهودية قوية تحمي نفسها.

هذا التوظيف الرمزي، وإن كان انتقائياً، أسهم في بناء سرديّة صهيونية دولية تعزّز أسطورة «الإنقاذ»، وتُبيّض أدوار بعض الفاعلين، مثل اليابان، الذين تحالفوا مع النازيين لكنهم لم يشاركوا في المحرقة.

في النتائج، تكشف تجربة يهود شانغهاي عن مدى تشابك الجغرافيا السياسية، والتاريخ الاستعماري، والمآسي الإنسانية، في لحظة استثنائية من القرن العشرين. فقد مثّلت المدينة فضاءً مؤقّتاً للنجاة، لا مخطّطاً للتحالف، واحتضنت آلاف اليهود الفارين من المحرقة لا لسياسة صينية، بل لمصادفة قانونية.

غير أنّ هذه اللحظة العابرة تحوّلت لاحقاً إلى أداة رمزية في الخطاب الصهيوني، واستُثمرت سياسياً لتبرير المشروع الاستيطاني، رغم تحفّظ الصين الرسمي على هذا المشروع لعقود. وهكذا، فإنّ شانغهاي -بما تحمله من تناقضات- تظلّ شاهدة على عالم يتقاطع فيه الاضطهاد واللجوء والبراغماتية الإمبريالية، فيما يبقى الكيان الإسرائيلي وحده المستفيد السياسي الوحيد من سرديّة الشتات حتى اللحظة.

* كاتب من الجزيرة العربية

مقابلة | أجرتها **لينا كنوش**

إيغور دولانويه

الخبير في الشؤون الروسية

لا صفقة روسية على حساب إيران

إيغور دولانويه، الخبير الفرنسي في الشؤون الروسية، هو مدير مساعد لـ«المرصد الروسي الفرنسي»، وباحث مشارك في معهد العلاقات الدولية والإستراتيجية (IRIS). يتحدّث في هذه المقابلة عن سياسة موسكو في الإقليم لا سيّما علاقاتها مع إيران على ضوء حرب الـ12 يوماً وانهيار النظام السوري

■ كيف تفسّرون موقف الروس الذين لم يشاركوا بتاتاً في المواجهة بين إيران وإسرائيل والولايات المتحدة؟ هل يرتبط هذا الموقف بأنّ روسيا، بسبب حربها في أوكرانيا، لم تكن تملك الوسائل الكافية للتدخّل أم أنّ هناك اعتبارات أخرى؟

- أعتقد أنّ هذا أحد العوامل الرئيسية. في الواقع، لم تكن روسيا قادرة على ردّ الجميل للإيرانيين نظراً إلى أعبائها الميدانية في الحرب الأوكرانية، وهذا عامل أساسي ينبغي أخذه بعين الاعتبار. كان الروس يعلمون أنهم غير قادرين فعلياً على تقديم الدعم. وحتى لو فعلوا، فإنّ القوة النارية التي وظّفها كل من الإسرائيليين والأميركيين كانت هائلة، ولستُ واثقاً من أنّ سرباً من الطائرات الروسية كان يمكن أن يغيّر المعادلة جذرياً، نظراً لفارق الخبرة والتدريب بين الطيارين الروس من جهة، والطيارين الإسرائيليين أو الأميركيين، من جهة أخرى، ما يجعل من ذلك مهمّة شبه مستحيلة. أضيفي إلى ذلك أنني لم ألمس حماساً لدى المسؤولين الروس للتورّط عسكرياً في هذا النزاع، إذ لم يكن لديهم مكاسب فورية ملموسة من هذا التدخّل.

> إيغور دولانويه، الخبير الفرنسي في الشؤون الروسية، هو مدير مساعد لـ«المرصد الروسي الفرنسي»، وباحث مشارك في معهد العلاقات الدولية والإستراتيجية (IRIS). يتحدّث في هذه المقابلة عن سياسة موسكو في الإقليم لا سيّما علاقاتها مع إيران على ضوء حرب الـ12 يوماً وانهيار النظام السوري

■ كيف تطوّرت العلاقة بين الروس والإيرانيين منذ سقوط نظام بشار الأسد في سوريا؟

- جاء انهيار هذا النظام في لحظة مفصلية من علاقتهما. فمنذ اندلاع الحرب في أوكرانيا عام 2022، شهدنا ميل الكفّة في العلاقات الروسية الإيرانية لصالح طهران. مع الحصار والعقوبات الغربية الهائلة على موسكو، بما فيها العقوبات الاقتصادية، ضعُف الموقع التفاوضي الروسي. كانت روسيا في السابق تملك اليد العليا بصفتها عضواً دائماً في مجلس الأمن، وقدّمت غطاءً ديبلوماسياً قوياً للإيرانيين لسنوات، لكن هذا الوضع تغيّر. بعد ذلك، اضطرّت روسيا إلى استيراد طائرات مسيّرة إيرانية منذ عام 2022، ثم مجدّداً عام 2023، لتعزيز قدراتها في أوكرانيا، ما ساهم في تعديل موازين القوى الميدانية لصالحها. ثم جاءت تطوّرات 7 أكتوبر لتعيد رسم المشهد الإستراتيجي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. شرعت إسرائيل، تدريجياً، في تفكيك البنية التي أقامتها إيران عبر «محور المقاومة»، مستهدفةً غزة، ثم حزب الله، ثم قيادات إيرانية في قلب طهران. وعندما انهار نظام الأسد، فقدت إيران دعامة أساسية في هذا المحور، ما أدّى إلى تحوّل جديد في علاقاتها مع روسيا، لصالح موسكو هذه المرّة. أعتقد أنّ الإيرانيين باتوا اليوم أكثر اعتماداً على الروس ممّا كانوا عليه قبل عام 2022.

> العلاقة الروسية الإيرانية ليست مبنية على الثقة المتبادلة بل على تبادل المصالح ورفض الهيمنة الغربية

■ هل أدّى تخلّي الروس عن دعم إيران خلال حرب الأيام الـ12 إلى توتر في العلاقات بين البلدين؟

- نعم، من دون شكّ. تذكر تصريح السفير الإيراني لدى موسكو في 18 حزيران الماضي أثناء الحرب، حين قال: «الشعب الإيراني العظيم لن ينسى من سانده، ولن يغفر لمن ظلّ متفرّجاً». هذا التصريح يعكس شعوراً بالإحباط، خصوصاً بعد أن زوّدت طهران موسكو بالطائرات المسيّرة لدعم قواتها البرّية. ولكن علينا ألّا ننسى بأنّ العلاقة الروسية الإيرانية ليست مبنيّة على الثقة المتبادلة، بل على تبادل المصالح ورفض الهيمنة الغربية، وهي علاقة براغماتية في جوهرها. وفي الظروف الحالية، فإنّ إيران لا تملك الكثير من البدائل: فهي بحاجة إلى روسيا كما إلى الصين، في ظلّ العقوبات المستمرّة عليها.

■ يذهب بعض المحلّلين إلى أنّ الهجوم الإسرائيلي، ومن ثم الأميركي، على إيران أصبح ممكناً نتيجة صفقة ضمنيّة بين واشنطن وموسكو. ما رأيك؟

- لا أظنّ ذلك. يبدو أنّ ترامب انجرف في هذا الصراع بدفع من الإسرائيليين، وحين شعر أنّ الأمور بدأت تفلت من سيطرته، لجأ إلى تصعيد محدود لتبرير التهدئة لاحقاً، كما ظهر في تغريداته التي دعا فيها إلى وقف الضربات. لذلك لا أعتقد أنّ هناك صفقة مسبقة مع روسيا. مع ذلك، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ الروس عرضوا تادية دور الوسيط حتى قبل اندلاع الحرب، وخاصة في الاجتماعات الروسية الأميركية منذ شباط، حيث طُرحت قضايا الشرق الأوسط، ومنها سوريا وإيران. روسيا أعادت طرح فكرة الوساطة لإحياء الاتفاق النووي، كما فعلت سابقاً عند توقيع اتفاق JCPOA. واقترحت مجدّداً في تموز 2025 استقبال اليورانيوم الإيراني المخصّب وتزويد طهران بيورانيوم مدني. لكن من الواضح أنّ موسكو غير مرتاحة لتجدّد الطموحات النووية الإيرانية، خاصة بعد أن رأت إيران أنّ الردع الوحيد الفعّال في وجه إسرائيل هو القنبلة النووية، وهو أمر ترفضه روسيا وفرنسا بشدّة، ويدفعهم إلى تشجيع إيران على الالتزام بمعاهدة عدم الانتشار.

■ هل هناك تقاطع بين الروس والأميركيين حول إعادة تقاسم مناطق النفوذ، لا سيّما في الشرق الأوسط؟

- منذ مطلع الألفية، يسعى الروس إلى عقد صفقة كبرى مع الأميركيين تضمن أمن أوروبا مقابل تنازلات في مناطق أخرى. ورغم أنّ حرب 2022 زادت من تعقيد هذا المسعى، إلا أنّ الفكرة لا تزال قائمة. وبالنسبة إلى الشرق الأوسط، فإنّ طموح ترامب بإعادة الجنود الأميركيين إلى الوطن وجعل حلفاء أميركا يدفعون ثمن الحماية، يفتح الباب أمام مقترحات روسية بديلة، خاصة في شرق سوريا. وقد عبّرت إسرائيل مؤخّراً عن اهتمام بالتقارب مع موسكو حول هذا الملف، على قاعدة أنّ الوجود الروسي قد يوازن النفوذ التركي المتنامي في المنطقة.

■ هل ستؤثّر هذه المقاربة الروسية على علاقات موسكو مع العالم العربي أو مع إيران؟

- لا، لأنّ روسيا ليست مطالبة بمواقف أخلاقية كما هو حال الغرب. فالدول العربية ترى في الموقف الروسي نوعاً من التوازن مقارنة بالنفاق الغربي الذي أدان موسكو بقسوة في أوكرانيا، لكنه صمت أمام مجازر غزة. ومن هنا، تحاول موسكو استثمار هذا التصوّر لصالحها ديبلوماسياً.

فلسطين

مصر تمنع التظاهر ضد إسرائيل
عودة هواجس التهجير

القاهرة - **الأخبار**

على وقع استمرار الإخفاقات التفاوضية، صعّدت مصر لهجتها على المستوى الرسمي، للمرة الأولى، مع حديث الرئيس عبد الفتاح السيسي عن ارتكاب الحكومة الإسرائيلية أعمال «إبادة جماعية ممنهجة» بحق الفلسطينيين في قطاع غزة. وأكّد السيسي، خلال مؤتمر صحافي مع نظيره الفيتنامي لوونغ كوونغ الذي يزور القاهرة لعدة أيام، أن تلك الأعمال هدفها «تصفية القضية الفلسطينية»، مشدّداً على أن المسألة الأهم في الوقت الحالي تتمثّل بالإسراع في إدخال أكبر قدر من المساعدات.

وبحسب مصادر دبلوماسية تحدّثت إلى «الأخبار»، فإن السيسي عقد مساء الإثنين اجتماعات مطوّلة في قصر الاتحادية مع مسؤولين على عدة مستويات، للاستماع إلى تقدير موقف حول الأوضاع الحالية، في ظل مخاوف من استمرار التماهي الأميركي مع التحركات الإسرائيلية. وأبلغ السيسي، خلال الاجتماعات، عن مؤشّرات حول «زيادة وتيرة التهجير والخروج من قطاع غزة».

وبحسب مسؤول شارك في أحد اللقاءات، فإن مسؤولين دبلوماسيين نقلوا إلى السيسي «وجود رؤى أميركية تدعم فكرة تهجير قطاع عريض من سكان قطاع غزة إلى أماكن أخرى لا تشمل مصر، على أن تكون الأخيرة حركة وصل لخروجهم، في مقابل امتيازات تعزّز العلاقات بين القاهرة وواشنطن». ومع ذلك، لا تزال «المؤسسة العسكرية المصرية رافضة بشكل قاطع لأيّ تساهل في مسألة تهجير الفلسطينيين من قطاع غزة باعتبارها مهدّداً حقيقياً للأمن القومي، داعية إلى تجاوز الضغوط التي يتمّ تسليطها لتمرير الأمر بطريقة أو بأخرى»، وفقاً للمسؤول نفسه.

ويأتي ذلك في وقت لم تسمح فيه السلطات المصرية بتنظيم تظاهرة احتجاجية أمام السفارة الإسرائيلية يوم الجمعة المقبل؛ إذ رفضت محكمة الأمور المستعجلة طلباً قُدّم بشكل رسمي للحصول على تصريح بالتظاهرة التي كان يُفترض أن تندّد بالجرائم الإسرائيلية في قطاع غزة.

(أ ف ب)

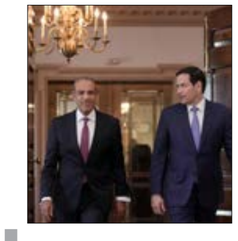

تتقدّم الأشكاليات التي يطرحها الجيش الإسرائيلي في الجلسات المغلقة (أ ف ب)

بحث عقيم عن «النصر المطلق»
إسرائيل نحو توسيع حربها

يحيى دبوق

يتعمّق الانقسام بين المؤسسة العسكرية والقيادة السياسية في إسرائيل، حيال مستقبل الحرب على قطاع غزة؛ وفي حين تحاول حكومة بنيامين نتنياهو فرض خطة عسكرية تحتلّ الجيش بموجبها قطاع غزة بالكامل، تُصرّ القيادة العسكرية على الانكماش الميداني والتركيز على الحصار، تحت مبرّر أن أيّ توسيع للعمليات القتالية في ظروف ضاغطة ومنهكة لأفراد الجيش، سيترك نتائج كارثية من ناحيتَي الكلفة والتبعات الإستراتيجية. ومع تمسّك كلّ من الطرفين بموقفه، وصل السجال بينهما إلى حدّ التخوين، في وقت يبدو فيه أنّ الجيش يفقد دوره وتأثيره في طاولة القرار، لصالح أجندات أيديولوجية ومصالح شخصية، باتت جزءاً لا يتجزّأ من «عدّة شغل» الحرب والسلم في الكيان.

وهكذا، فإنّ ما يجري بين نتنياهو ورئيس أركان جيشه، إيال زامير، ليس مسرحية ولا لعبة تبادل أدوار، بل أزمة قيادة نابعة من تناقض جوهري: بين رغبة في تحقيق انتصار مطلق، وواقع عسكري وإنهاك. فنتنياهو ينتظر نصراً يُنقذه سياسياً، ويحقّق له المجد الذي يغلب كل التحدّيات أمامه، في حين يسعى وزراء اليمين المتطرّف وراء تحقيق أحلامهم الأيديولوجية المتقادمة. أمّا رئيس الأركان، فيريد نصراً يُنهي التهديد الأمني والعسكري كما تراه المؤسسة العسكرية نفسها، ويحرّر الأسرى الإسرائيليين أحياء، ويرسّخ تالياً أمن إسرائيل المستدام.

وعليه، فإنّ الخلاف ليس على النيّات، بل على الإمكانات؛ إذ إنّ نتنياهو وفريقه يريان أنّ احتلال غزة ليس خياراً عسكريّاً يفتح باب «النصر المطلق» كما يزعمان فحسب، بل هو أيضاً «مطلب سياسي وجودي»، كفيل تحقّقه بتجنيب الحكومة الانهيار، علماً أن هذه الأخيرة باتت تعتمد على اليمين المتطرّف، بشكل كلّي تقريباً، بعدما انسحبت منها الأحزاب الحريدية، على خلفية تحدّيات من نوع آخر.

وانطلاقاً ممّا تقدّم، فإنّ أيّ تسوية لا تشمل تفكيك حركة «حماس» و«سحقها» بشكل واضح لا لبس فيه، ستُقرّ لدى اليمين الإسرائيلي بهزيمة أمام الحركة والفلسطينيين، من شأنها أن تسقط حكومة نتنياهو وأحلامه وخطّ دفاعه الخاص، بشكل فوري. ويعني ذلك أنّ اليمين غير معني بالقبول بأيّ خيار مبني على تسويات وحلول وسط، مهما بلغت حدود تنازل الطرف الآخر، وأنّ أيّ حلّ غير تحقيق الأهداف الثلاثة التي أعاد تأكيدها في اليومين الماضيَين، وهي تحطيم «حماس» وتحرير الأسرى وتأمين الحدود - بحيث لا تشكّل غزة أيّ تهديد مستقبلي -، لن يتلاءم البتّة ومصلحته.

أمّا الجيش الإسرائيلي، فيستند في رفضه خطّة احتلال كامل قطاع غزة، إلى جملة أسباب، على رأسها أنه بعد قرابة عامين من الحرب، لم تتمكّن إسرائيل من هزم «حماس» أو إضعاف إرادتها، في حين أنّ جيش الاحتلال بات منهكاً ومستنزفاً، وسط حرب لم يُعدّ بنيويّاً لها، وهو ما يترجَم في تراجع الدافعية والحافزية، إنهاك العديد الذي يستدعي مراراً وتكراراً، النقص في التدريبات والاستعدادات، الخشية من قتال غير مجد، تهرّب وامتناع عن تلبية الاستدعاءات، وحالات انتحار باتت ظاهرة ولم يُعَد في الإمكان إخفاؤها. لكن مع ذلك، يرى نتنياهو أنّ الفرصة قد حانت لـ«إتمام المهمّة» واحتلال القطاع، وتالياً تدمير البنية التحتية العسكرية لـ«حماس»، وفرض هيمنة أمنية دائمة على غزة.

وفي مقابل تلك الرؤية، تتقدّم الإشكاليات التي يطرحها الجيش الإسرائيلي في الجلسات المغلقة، وتسرّبت، نتيجة الخلافات، إلى الإعلام العبري، وعلى رأسها السؤال المتكرّر منذ بدء الحرب: «ماذا بعد؟». في الواقع، لا توجد إجابات؛ إذ لا خطّة لإدارة غزة في اليوم الذي يلي الاحتلال الشامل، ولا لإعادة توطين مليون ونصف مليون مدني فلسطيني؛ كما أنه لا بديل جاهزاً من «حماس»، ولا دعم دولياً لمواصلة الحرب إلّا ما يكفي نتنياهو، أي ذلك الآتي من الرئيس الأميركي، دونالد ترامب. ويضاف إلى ما تقدّم، أنّ الجيش وصل إلى «نقطة حرجة من الاستنزاف»، ما اضطرّ قيادته إلى إلغاء «تمديد الأمر 8»، الذي يجبر جنود الخدمة الدائمة على البقاء في الجبهة، ورفض تجنيد مزيد من جنود الاحتياط، بعدما أظهرت التقييمات أنّ تمديد الخدمة أكثر من اللازم، يُهدّد بانهيار معنويات الجيش ودافعية المجنّدين لتلبية أوامر الاستدعاء، في حين أنّ الوحدات القتالية في غزة تعاني إرهاقاً نفسيّاً ولوجستياً لا يمكن تجاهله.

مع هذا، لا يرفض الجيش الإسرائيلي الهيمنة الأمنية على غزة، لكنه لا يرى في الاحتلال الواسع للقطاع شرطاً لتحقيقها؛ إذ يمكّن إسرائيل السيطرة على غزة من دون أن تنتشر فيها، وذلك عبر نظم رقابة إلكترونية، وأنفاق مُلغّمة، وقوات كوماندوس محدودة، وحصار مائي وكهربائي، من دون الاضطرار إلى مغامرة عسكرية غير محسوبة التكاليف، يخسر فيها السيطرة، ومعها الأسرى الإسرائيليين، وأيضاً قدرته على الوفاء بمهامّه في الجبهات الأخرى.

وهكذا، فإنّ الخطّة البديلة لدى الجيش ليست أقلّ سوءاً بالنسبة إلى الغزّيين، فهي لا تنهي الحرب ولا المعاناة، بل تتبنّى «الحصار المشدّد» لثلاث جهات هي: مدينة غزة ومخيمات الوسط وجنوب القطاع، والقصف اليومي المكثّف على «أهداف أرضية وتحت أرضية»، وعمليات توغّل محدودة ومدروسة لاستهداف قدرة «حماس» مادياً وبشرياً، واستمرار تدمير البنية التحتية والمستشفيات والمدارس، بما يشمل منع دخول الوقود والغذاء والدواء؛ أي أنّ الجيش يدعو، باختصار، إلى استنزاف طويل الأمد، يُدار عن بعد، ويقلّل الخسائر الإسرائيلية. السؤال الآن: هل ينجح نتنياهو أم زامير في فرض رأيه؟ الجواب ليس بسيطاً، فيما الفرضيات متداخلة. قد ينجح الأول في تطبيق خطته، إذا تمكّن من عزل زامير وتعيين بدل له لينفّذ المهمّة. لكن ذلك لا يضمن إجبار الجيش على تنفيذ مهامّ يرى أنها كارثية عليه وعلى مصلحة إسرائيل. وعليه، فإنّ فرضية أن ينجح زامير في إحباط خطة نتنياهو ليست محدودة، وإن لم يكن في مقدوره وقف الحرب.

في المقابل، وصف زعيم المعارضة، يائير لابيد، خطة احتلال غزة بأنها «كارثة مؤكّدة» ستؤدي إلى «موت الأسرى، واستنزاف الجيش، وجرّ إسرائيل إلى دوامة حكم عسكري دائم، يدفع ثمنها دافعو الضرائب». وقال لابيد: «إذا ضممتَ، دفعتَ. من تلك اللحظة، كل شيء سيكون على حسابنا». أما على مستوى الجمهور، فقد شهدت تل أبيب، أمس، احتجاجات غاضبة، مع قيام متظاهرين بإغلاق شارع أيالون وإشعال النيران، رفضاً لنية الحكومة توسيع الحرب. وردّد المحتجون شعارات تدعو إلى «وقف الحرب وإعادة الأسرى فوراً».

في غضون ذلك، تحدّث موقع «أكسيوس»، نقلاً عن مسؤولين أميركيين وإسرائيليين، عن خطة يعدّها الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، تقضي بإعادة إعمار القطاع بقيادة وتمويل أميركيَّين، شريطة تنحّي حركة «حماس» عن الحكم ونزع سلاحها؛ وهو شرط تسعى قطر، الدولية عن كارثة إنسانية في القطاع، ولا سيما وسط تفاقم أزمة الجوع وانعدام المساعدات.

> تعيش إسرائيل صراعاً بين رغبة في النصر المطلق، وواقع لا يسمح به

تجاهل لتحذيرات زامير
نتنياهو يتبنّى «احتلال غزة»

شهد اليومان الأخيران، تصاعداً لافتاً في مستوى التوتّرات المحيطة بالنقاشات الأمنية والسياسية داخل كيان الاحتلال الإسرائيلي، مع توجّه رئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو، نحو توسيع العدوان على قطاع غزة، وصولاً إلى احتمال احتلال معسكرات الوسط ومدينة غزة، وهي المناطق التي لم تشهد عمليات عسكرية كبرى بعد. وبقابل ذلك بمعارضة واضحة من المؤسسة العسكرية، وعلى رأسها رئيس أركان جيش العدو أيال زامير، الذي وصف الخطة بأنها «فخّ استراتيجي» يُهدّد حياة الجنود والأسرى.

وترأس نتنياهو، أمس، اجتماعاً أمنياً مصغّراً استمر نحو ثلاث ساعات، عرض خلاله زامير سلسلة من الخيارات لمواصلة الحرب، تركّزت على تشديد الحصار وتقسيم القطاع شرقاً وغرباً، من دون الدخول إلى المناطق المأهولة أو تلك التي يُشتبه بوجود أسرى فيها. لكنّ رئيس وزراء الاحتلال بدا متشبّثاً بموقفه، بتشديده خلال الجلسة على ضرورة «استكمال هزيمة العدو في غزة» و«تحرير الإسرى»، وتأكيده أن «النهج الذي اتُبع حتى الآن لم ينجح». وفي المقابل، أبدى زامير قلقاً بالغاً حيال مصير الأسرى، محذّراً من أن «التوغل في مدينة غزة قد يؤدي إلى مقتلهم». كما قال لنتنياهو، بحسب التسريبات، إن خطة الاحتلال الكامل لغزة «نُصبَت كفخّ»، ليردّ الأخير بالإصرار على ضرورة تقديم نسخة محسّنة من الخطة أمام «الكابينت» غداً، مكرّراً: «سنحتل القطاع». وبلغ توتّر الجلسة ذروته بعد اتهام رئيس الأركان، زامير، نتنياهو، بشنّ «حملات تحريض» ضدّه، وتلميحه إلى الدور الذي يلعبه يائير نتنياهو، نجل رئيس الحكومة، في ذلك، إذ كان الأخير اتّهم رئيس الأركان بالوقوف خلف التسريبات إلى الإعلام، معتبراً أن ما يفعله زامير يرقى إلى مستوى «التمرّد ومحاولة تنفيذ انقلاب عسكري».

وكانت أظهرت التسريبات من داخل جلسات «الكابينت» المصغّر والموسّع خلال الأيام الماضية، أن الخلاف بين المستويين السياسي والعسكري أخذ بالاتساع، في ظلّ ضغوط يمارسها وزراء باروزن مثل الوزيرين المتطرفين بتسلئيل سموتريتش وإيتمار بن غفير، من أجل احتلال مدينة غزة، على الرغم من اعتراض المؤسسة الأمنية على ذلك وتحذيراتها من عواقبه. ووفق قناة «كان»، اقترح الجيش «فرض حصار شامل على مدينة غزة بدلاً من اقتحامها، وهو مقترح يلقى دعم قيادات عسكرية»، في حين أفادت قناة «i24NEWS» بأن الخطة المطروحة تشمل سيناريوين: «إما فرض إدارة عسكرية مباشرة تتيح لجيش الاحتلال المناورة في القطاع، أو تطويق المخيمات وترك ممرات إنسانية لتقديم المساعدات». وأكّدت القناة أن «الخيار الثاني يلقى قبولاً أكبر»، في ظلّ تصاعد التحذيرات الدولية من كارثة إنسانية في القطاع،

> زامير وصف خطة احتلال كامل قطاع غزة بـ«الفخ»

عدّاد الضحايا مفتوح
من لم يمُت بالنار... مات بالجوع

غزة - **يوسف فارس**

أُضيفت، إلى جانب العشرات من طرائق الموت التي تحصد أرواح الغزيين، خانة جديدة هي خانة «شهداء المساعدات»؛ إذ يقضي يوميّاً ما معدّله خمسون شهيداً من طالبي هذه المساعدات، إمّا في منفذ «زيكيم» الحدودي أقصى شمال القطاع، أو في محوَري «موراج» و«نتساريم»، من هذه المناطق الثلاث، تدخل، بشكل شبه يومي، أعداد محدودة من الشاحنات المحمّلة بكميات محسوبة من الطحين والمواد الغذائية، فيندفع مئات الآلاف من الشبان وكبار السن وحتى الصغار والنساء للحصول على الزاد، ليتحوّل هؤلاء جميعاً إلى ما يشبه البط في ميدان الرماية، حيث يطلق جنود الاحتلال النار على المجوّعين بلا سبب منطقي.

يقول أحمد المصري، الذي التقته «الأخبار» في طريق العودة من منفذ زيكيم: «ينصب الجنود لنا مصائد، نتقدّم للحصول على الكمية المحدودة من المساعدات، فيبدأون بإطلاق الرصاص وقذائف المدفعية تجاهنا، فيُقتل ويُصاب العشرات من الشبان يومياً، من دون أي سبب». وهكذا، لم تُحدث آلية توزيع المساعدات العشوائية فارقاً ملموساً في واقع التجويع، بل أحدثت معادلاً موضوعيّاً لنسبة القتل اليومية. وفيما يدّعي الاحتلال أنه يلتزم بوقف لإطلاق النار «إنساني» من الساعة التاسعة صباحاً حتى الثامنة مساءً في مسارات عبور الشاحنات، انخفضت نسبياً وتيرة الغارات في المناطق المكتظّة غربي مدينة غزة، غير أنّ جيش العدو يعوّض الفارق بأعداد القتلى اليومي عبر مصائد استنزاف طويل الأمد، يُدار عن بعد، بأقل الخسائر الإسرائيلية. السؤال الآن: هل ينجح نتنياهو أم زامير في فرض رأيه؟ الجواب ليس بسيطاً، فيما الفرضيات متداخلة. قد ينجح الأول في تطبيق خطته، إذا تمكّن من عزل زامير وتعيين بدل له لينفّذ المهمّة. لكن ذلك لا يضمن إجبار الجيش على تنفيذ مهامّ يرى أنها كارثية عليه وعلى مصلحة إسرائيل. وعليه، فإنّ فرضية أن ينجح زامير في إحباط خطة نتنياهو ليست محدودة، وإن لم يكن في مقدوره وقف الحرب.

في المقابل، وصف زعيم المعارضة، يائير لابيد، خطة احتلال غزة بأنها «كارثة مؤكّدة» ستؤدي إلى «موت الأسرى، واستنزاف الجيش، وجرّ إسرائيل إلى دوامة حكم عسكري دائم، يدفع ثمنها دافعو الضرائب». وقال لابيد: «إذا ضممتَ، دفعتَ. من تلك اللحظة، كل شيء سيكون على حسابنا». أما على مستوى الجمهور، فقد شهدت تل أبيب، أمس، احتجاجات غاضبة، مع قيام متظاهرين بإغلاق شارع أيالون وإشعال النيران، رفضاً لنية الحكومة توسيع الحرب. وردّد المحتجون شعارات تدعو إلى «وقف الحرب وإعادة الأسرى فوراً».

في غضون ذلك، تحدّث موقع «أكسيوس»، نقلاً عن مسؤولين أميركيين وإسرائيليين، عن خطة يعدّها الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، تقضي بإعادة إعمار القطاع بقيادة وتمويل أميركيَّين، شريطة تنحّي حركة «حماس» عن الحكم ونزع سلاحها؛ وهو شرط تسعى قطر، الدولية عن كارثة إنسانية في القطاع، ولا سيما وسط تفاقم أزمة الجوع وانعدام المساعدات.

السيولة النقدية؛ ويقول أحمد محيسن في حديثه إلى «الأخبار»: «ندفع نصف راتبنا الشهري كي نحصل على العملة النقدية، أي أدفع من راتبي الشهري، وهو 600 دولار، 300 دولار منها للصراف المرابي، وأعود بـ300 دولار فقط، وهذا المبلغ في ظل الأسعار المجنونة، لا يكفي طعاماً لثلاثة أيام».

وبالنظر إلى هذا الواقع، يتضح أن السياسة الإسرائيلية الحالية، تهدف إلى تقديم صورة مضلّلة عن واقع الحال في غزة؛ إذ فيما يحتاج القطاع إلى ما يزيد عن 600 شاحنة من المساعدات يومياً تُوزّع بشكل منظّم على فئات المجتمع كافة، تدخل 40 شاحنة فقط، ثم تتعرّض للسرقة والنهب العشوائي. أما الإنزالات الجوية للمساعدات، فتُعدّ الخديعة الكبرى؛ إذ قُدّرت عمليات الإنزال في يوم زيارة المبعوث الخاص للرئيس الأميركي ستيف ويتكوف، إلى مصائد الموت في رفح، وهو اليوم الأكبر من حيث أعداد رزم المساعدات التي أُلقيت، بنحو 90 عملية إنزال جوي، لكنّ حمولتها من المساعدات تعادل حمولة 7 شاحنات فقط.

وإذ تتزايد بشكل يومي حصيلة شهداء التجويع، فقد سجّلت وزارة الصحة في خلال 24 ساعة استشهاد خمسة مواطنين جوعاً، ما يرفع عدد هؤلاء الشهداء إلى 180 من بينهم 24 طفلاً. وبحسب بيانات الوزارة، فإن الشهداء الذين يقضون نتيجة سوء التغذية الحادّ، لم يعودوا مقتصرين على أصحاب الأمراض المزمنة والأطفال، بل باتوا يشملون البالغين وكبار السن.

وفي السياق ذاته، حذّرت وزارة الصحة من انتشار مرض «غيلان باريه» المرتبط بحالة التجويع وسوء التغذية. وحذّر منير البرش، وهو المدير العام لوزارة الصحة، من أن علاج هذا المرض غير متوفّر هناك خشية من حالات موت جماعية بسببه. وقال في تصريحات صحافية، إن المياه الملوّثة هي المتسبب الرئيسي بانتشار المرض الذي يهاجم الجهاز العصبي ويصيب الأطفال بشكل خاص ويتسبّب بالشلل الكامل وربما الوفاة، علماً أن وزارة الصحة سجّلت 95 إصابة بالمرض، بينها 45 طفلاً و3 وفيات حتى صباح أمس. كما أشارت «الصحة» إلى أن سكان غزة محاصرون في مساحة 40% فقط من مساحة القطاع، حيث يعيش 40 ألف شخص في كل كيلومتر مربع، ما يسرّع من تفشّي المرض وانتشاره، محدّثةً أيضاً عن إصابة 1116 شخصاً بالحمى الشوكية خلال العام الجاري.

تهدف السياسة الإسرائيلية إلى تقديم صورة مضلّلة عن واقع الحال في غزة (أ ف ب)

غزة تقسم الجمهوريين أيضاً
«ماغا» لترامب: لحبّ إسرائيل حدود

خضر خروبي

مثّل تراجع إدارة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، عن ربط التمويل الفدرالي للولايات والمدن الأميركية، بموقفها من مقاطعة إسرائيل، أحدث مثال على تخبّط سياسة البيت الأبيض تجاه حكومة بنيامين نتنياهو، والذي جلّاه أيضاً نفي ترامب قبل أيام وجود مجاعة في قطاع غزة، ثم تأكيده وجودها لاحقاً. وبصرف النظر عمّا إذا كان ذلك التخبّط مقصوداً، لاعتبارات قد تمليها «مناورات» واشنطن السياسية والدبلوماسية عندما يتعلّق الأمر بحرب غزة، إلّا أنّ الضغوط المتصاعدة على ترامب لتغيير موقف بلاده من «الإبادة الجماعية»، وتحديداً تلك الآتية من طيف واسع من تيار «ماغا»، باتت واقعاً لا يمكن إنكاره.

تمرّد داخلي: «ماغا» تخلع عباءة «الحلف المقدّس»؟

على مدى الأسابيع الماضية، تضافرت المؤشرات إلى تزايد حجم الفجوة بين «ماغا» (فئة الشباب خصوصاً) من جهة؛ وتيار الجمهوريين التقليديين، الداعمين تاريخيّاً لما يرونه «حلفاً مقدّساً» مع تل أبيب، من جهة ثانية. ومن جملتها، ما لفت إليه موقع «أكسيوس» حول مساع حثيثة تبذلها قيادة الحزب الجمهوري لاحتواء «التمرّد داخل أوساط شبابية في تيار ماغا»، المتمحور حول ضرورة (تفسير) ظاهرة معاداة السامية، وتوضيح مدى تماشي المساعدات العسكرية الأميركية لإسرائيل، المُقدّرة بعشرات المليارات، مع مبدأ «أميركا أولاً». وبيّن الموقع الأميركي أن المشاهد المتداولة لتفشّي المجاعة في غزة، إلى جانب القصف الإسرائيلي للكنيسة الكاثوليكية، وتواصل هجمات المستوطنين الإسرائيليين على الضفة الغربية، فاقمت من نقمة مناصري «ماغا» على إسرائيل، وجعلت من التيار المذكور، مركزاً غير مُتوقّع لإعادة النظر في تحالف الولايات المتحدة مع كيان الاحتلال، وللدفع نحو إعادة ترتيب أولويات الحزب الجمهوري، وذلك على وقع تزايد عدد شباب الحزب المحافظ من أبناء الجيل «Z»، ممّن ينظرون إلى إسرائيل كـ«حليف انتهازي».

> 9 من كل 10 أميركيين ما دون سنّ الـ35 لا يوافقون على الإجراءات العسكرية الإسرائيلية في غزة

وعن مساعي الإدارة الجمهورية وحلفائها في الكونغرس للعمل على احتواء صعود النبرة النقدية لتلك أبيب في صفوف «ماغا»، لفت موقع «بوليتيكو» إلى أنّ ترامب، أسوة بمناصريه الجمهوريين في «الكابيتول هيل»، يحاولون «الموازنة» بين نقد خجول لحكومة نتنياهو، لا يصل إلى حدّ اتهامها بارتكاب «إبادة جماعية»، ودعمهم لإسرائيل. وبحسب مراقبين للشأن الأميركي، فإنّ تلك الحالة، إنّما تعكس آراء شريحة أوسع من الأميركيين، بما يتجاوز المعسكر الداعم لترامب حصراً، وفقاً لنتائج استطلاع للرأي أجراه معهد «غالوب» أخيراً، وأظهر أنّ ستة من كل 10 أميركيين لا يوافقون على الإجراءات العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة، وهو رقم يرتفع إلى 9 من 10 لدى الفئة العمرية ما دون سنّ الـ35 عاماً. وفي حين كشفت نتائج الاستطلاع عن نسبة تأييد واسعة بين الجمهوريين للعمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة، تجاوزت الـ70%، إلا أنّه ظهرت أنّ نسبة الـ50% من الجمهوريين الشباب باتت تحمل نظرة سلبية تجاه إسرائيل، مقارنة بـ35% فقط عام 2022.

وفي موازاة انتقادات متواترة من الحزب الديمقراطي لمقاربة الإدارة الجمهورية لملف العلاقة مع الجانب الفلسطيني، كانت من تجلياتها دعوة وجّهها 13 نائباً ديمقراطياً إلى ترامب للاعتراف بدولة فلسطينية، إلى جانب صدور بيان مشترك لعدد من أعضاء الكونغرس وصف الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة بالـ«مروّعة»، يمكن فهم بروز أصوات جمهورية ناقدة لتساهل الإدارة الأميركية مع الممارسات الإسرائيلية بحقّ الفلسطينيين. وفي مقدّمة هؤلاء يبرز النائب الجمهوري السابق مات غيتز، والنائبة الجمهورية الحالية مارجوري تايلور غرين، المدعومة من «ماغا»، والمحسوبة على اليمين المتطرّف، والتي سبق أن قدّمت، في مستهل تموز الماضي، مشروع قانون يهدف إلى خفض التمويل الأميركي لنظام الدفاع الجوي الإسرائيلي بمقدار 500 مليون دولار، قبل أن تصبح أخيراً أول مشرّع جمهوري يستخدم مصطلح «إبادة جماعية» لوصف الوضع في غزة.

في ضوء ذلك، خلص «بوليتيكو» إلى أنّ دعم أنصار تيار «ماغا» ممّن هم دون سنّ الـ30، لكيان الاحتلال، بات شبه معدوم، مع وجود حالة استياء واسعة من السلوكيات الإسرائيلية، حتى في صفوف كبار السن، المعروفين تاريخياً بتعاطفهم الشديد مع إسرائيل. ولإيضاح هذا الأمر، نقل الموقع عن ستيف بانون، المستشار السابق لترامب والمحسوب على تيار «ماغا»، قوله إن «محاولة نتنياهو إنقاذ نفسه سياسيّاً عبر جرّ الولايات المتحدة إلى عمق حرب جديدة في الشرق الأوسط، أدّت إلى نفور شريحة واسعة من أنصار ترامب المخضرمين من كبار السن»، جازماً أنّ انتقادات ترامب العلنية لسياسة تجويع الفلسطينيين، من شأنها أن «تسرّع من انهيار الدعم» للاحتلال داخل الأوساط الجمهورية المحافظة، مع تأكيده أنّ تلك الانتقادات ليست معزولة عن مزاج شعبي آخذ في التغيّر، خاصة لدى شباب «ماغا».

وبدا لافتاً في هذا السياق، ما كشفته وسائل إعلام عبرية عن نيّة وزارة الخارجية الإسرائيلية تمويل جولة لمؤثّرين يمينيين أميركيين على وسائل التواصل، من فئة الشباب، للاستعانة بهم في مواجهة ما تعتبره الحكومة الإسرائيلية «تراجعاً» في دعم إسرائيل بين الشباب الأميركي.

المقال كاملاً على الموقع

سوريا

ولادة دولة أمنية مُشوَّهة
سوريا مسرحاً لجرائم بلا حدود

عامر علي

يفتح مسلسل الجرائم المستمر في سوريا، سواء تلك التي تقع بدوافع طائفية أو انتقامية، أو لأسباب أخرى جرمية، الباب أمام احتمالات عديدة، تصبّ جميعها في بوتقة مؤسسات الدولة الناشئة، ما يضع الإدارة الجديدة أمام أزمات مصيرية. على أنه لا يمكن اعتبار جرائم القتل التي طاولت عدداً من السوريين العائدين من المنافي إلى سوريا، والذين فقدوا حياتهم أثناء أو بعد تعرّضهم لملاحقة أمنية من قبل فصائل تابعة أو مرتبطة بالإدارة، بما فيها جهاز «الأمن العام»، عارضاً طارئاً، إنّما هو جزء من صورة أكبر لشلال الدم المستمر في البلاد، منذ انهيار مؤسسات الدولة مع سقوط نظام الرئيس السابق بشار الأسد، نهاية العام الماضي.

ومع وصولها إلى السلطة، أعلنت الإدارة الجديدة بقيادة الرئيس في المرحلة الانتقالية أحمد الشرع، جملةً من التعهّدات، أبرزها التحوّل من «عقلية الثورة إلى عقلية الدولة»، والعمل على بناء المؤسسات التي انهارت، إضافة إلى إنهاء الحالة الفصائلية من طريق بناء منظومة عسكرية واضحة المعالم عبر وزارة الدفاع، وأخرى أمنية عبر وزارة الداخلية، بالإضافة إلى بناء المؤسسة القضائية ومنحها الاستقلالية اللازمة لعملها. وإذ بدت هذه التعهدات أرضية قوية لبناء دولة مؤسساتية، غير أن ما جرى ويجري على أرض الواقع يضعها في مسار «الخطاب الإعلامي» الموجّه إلى الغرب حصراً، إذ تتواصل في الواقع حالة الفلتان الأمني، وتستمر الظاهرة الفصائلية، بالإضافة إلى الصعود غير المسبوق للقوى المتشدّدة التي باتت تملك سلطة كبيرة في سوريا، سمحت لها بتوسيع دائرة الجرائم القائمة على خلفية طائفية، إلى جانب عمليات الاستيلاء على الأملاك، وخطف النساء، وغيرها من الجرائم التي باتت واضحة المعالم ولم تعُد محاولة «ترقيعها» تنفع عبر لجنة تحقيق هنا، أو نفي هناك.

وبعيداً عن التجاذبات السياسية، أو المجازر الواضحة (سواء في الساحل السوري والمنطقة الوسطى حيث استهدفت العلويين، أو في السويداء حيث طاولت الدروز)، وما أفرزته من تصعيد ميداني وتدخّل إقليمي ودولي، تكشف الأحداث الدموية المستمرة في مناطق من المُفترض أنها بعيدة عن هذا الجذب عن أزمة عميقة في تركيبة الإدارة الحالية، وتؤسّس هذه الأزمة، بغضّ النظر عن النوايا، لبناء شكل مُشوَّه من أشكال الدولة الأمنية، يقوم بشكل أساسي على إحساس القوى المسيطرة على الأرض بالقدرة على فعل أي شيء، من دون أيّ محاسبة، ما يمكن أن يفسّر عشرات جرائم القتل التي وقعت خلال الشهرين الأخيرين، والتي راح ضحيتها مدنيون على حواجز التفتيش، أو حتى في الأفرع الأمنية. وفي السياق، وثّق «المرصد السوري لحقوق الإنسان» الذي ينشط من لندن، في شهر تموز الماضي، مقتل 92 شخصاً، فقدوا حياتهم بسبب «دوافع انتقامية أو طائفية»، بينهم 86 رجالاً، و4 سيدات، وطفلان، توزّعوا على محافظات دمشق، ريف دمشق، حمص، حماة، حلب، اللاذقية، طرطوس، إدلب، السويداء ودير الزور. واللافت في عمليات القتل تلك، والتي يقع معظمها في مناطق ريفية بعيدة عن التركيز الإعلامي، التجاهل المُطلق لها من قبل السلطات. فمثلاً، يتم رمي جثث القتلى على أبواب المستشفيات أو في مناطق نائية، ويُسجّل مرتكبو قتل أصحابها مجهولي الهوية، في وقت تعمل فيه السلطات على رسم صورة إعلامية مغايرة عبر التركيز على بعض الجرائم التي تقع في مراكز المدن الكبيرة، في تتبّع واضح لـ«الترند» ومحاولة خلق «ترند» معاكس، تحاول عن طريقه تصدير عمل مؤسساتي للإدارة الجديدة.

> **التدفّق المستمر لحوادث القتل من دون أي رادع قانوني، يجعل مسألة ملاحقتها إعلامياً أمراً مرهقاً**

وبالعودة إلى معطيات «المرصد السوري»، فهو وثّق في إحصائيته الشهرية، «ما لا يقل عن 48 حالة قتل بدوافع طائفية مباشرة، استهدفت خصوصاً أبناء الطائفة العلوية والطائفة الشيعية، بالإضافة إلى شخصيات دينية وعناصر أمنيين وعسكريين سابقين محسوبين على النظام البائد». وبحسبه، فإن بعض هذه الحوادث ترافقت «مع شعارات طائفية أو تمّ تنفيذها بطرق تحمل بصمات واضحة لعمليات إعدام ميداني وانتقام ممنهج»، كما اتّخذت «أشكالاً مختلفة، تراوحت بين الاغتيال المباشر برصاص مجهولين، الخطف ثم القتل، الإعدام داخل المنازل، التصفية أمام ذوي الضحايا، واستهداف أسر كاملة، بمن فيهم نساء وأطفال».

وتكشف الإحصائية المُشار إليها، والتي تقتصر على شهر واحد فقط، عن أوضاع مأساوية تعيشها الأقليات في سوريا على وجه التحديد، علماً أنها تأتي اعتماداً على جهود مصدر واحد فقط (المرصد)، ما يعني أن الأرقام التي يقدّمها الأخير قد تكون أقل مما يجري على أرض الواقع بكثير، بسبب عدم امتلاكه حضوراً كافياً على الأرض. كما تكشف الأرقام عن وجود ديناميكية واضحة لعمليات القتل القائمة على أساس طائفي، ما يعني أن السلطات الحالية إمّا أنها موافقة على ما يجري، أو أنها غير قادرة على ضبط الأوضاع. وفي كلتا الحالتين، تضع هذه السلطات نفسها في موضع الاتهام، باعتبارها شريكة في ما يحصل.

على أن التدفّق المستمر لحوادث القتل في سوريا، وللانتهاكات التي يقوم بتنفيذها أشخاص متنفّذون من دون أي رادع قانوني واضح، يجعل مسألة ملاحقتها إعلامياً أمراً مرهقاً؛ وبالتالي، فهو يحيلها عنصراً «طبيعياً» و«معتاداً» مع مرور الوقت، الأمر الذي يساهم بدوره في إبعادها عن صدارة الأخبار المتداولة، أو التي تحظى باهتمام شعبي كبير. كما يكشف العنف المتواصل، والذي يجري تبرير بعضه باعتباره «انتقامياً» وموجّهاً ضد «فلول النظام السابق»، أيضاً، عن عجز لدى السلطات الحالية عن تنفيذ تعهّداتها بتحقيق «عدالة انتقالية»، يتم خلالها تقديم المتورّطين في الجرائم إلى القضاء لتتمّ محاكمتهم.

أمّا محاولات التعمية على ما يحصل على الأرض، عبر نشر بعض الصور والبيانات الرسمية حول القبض على مرتكبي جرائم، فتفتح الباب أمام تساؤلات عديدة حول سبب التمييز في عمليات نشر صور المتورّطين؛ إذ يتم الكشف عن وجوه البعض ممّن اتُّهموا بأنهم «فلول»، بينما يُخفى وجوه مرتكبي جرائم أخرى. كذلك، تثار تساؤلات حول مصير المقبوض عليهم، والآلية التي تتم محاكمتهم عبرها، خصوصاً أن التصريحات الحكومية تنتهي عند نشر خبر القبض عليهم، في وقت ما زالت فيه المؤسسة القضائية تعيش حالة فوضى، حالها حال معظم مؤسسات الدولة التي تمّ وضع أوصياء عليها تحت مسمّى «أمراء» أو «شيوخ»، يملكون سلطات مطلقة في مناطق سيطرتهم ونفوذهم.

وأمام هذه الأوضاع، بدا التيار الغاضب من الأوضاع الحالية في الشارع السوري يشهد نمواً متزايداً، الأمر الذي يمكن التماسه بسهولة بعد كل جريمة تحظى باهتمام الناس، وتخرج السلطات لتبريرها بسيناريوات غريبة، مثلما حصل أخيراً لدى اتهام المغترب يوسف اللباد، الذي فقد حياته داخل مقر أمني بعد اعتقاله من الجامع الأموي، وظهرت على جثته علامات التعذيب، بأنه قام بإيذاء نفسه بنفسه، أو حادثة مقتل الناشط العائد أيضاً من المانيا كندي العداي، الذي وُجد مشنوقاً داخل منزله وعليه آثار تعذيب، علماً أنه تعرّض للاعتقال قبل مقتله. وفيما تداول ناشطون منشورات للأخير على موقع «فيسبوك» ينتقد فيها السلطات الحالية وسلوكها، يكرّس مقتله، ومقتل آخرين بالطريقة نفسها، نمطاً بات واضحاً في عمليات إسكات الأصوات المنتقدة، أيّاً كانت خلفيتها.

تكشف الأحداث الدموية المستمرة في المناطق البعيدة عن التجاذبات السياسية عن أزمة عميقة في تركيبة الإدارة الحالية (أ ف ب)

«قسد» تتحضّر لاجتماع باريس: الحسكة خطّ أحمر

كثّفت «قوات سوريا الديمقراطية» (قسد) خلال الأيام الماضية من نشاطها الإعلامي، في محاولة لتهيئة الأجواء قبل الاجتماع المرتقب في باريس مع ممثّلي الإدارة السورية، المتوقّع عقده بين منتصف الشهر الحالي ونهايته، بحضور فرنسي وأميركي، والمنتظر أن يمثّل محطة أساسية في مسار التفاهمات بين الطرفين. وتتطلّع «قسد» إلى طرح رؤيتها لتطبيق اتفاق 10 آذار الموقّع بين الرئيس السوري في المرحلة الانتقالية أحمد الشرع، والقائد العام لـ«قسد» مظلوم عبدي، والذي نصّ على اندماج الأخيرة و«الإدارة الذاتية» ضمن بنية الدولة السورية.

وعلى الرغم من وجود توجّه كردي إعلامي للبعث برسائل «حسن نية» إلى الإدارة الجديدة، فإن عمليات الترميم الجارية في الدوائر والمؤسسات والمنظمات الحكومية في محافظة الحسكة، والاستمرار في مشاريع تعبيد الطرقات والمشاريع الاستثمارية، وطرح أماكن عامة وسياحية للاستثمار... كلها مؤشرات لا توحي بأن «الإدارة الذاتية» تنوي تسليم المناطق الخاضعة لسيطرتها لدمشق. بل لا يبدو أنّ ثمّة اتجاهاً لترسيخ واقع إداري جديد في الحسكة، من خلال تحويل بعض المقرّات الحكومية إلى مقرات لـ«الذاتية»، في مشهد يختلف عمّا قد تقبل به «قسد» في محافظتَي الرقة ودير الزور، حيث تترك الباب مفتوحاً أمام نقاش مستقبل هاتين المنطقتين مع الحكومة الانتقالية.

والواقع أن الأكراد يرون في الحسكة - إلى جانب مدينتَي عين العرب (كوباني) وعفرين - معقلاً رئيسياً لهم، باعتبارها مهد انطلاقة وجودهم السياسي والعسكري عام 2012، والتي شهدت الإعلان عن تشكيل «وحدات حماية الشعب» وتأسيس «الإدارة الذاتية» لاحقاً؛ كما أن الوجود الكردي في البلاد يتركّز في تلك المناطق، إلى جانب حيّي الشيخ مقصود والأشرفية في حلب، وحيّي ركن الدين ووادي المشاريع في دمشق. ولذا، تسعى «قسد» للحفاظ على وجودها العسكري، إلى جانب وجود «الأسايش»، في محافظة الحسكة ومدينة عين العرب في ريف حلب، مع محاولة خلق واقع مغاير في عفرين، مقابل إمكانية التفاوض على مناطق أخرى خاضعة لسيطرة الأكراد في شمال البلاد وشرقها، شرط الحفاظ على مؤسسات «الإدارة الذاتية» والعمل على دمجها تدريجياً في مؤسسات الدولة، بما يشمل المنظّمات الشعبية والنقابات المهنية.

وبالنسبة إلى «قسد»، تبدو مدينتا الرقة والطبقة أكثر قابلية لبلورة تفاهمات تتيح تسليمهما بالكامل لدمشق، أو على الأقل الاتفاق على إدارة مشتركة لهما، مع إمكانية تطبيق ذلك أيضاً في مناطق ريف دير الزور، شرط مراعاة خصوصية الحقول النفطية هناك، والبحث عن آلية تشاركية لإدارتها. أيضاً، قد تطالب «قسد» بتشكيل جهاز أمن عام من أهالي مدن عفرين في ريف حلب وراس العين وتل أبيض في ريفَي الحسكة والرقة - والخاضعة حالياً لفصائل «الجيش الوطني» -، بغرض تمكين سكانها من العودة، وإنهاء سنوات التهجير القسري المستمرة منذ نحو ثماني سنوات. وكشفت عن تلك الرؤية تصريحات عديدة لقادة كرد كرّروا مطالبهم بلامركزية إدارية تتيح لكل منطقة إدارة شؤونها خدمياً وأمنياً، مع ارتباطها بالمركز في قضايا الدفاع الوطني عن حدود البلاد عند تعرّضها لأي خطر خارجي. وحدّد القائد العام لـ«قسد»، مظلوم عبدي، في تصريحات إعلامية، خطوطاً عامّة للمفاوضات مع دمشق، في محاولة لرمي الكرة في ملعب الأخيرة، ودفع الدول الضامنة لاجتماع باريس إلى الضغط على الجانب الحكومي للتخلّي عن نهج اللون الواحد، والإقناع بالنهج التشاركي. وأكّد عبدي أن «الاندماج يعني الشراكة بين جميع السوريين وبين مكوّنات سوريا، وبين الإدارات الموجودة حالياً»، مشيراً إلى أنّ أهالي دير الزور والرقة «يريدون الاندماج، لكنّهم يرغبون في المحافظة على مؤسساتهم، وأن تدار من قبلهم».

> **تبدو مدينتا الرقة والطبقة أكثر قابلية لبلورة تفاهمات تتيح تسليمهما بالكامل لدمشق**

وكشف عبدي أن تأجيل الاجتماع السابق جاء لـ«أسباب تتعلّق بوفد الاجتماع الوحدوي، وإنهاء سنوات من العودة، وإنهاء سياسة التهجير القسري المستمرة منذ نحو ثماني سنوات وكشفت عن تلك الرؤية

أكد عبدي أن هناك «قنوات حوار مفتوحة مع تركيا» (أ ف ب)

تأجيل الاجتماع، وأشادا باستعداد وفدنا». وأكّد أنّ «الاستعدادات لاجتماع جديد في باريس قائمة ونحن مستعدّون»، وأن «الاجتماع تمّ تحديد موعده، وهو قريب»، لكنّه رفض الإفصاح عن موعد عقده بالضبط. وبحسب عبدي، ستتناول مباحثات باريس ملفات القضايا الإدارية المرتبطة بشمال شرق سوريا، من الحدود والمعابر والنفط، وصولاً إلى اندماج «قسد»، وكيفية مشاركتها في الحكومة واللجنة التحضيرية للبرلمان وأعمال صياغة الدستور، إضافة إلى ملفات التعليم والاعتراف الرسمي بالشهادات الدراسية.

وأكّد عبدي، في الوقت نفسه، أن هناك «قنوات حوار مفتوحة مع تركيا»، مضيفاً: «(إننا) نعمل على أن يكون وقف إطلاق النار مستداماً، ونريد أن نحل هذه المعضلة بشكل جذري، ولا نريد أي حرب مع تركيا». وإذ شدّد على الاستعداد لـ«اتخاذ خطوات أخرى تجاه تركيا، من شأنها بناء الثقة»، فهو أشار إلى أن «هناك مناطق محتلة ولكي يعود شعبنا إلى عفرين وراس العين وتل أبيض وغيرها، يجب حل هذه القضايا أيضاً. فهذه المسائل المشتركة نعمل على معالجتها بشكل جذري وشامل». كذلك، كشف أن الموقف الأميركي تطوّر نحو «تنسيق» مع الحكومة السورية في محاربة تنظيم «داعش»، إلى جانب «استمرار عملها مع قواتنا». وفي هذا السياق، يؤكّد مصدر كردي، في حديثه إلى «الأخبار»، أن «قسد» ترى أن عناصرها، بمن في ذلك «الأسايش»، «مؤهلون للاندماج في وزارتَي الداخلية والدفاع، بما يضمن أمن المنطقة، في حين تعود القوات الحكومية إلى الحدود والمعابر والمطارات باعتبار هذه الأخيرة ملفات سيادية». ويلفت المصدر إلى أنّ رؤية «قسد» المطروحة تتضمّن «إعادة تفعيل جميع المؤسسات الحكومية، بما في ذلك دوائر الأحوال المدنية والهجرة والجوازات، مع السعي لتمثيل كردي وازن في مجلس الشعب والحكومة، بصورة تضمن حالة تشاركية مع بقية مكوّنات الشعب من مسيحيين ودروز وعلويين وتركمان وإيزيديين، وكل مكوّنات المجتمع السوري». ويتحدّث أيضاً عن «وجود توجّه لإنهاء ملف النفط، بصورة تضمن إدارته من قبل الدولة، مع هامش واضح لتنمية مناطق منابع النفط والغاز في دير الزور والحسكة»، نافياً «وجود أي نوايا لطرح الفدرالية، مع التركيز على اللامركزية الإدارية كنموذج إداري مناسب لواقع البلاد، بما يمنع تفكّكها».

(الأخبار)

الأولوية للتعاون السياسي والعسكري

دمشق - موسكو: نحو إعادة هيكلة للعلاقات

رمضان الحكيم

قبيل أيام قليلة من توجه وزيرَي الخارجية والدفاع السوريَين إلى موسكو لبحث مستقبل العلاقات الثنائية بين البلدين، كانت السلطات السورية الجديدة تفتح تحقيقاً حول أحد العقود الروسية في سوريا، وتُوقف على إثره عدداً من المسؤولين السابقين، وذلك بتهمة «التسبب في فوات منفعة» على خزينة الدولة قدرها نصف مليار دولار. حادثةٌ لا يمكن فصلها عن الزيارة الرسمية الأولى لمسؤولي النظام الجديد إلى روسيا، لا بل يمكن عدّها رسالة مباشرة حول عدم رضى السلطات الجديدة عن الاتفاقيات الموقعة سابقاً مع موسكو، وعدّها إياها مجحفة بحق مصلحة البلاد. لكن عدم الرضى شيء، ومراجعة تلك الاتفاقيات شيء آخر؛ إذ ليس أمام دمشق سوى أحد خيارَين: إمّا فتح حوار مباشر مع موسكو بغية إعادة النظر في المشاريع المشتركة، وهو ما سيكون ضمن ترتيب أوسع لعلاقات البلدين، وإما اللجوء إلى المحاكم الدولية لنقض هذه المشاريع ومحاولة إلغائها أو تعديلها، وبالتالي الدخول في خصومة علنية مع دولة كبرى ما تزال تملك الكثير من الأوراق المؤثرة في الوضع الداخلي السوري، الأمر الذي لا ترى دمشق أن وقته اليوم أو حتى غداً لاعتبارات كثيرة متعلقة في جزء كبير منها بحاجة الإدارة إلى دعم روسيا في كثير من الملفات الداخلية والخارجية. ولذلك، يظلّ الخيار الأول هو الأفضل والأسلم للحكومة الانتقالية في المرحلة الحالية.

الأولوية للسياسة والعسكرة

عملياً، يمكن تصنيف الاتفاقيات الموقعة بين البلدين في ثلاث خانات: الأولى سياسية، وغايتها التعاون والتنسيق في القضايا والملفات السياسية، وتمثّلها غالباً «اتفاقية الصداقة» الموقّعة في عام 1984. والثانية، تشمل الاتفاقيات العسكرية من تزوّد بالسلاح، وتعاون فني وتدريب، وإقامة للقواعد العسكرية، وغير ذلك. وفي هذا المجال، ثمة اتفاقيات متعدّدة، أبرزها واحدة وُقّعت في عام 1994 بين وزارتَي الدفاع. وثانية في عام 2015، بخلت على إثرها القوات الروسية الحرب إلى جانب قوات السورية النظامية آنذاك. أما الخانة الثالثة، فتشمل الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية، وهي كثيرة ومتعددة بحكم علاقات البلدين الوثيقة منذ أمد بعيد. لكن ما يهمّ إدارة الرئيس السوري الانتقالي أحمد الشرع، من كل ذلك، هو ما تم إبرامه خلال سنوات الحرب الأخيرة.

يلاحَظ من تركيبة الوفد الذي زار موسكو، وضمّ أربع شخصيات أساسية هي: وزير الخارجية أسعد الشيباني، وزير الدفاع مرهف أبو قصرة، رئيس الاستخبارات العامة حسين السلامة، وأمين عام رئاسة الجمهورية ماهر الشرع، أن الأولوية هي لتحديد مسار العلاقات السياسية الثنائية والموقف من ملفات أساسية ضاغطة اليوم (العلاقة مع إسرائيل، قسد، الوضع في الساحل...). ومراجعة الاتفاقيات العسكرية وبحث أوجه التعاون، لا سيما لجهة تحديث سلاح الجيش السوري ودعمه بتجهيزات عسكرية جديدة، ثم تأتي لاحقاً الاتفاقيات الاقتصادية التي على أهميتها، إلا أن معظمها تعثّر تنفيذه لأسباب عدة. ولعلّ من أهم الاتفاقيات التي ستكون قيد المراجعة قريباً، اتفاق عام 2015، الذي نظم وجود القوات الروسية في سوريا، ونصّ وفق النسخة المتداولة منه على إمكانية إنهاء العمل بأحكامه بناءً على رغبة أحد الجانبين وإبلاغه الجانب الآخر خطياً بذلك، ليتمّ إنهاء الاتفاق بعد مرور عام على تلقي الإشعار الخطي. لكن يبدو أن الأمر ليس بتلك السهولة؛ فإذا كانت الغاية من تدخل القوات الروسية قد انتفت مع سقوط نظام الرئيس السابق بشار الأسد، فإن وجود القاعدتين العسكريتين في حميميم وطرطوس، والذي تنظمه برتوكولات خاصة، ما يزال يشكل أهمية إستراتيجية كبرى لموسكو. وبالتالي، إن التفاوض سيكون قائماً على بندَين أساسيين: الأول، محدّدات عمل القاعدتين إذ لا يتسبب للإدارة الجديدة اليوم في نظر الإدارة الجديدة أولوية إستراتيجية، يشجّعها على الاهتمام بها الانفتاح العربي والغربي الواسع عليها. وفي ضوء ما تقدّم، يمكن القول إن ثلاثة عقود مهمّة رئيسية في قطاع النفط ستكون قيد المراجعة أو حتى الإلغاء، في المرحلة القادمة، مع الإشارة هنا إلى أنه سرت خلال المدة الماضية أخبار عن إلغاء دمشق عقداً مع إحدى الشركات الروسية المستثمرة لمرفأ طرطوس، الذي مُنح لاحقاً لشركة موانئ دبي بغية تطويره، لكن لم يصدر رسمياً ما يؤكد تلك الأخبار. أما العقود الثلاثة المشار إليها، فهي التالية:

> **ستكون آلية تسديد الديون المترتبة على سوريا في صدارة الملفات المطروحة للنقاش أيضاً**

- الأول، المتعلق بالتنقيب عن النفط والغاز في المياه الإقليمية، والذي تصل كلفته إلى أكثر من 100 مليون دولار، ولم تقُم الشركة الروسية بأي أعمال حقيقية ربطاً به، رغم مضيّ ما يقرب من 12 عاماً على توقيعه. ومردّ ذلك، بشكل رئيسي، العقوبات الغربية على سوريا وروسيا، وحقيقة أن عمليات التنقيب في المياه العميقة وما تحتاجه من تجهيزات خاصة هي غالباً ذات منشأ غربي.

- الثاني، الموقع في عام 2017، ويتعلّق باستثمار بعض مناجم الفوسفات كإحدى الطرق المتفق عليها بين البلدين لتسديد الديون الروسية. ومشكلة هذا العقد تتعلّق بإنتاجيته القليلة؛ وبالتالي، إن الاتجاه قد يكون نحو تعديل حصة الجانب السوري منه، مع إلزام الشركة الروسية بتنفيذ تعهداتها بموجبه، المتعلقة بالإنفاق المالي على تطوير التجهيزات وإصلاح المعامل المدمرة وغير ذلك.

- الثالث، المتّصل بمعمل الأسمدة، والذي ما يزال قيد التحقيق لدى الجهات الحكومية، ويعاني كالسابق من عدم التزام الشركة الروسية به، بدعوى عدم تسلّمها كميات الغاز الطبيعي اللازم لزيادة إنتاجية المعمل. وبالتالي، سيكون هو أيضاً قيد المراجعة والتعديل أو حتى الإلغاء في حال عدم رغبة الشركة الروسية المستثمرة في تعديله.

والديون أيضاً

من دون شك، ستكون آلية تسديد الديون المترتبة على سوريا في صدارة الملفات الروسية المطروحة للنقاش أيضاً. ولا تُعرف على وجه التحديد قيمة هذه الديون بعد اتفاقية شطب بعضها وجدولة بعضها الآخر عام 2005؛ فالمعلومات تتحدّث عن حصول دمشق على قرضَين: الأول بقيمة 240 مليون دولار في عام 2014، والثاني بقيمة 550 مليون دولار في عام 2021، فيما لا يُعلم ما إن كانت هناك ديون لقاء شراء سلاح وتجهيزات عسكرية قبل عام 2024، علماً أن دمشق تطرح على الطاولة مسألة التعويضات المترتبة على دخول موسكو الحرب إلى جانب النظام السابق. أما على صعيد التبادل التجاري، فإن مسيرة الميزان التجاري للبلدين خلال العقدين السابقين تشير إلى أن إحداث نقلة نوعية في حجم المبادلات التجارية يتطلب كثيراً من العمل، ولا يبدو أن ذلك سيكون في قائمة أولويات الحكومة السورية الساعية إلى الانفتاح على الأسواق التقليدية لتجارتها، سواء في المنطقة أو في العالم؛ وعليه، إنه باستثناء بعض السلع الأساسية العتادة، فإن المبادلات التجارية ستبقى رهينة الجهود الشخصية لرجال الأعمال والمستثمرين. وتبعاً للبيانات الرسمية، فإن أول خمس دول مورّدة للسلع إلى سوريا في عام 2023 (مناطق النظام السابق + مناطق سيطرة «هيئة تحرير الشام» وفصائل «الجيش الوطني») كانت إيران، تركيا، الإمارات، الصين، ومصر، في حين أن وجهة الصادرات السورية كانت نحو تركيا، السعودية، لبنان، الهند، والإمارات؛ وهو ما سيشهد بلا شكّ بعض التغييرات خلال عام 2025، بفعل التحولات السياسية على صعيد إدارة البلاد وتحالفاتها الخارجية.

تقرير

مناورات عراقية بوجه واشنطن

تأجيل مفتوح لقانون «الحشد»

بغداد - **فقار فاضل**

تتصاعد حدّة الجدل السياسي في بغداد في شأن مصير التعديلات المقترحة على قانون «هيئة الحشد الشعبي»، وسط ضغوط أميركية مكثّفة لعدم إقرارها، وتحفّظات داخلية متزايدة عليها، ما يرجّح، بحسب مصادر نيابية، ترحيل المشروع إلى الدورة البرلمانية المقبلة، لتجنّب صدام سياسي داخلي واحتكاك ديبلوماسي مع واشنطن.

واشنطن تهدّد بفرض عقوبات شديدة على مسؤولين عراقيين في حال تمرير القانون بصيغته الحالية

ورغم إتمام البرلمان القراءتَين الأولى والثانية لمشروع القانون، فإن إدراجه على جدول أعمال الجلسات تعثّر مجدّداً، وهو ما دفع ببعض النواب إلى مطالبة القوى الداعمة لتشريعه بالتحاور مع تلك الرافضة له داخل مجلس النواب، في محاولة لتقريب وجهات النظر، وفق ما ذهب إليه النائب المستقل، حسين عرب، مشيرًا إلى أن «دولاً وسفارات إقليمية ودولية تمارس ضغوطاً علنية لمنع تمرير القانون».

وأوضحت مصادر سياسية مطّلعة، بدورها، في حديث إلى «الأخبار»، أن مشروع القانون، الذي يهدف إلى إعادة تنظيم هيكلية «الحشد» ودمجه ضمن منظومة الجيش الرسمي، «يواجه اعتراضاً من أطراف داخل المكوّن الشيعي نفسه، خصوصاً من بعض قادة الفصائل الذين يتحفّظون على إنشاء قيادة مركزية موحّدة للحشد ضمن هيكلية وزارة الدفاع». وفي المقابل، جدّدت الولايات المتحدة، عبر سفارتها في بغداد، تحذيراتها من تمرير المشروع؛ وحذر القائم بالأعمال الأميركي في بغداد، ستيفن فاجن، أثناء لقائه النائب الأول لرئيس البرلمان، محسن المندلاوي، من أن القانون المطروح «سيعزّز النفوذ الإيراني، ويشرعن الجماعات المسلحة الخارجة عن سيطرة الدولة»، في حين أبلغت واشنطن، وفق مصادر ديبلوماسية، الحكومة العراقية نيّتها فرض عقوبات شديدة على أطراف سياسية ومسؤولين، في حال تمرير المقترح بصيغته الحالية.

ورغم ذلك، يؤكّد عضو لجنة الأمن والدفاع النيابية، مختار الموسوي، في حديث إلى «الأخبار»، أن البرلمان «ماضٍ في تشريع القانون، كونه يُنظّم وضع الحشد داخل المؤسسة العسكرية، ويحفظ حقوق المقاتلين»، مشدّداً على أن «العراق لا يمكن أن يظلّ رهينة للضغوط الأميركية أو مزاج السفارات». وتأتي هذه الأزمة التشريعية بعد نحو تسع سنوات على إقرار البرلمان قانون «الحشد» للمرة الأولى عام 2016، حيث بقي فضفاضاً من دون تفصيلات إدارية وتنظيمية واضحة. ومع تصاعد النقاشات حول دور الفصائل في الأمن والسيادة، يسعى بعض الأطراف إلى «تقنين» وضع «هيئة الحشد الشعبي» ضمن إطار عسكري واضح، بينما تخشى أطراف أخرى من أن يتحوّل القانون إلى بوابة لتعزيز استقلالية هذه الفصائل.

وبين ضغوط الخارج وتشتّت الداخل، يبدو أن قانون «الحشد» سيبقى معلّقاً حتى إشعار آخر. وفيما يؤشّر غيابه عن جدول أعمال البرلمان إلى تأجيل غير معلن، يرى مراقبون أن العودة إلى طاولة التسويات السياسية قد تكون السبيل الوحيد لتفادي مواجهة جديدة قد تضع العراق أمام خيارات صعبة. ويرى النائب عن «ائتلاف النصر»، سلام الزبيدي، في تصريح إلى «الأخبار»، أن «مشروع قانون الحشد الشعبي، ورغم أهميته في تنظيم وضع الهيئة قانونياً ومهنياً، فإن تمريره في الظرف الحالي بات شبه مستحيل»، مرجّحاً «ترحيله إلى الدورة البرلمانية المقبلة، لتفادي مواجهة سياسية داخلية وضغوط دولية». ويشير إلى أن «الولايات المتحدة أبلغت بغداد عبر قنوات ديبلوماسية أنها تضع فيتو واضحاً على تمرير القانون، وتعتبره تهديداً مباشراً لعلاقتها مع الحكومة العراقية، وقد يُعرّض بغداد لعقوبات سياسية واقتصادية»، مستدركاً بأن «المشكلة لا تتوقّف عند واشنطن، فهناك رفض داخلي واسع للقانون بصيغته الحالية من قبل قوى سنّية وكردية وحتى أطراف شيعية ضمن الإطار التنسيقي، تخشى من أن يتحول تمرير القانون إلى شرارة تصعيد إقليمي ومحلّي».

أمّا الباحث السياسي، إبراهيم السراج، فيلفت، في حديث إلى «الأخبار»، إلى أن «الحكومة، وإن لم تُعلن موقفاً رسمياً، لكنها ترفض تمرير القانون، استجابةً لضغوط أميركية مباشرة»، مضيفاً أن «الكتلة البرلمانية الداعمة لرئيس الوزراء، محمد شياع السوداني، والمتمثّلة بكتلة الإعمار والتنمية التي تضم نحو 50 نائباً، تتحفّظ على القانون بل ترفضه بشكل واضح». ويشير إلى أن «السوداني يخشى من أن يُفهم تمرير القانون كموقف سياسي منحاز يعقّد علاقته بالتحالف الدولي، ويقوّض فرصه في الحفاظ على التوازن الهشّ داخلياً وخارجياً». وبالفعل، يجد رئيس الحكومة نفسه أمام معادلة معقّدة؛ إذ إن تمرير القانون قد يحرجه أمام واشنطن و«المجتمع الدولي»، في حين أن تأجيله قد يُفسَّر كتخلٍّ عن شركائه السياسيين في «الإطار التنسيقي»؛ وبين السيناريوَين، تبدو خيارات الحكومة محدودة ومرتبطة بتفاهمات اللحظة الأخيرة.

إعـــــلان

يدعو مجلس إدارة الشركة العقارية والسياحية ايدن روك ش.م.ل. بمُوجب الجلسة التي عقدها بتاريخ سابق، الجمعية العُمومية العادية للمُساهمين للانعقاد في الساعة الثانية عشر من تاريخ ٢٠٢٥/٠٨/٢٥ في بيروت - المزرعة - شارع بدارو - بناية بدارو ٢٠٠٠ - الطابق السادس - مكتب الخبير خالد تويني، للنظر واتخاذ القرار بموضوع جدول الأعمال التالي:

١ - الترخيص لرئيس مجلس الإدارة مُنفرداً ببيع عقارات الشركة.

مجلس إدارة
الشركة العقارية والسياحية ايدن روك ش.م.ل.

◄ إعلانات رسمية ►

إعلان مُزايدة

صادر عن دائرة تنفيذ زحلة - الرئيسة سينتيا قصارجي.

المُنفذ: رياض نمر كفوري - وكيله الأستاذ أسعد حداد.

المُنفذ عليهما: يوسف خليل العفيش - قب الياس سابقاً
توفيق سمير زرزور - قب الياس.

يُنفذ طالب التنفيذ في المُعاملة التنفيذية رقم 2022/339 الحُكم الصادر عن الغُرفة الابتدائية الأولى في البقاع/ زحلة تاريخ 2022/4/26 رقم أساس 2020/25 رقم قرار 2022/45 القاضي باعتبار العقار /335/ من منطقة قب الياس العقارية غير قابل للقسمة عيناً وبيعه بالمزاد العلني بين العُموم على أن يُوزع الثمن بالنتيجة على الشركاء كُل بنسبة حصته في العقار.

المطروح للبيع: كامل العقار /335/ قب الياس.

مساحته: /5821/ متر مُربع وهو عبارة عن أرض زراعية مزروعة شجر خرما.

حُدوده: يحده شرقاً طريق عام وشمالاً طريق عام وجنوباً العقار /350/ وغرباً طريق عام.

الحُقوق العينية: دعوى إزالة شيوع برقم 2020/25 من المُدعي رياض نمر كفوري ضد المُدعى عليهما يوسف خليل العفيش وتوفيق سميرة زرزور، طلب تنفيذ برقم 2022/339 من المُنفذ رياض نمر كفوري ضد المُنفذ عليهما يوسف خليل العفيش وتوفيق سميرة زرزور محضر وصف عقار رقم 2022/339 من رياض نمر كفوري ضد المُنفذ عليهما يوسف خليل العفيش وتوفيق سميرة زرزور.

قيمة التخمين وبدل الطرح: /10,477,800,000/ل.ل. (عشرة مليارات وأربعماية وسبعة وسبعون مليوناً وثمانماية ألف ليرة لبنانية).

موعد المُزايدة ومكانها: يوم الخميس الواقع في 2025/10/23 الساعة الثانية عشرة ظهراً أمام رئيس دائرة تنفيذ زحلة في قاعة المحكمة - قصر العدل.

شروط المُزايدة: على الراغب بالشراء وقبل المُباشرة بالمُزايدة أن يُودع باسم رئيس دائرة تنفيذ زحلة قيمة الطرح بمُوجب شيك مصرفي بالعملة اللبنانية الطازج (فريش) أو في صندوق الخزينة وعليه اتخاذ محل إقامة ضمن نطاق دائرة تنفيذ زحلة، إذا لم يكن له مقام فيه وعليه خلال ثلاثة أيام من صدور قرار الإحالة إيداع الثمن تحت طائلة اعتباره ناكلاً وإعادة المُزايدة على عهدته فيضمن النقص ولا يستفيد من الزيادة وعليه في خلال عشرين يوماً من تاريخ صدور قرار الإحالة دفع رسم الدلالة بمُعدل 5% من قيمة الشراء.

رئيس قلم دائرة تنفيذ زحلة
اليانا أبو فياض

....

إعلان مُزايدة

صادر عن دائرة تنفيذ زحلة - الرئيسة سينتيا قصارجي.

المُنفذان: جون فهد فضلو توما ودانيال ايميه فضلو توما وكيلهما المُحامي أسعد حداد.

المُنفذ عليهم: - ايفون وسيدي سابا ديب كفوري وماري كلود غفري وشربل وكريستوفر ادمون كفوري - مجهولي محل الإقامة.

يُنفذ طالبي التنفيذ في المُعاملة التنفيذية رقم 2022/246 الحُكم الصادر عن الغُرفة الابتدائية الأولى في البقاع/ زحلة تاريخ 2022/3/8 رقم أساس 2019/3 رقم قرار 2022/22 القاضي باعتبار العقار /534/ من منطقة مريجات العقارية غير قابل للقسمة عيناً وبيعه بالمزاد العلني بين العُموم على أن يُوزع الثمن بالنتيجة على الشركاء كُل بنسبة حصته في العقار.

المطروح للبيع: كامل العقار /534/ مريجات.

مساحته: /1134/ متر مُربع وهو عبارة عن أرض غير مبنية تحتوي على أشجار برية وبعض أشجار الفاكهة.

حُدوده: يحده شرقاً قناة مياه عامة وشمالاً قناة مياه عامة وجنوباً طريق عام وحُدوده منطقة قب الياس العقارية وغرباً العقار /856/.

الحُقوق العينية: لهذا العقار حق الري من مياه رأس العين بقناة الشوشان حسب العرف والعادة دعوى إزالة شيوع برقم 2019/3 من المُدعين جون فهد ودانيال ايميه فضلو توما ضد المُدعى عليهم ايفون ديب سابا كفوري ورفاقها، طلب تنفيذ برقم 2022/246 من المُنفذين جون فهد ودانيال ايميه فضلو توما ضد المُدعى عليهم ايفون ديب سابا كفوري ورفاقها محضر وصف عقار برقم 2022/246 من المُنفذين جون فهد ودانيال ايميه فضلو توما ضد المُدعى عليهم ايفون ديب سابا كفوري ورفاقها.

قيمة التخمين وبدل الطرح: /136,080/$ (ماية وستة وثلاثون ألفاً وثمانون دولار أميركي) نقداً أو ما يُعادله بالليرة اللبنانية وفق سعر الصرف في السوق المُوازية بتاريخ البيع.

موعد المُزايدة ومكانها: يوم الخميس الواقع في 2025/11/6 الساعة الثانية عشرة ظهراً أمام رئيس دائرة تنفيذ زحلة في قاعة المحكمة - قصر العدل.

شروط المُزايدة: على الراغب بالشراء وقبل المُباشرة بالمُزايدة أن يُودع باسم رئيس دائرة تنفيذ زحلة قيمة الطرح بمُوجب شيك مصرفي بالعملة اللبنانية الطازج (فريش) أو بما يُعادله بالليرة اللبنانية حسب سعر الصرف في السوق الرائجة بتاريخ البيع في صندوق الخزينة أو بمُوجب شيك مصرفي باسم رئيس دائرة تنفيذ زحلة بالعملة اللبنانية (فريش)، وعليه اتخاذ محل إقامة ضمن نطاق دائرة تنفيذ زحلة، إذا لم يكن له مقام فيه وعليه خلال ثلاثة أيام من صدور قرار الإحالة إيداع الثمن تحت طائلة اعتباره ناكلاً وإعادة المُزايدة على عهدته فيضمن النقص ولا يستفيد من الزيادة وعليه في خلال عشرين يوماً من تاريخ صدور قرار الإحالة دفع رسم الدلالة بمُعدل 5% من قيمة الشراء.

رئيس قلم دائرة تنفيذ زحلة
اليانا أبو فياض

....

إعلان

صادر عن أمانة السجل التجاري في النبطية

بمُوجب الطلب المُؤرخ في 2025/5/7 والمُقدم من السيد أحمد حمزه حمزه بواسطة الوكيلة المدنية السيدة مريم حيدر والمُسجل تاجراً لدى أمانتنا بالرقم 1107/عام 364/خاص تاريخه 1992/9/10 تحت اسم مُؤسسة أحمد حمزة التجارية والذي يطلب بمُوجبه بمُوجبه شطب قيده نهائياً من قيود السجل التجاري في النبطية وبتاريخ 2025/5/8.

الرقم المالي: /1122663/.

مُهلة الاعتراض عشرة أيام تلي آخر نشر

أمين السجل التجاري في النبطية
فاطمة فحص

....

إعلان

صادر عن أمانة السجل التجاري في النبطية بمُوجب الطلب المُقدم من السيدة نهاد عيد أحد ورثة المرحوم ضاهر ايليا ماضي بواسطة الوكيل المدني فيصل سعادة تاريخ 2025/7/29 والذي يطلب بمُوجبه شطب قيد التاجر المرحوم ضاهر ايليا ماضي نهائياً من قيود السجل التجاري في النبطية والمُسجل لدى أمانتنا بتاريخ 2003/6/16 بالرقم /6000005/عام تحت اسم محل ضاهر ماضي وبتاريخ 2025/7/31 تقرر النشر.

الرقم الضريبي: /2569222/.

مُهلة الاعتراض عشرة أيام تلي آخر نشر

أمين السجل التجاري في النبطية
فاطمة فحص

◄ ذكرى ►

تنعى مؤسسة عامل الدولية أمينها العام السابق الصحافي والنقابي العتيد

الأستاذ ياسر نعمة

واكب الفقيد مؤسسة عامل الدولية في مختلف محطاتها، وكان ركنًا من أركانها، مؤمنًا بالإنسان كهدف وكمحرك لرسالتها التي دائمًا ما سقاها من فكره النيّر.
الرحمة لروحه، ولعائلته الصبر والسلوان.

كلمات متقاطعة 4874

	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1
1										
2					■					
3			■					■		
4				■		■				
5							■			
6	■								■	
7		■			■					■
8							■			
9			■			■		■		
10										

أفقيا

1- العملية الرسمية في اختيار شخص لتولي منصب بواسطة التصويت - 2- مدينة فلسطينية - مدينة سورية - 3- قطع - شريف في خصاله - والدة - 4- امرأة حبلى - ضوء القمر - 5- ما لا نهاية له - مدينة هندية - 6- من أسماء الأسد - 7- عالم بقواعد اللغة - سرد وتابع وأجاد سياق الكلام - 8- أعدّ خطة أو نموذجاً أو تصميماً - ملك حكاية ألف ليلة وليلة - 9- متشابهان - للتأوه - ضمير متصل - 10- السلطة التشريعية في الجمهورية اللبنانية

عمودياً

1- قتل النفس - غزال أبيض - 2- أعلى عاصمة في العالم - قماش - 3- والد - قصص شعرية طويلة - 4- شيخ ضعيف - للتمني - أصل البناء - 5- تشتم وتلعن - فرس غير أصيل - 6- خلاف يمين - من الحبوب - 7- أشير - ندهشهنّ ونحيرهنّ - 8- نهر إيطالي - من أشكال ورق اللعب - 9- سلسلة جبلية هي الحد الفاصل بين محافظة هاتاي التركية وسوريا - ضمير منفصل - 10- ملكة جورجية قديمة - من الطيور

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- فارس الخوري - 2- و و و - رونزا - 3- رمضان - يا - 4- دا - لورين - 5- وهران - رينو - 6- فانو - سرج - 7- مسلات - سد - 8- آت - طاووس - 9- نفط - دو - ركن - 10- سليم اللوزي

عمودياً

1- فور دو فرانس - 2- اوماها - تفل - 3- روّض - رنّم - طي - 4- الأوسط - 5- ارنون - لادا - 6- لو - شاوول - 7- خنزير - تو - 8- وز - نيس - سرو - 9- راي - نرّس - كزّ - 10- الوجداني

sudoku 4874

	8			3		4		1
	7							
5		6	9	8	1			2
6	5	7		4			8	
		1		5				9
			1		6		4	
8	6	5	3		4		1	
							5	
	9			1		3	2	

حلول الشبكة السابقة

1	2	6	5	4	8	9	3	7
3	4	7	9	2	1	5	6	8
9	5	8	3	6	7	1	4	2
4	9	3	2	7	6	8	5	1
7	8	2	1	3	5	6	9	4
6	1	5	4	8	9	7	2	3
5	7	4	8	9	2	3	1	6
2	6	9	7	1	3	4	8	5
8	3	1	6	5	4	2	7	9

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

كلمة السر 171

كلمة السر من 7 حروف : من أهم مئة فيلم عربي في مهرجان دبي

السقا مات - المهاجر - الليل - الخوف - بابل - حريف - حب - سكر بنات - شمس - ظن - قمر - كفر قاسم - ميكروفون - مسخرة - نجوم النهار - وجدة - وشمة - يوم مر

ل	ت	ا	م	ا	ق	س	ل	ا	ا
ر	ا	ه	ن	ل	ا	م	و	ج	ن
ن	و	ف	و	ر	ك	ي	م	ر	ة
ا	ك	ف	ر	ق	ا	س	م	ر	ت
ز	ل	ا	ل	خ	و	ف	خ	ا	ة
م	ا	م	ق	م	ر	س	ن	د	ح
م	ل	ة	ه	س	م	ب	ج	ل	ر
و	ل	م	ح	ا	ر	و	ش	ب	ي
ي	ي	ش	ب	ك	ج	ا	م	ا	ف
ة	ل	و	س	ن	ظ	ر	س	ب	ل

حلول الشبكة السابقة: القاهرة

عملية حسابية 171

شروط اللعبة:
ضع الارقام المناسبة من 1 الى 99 في المربعات الفارغة للوصول الى حل العملية الحسابية

	−		÷		=	18
+	■	X	■	X	■	
	X		X	16	=	32
÷	■	X	■	÷	■	
4	+		X		=	72
=	■	=	■	=		
25		90		10		

حلول الشبكة السابقة

8	X	9	÷	3	=	24
X	■	X	■	+	■	
10	+	10	+	10	=	30
÷	■	÷	■	X	■	
4	X	6	−	7	=	17
=	■	=	■	=		
20		15		91		

شبكة العنكبوت 171

إعداد نعوم مسعود

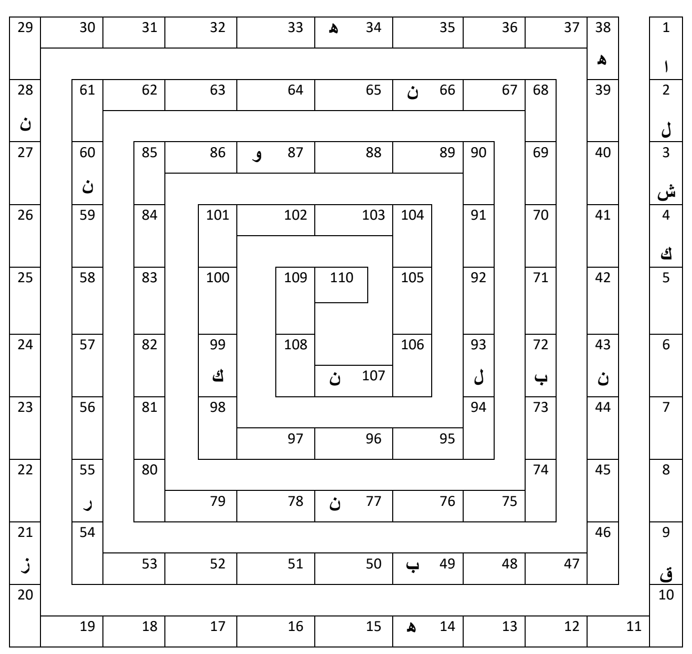

1 - 4 الظن والارتياب
3 - 13 رئيس سوري راحل اعلن الوحدة مع مصر
12 - 25 احد المتهمين بإغتيال الرئيس الاميركي جون كينيدي
23 - 30 مضيق تركي يصل بحري ايجه ومرمرة
30 - 43 اغنية للفنانة اللبنانية الراحلة صباح
43 - 55 اغنية للفنان المصري الراحل عبد الحليم حافظ
54 - 60 شعب سامي سكن منطقة ما بين النهرين قديماً
58 - 66 شاعر لبناني راحل
65 - 77 عاصمة بروناي
76 - 79 صوت المتوجّع
79 - 81 مدينة فرنسية
81 - 88 دولة افريقية عاصمتها فريتاون
86 - 91 مواطن اوروبي
90 - 94 ممثلة مصرية
93 - 99 عاصمة ولاية اركنساس الاميركية
97 - 108 ملاكم اميركي لم يتعرض للخسارة طوال بطولاته الرياضية
107 - 110 جائزة عالمية

حل شبكة العنكبوت السابقة

ام الجمال - الاخضر الابراهيمي - ميزوري - ريمون بار - ارثر كونان دويل - لبنان - انتاركتيكا - كاراكاس - استانا - نالوت - تولوز - وزير - رسالة الغفران - اناكوندا - داكار - ارميتاج - اجمل منك لا - لازانيا

شروط اللعبة

شبكة العنكبوت تتألف من 110 خانات مرقمّة وداخل بعض الخانات تتواجد أحرف تساهم في تسهيل الحل بعد الإجابة على الأسئلة الموجودة أسفل الشبكة. الشبكة تعمل مثل عقارب الساعة إبتداءً من الرقم 1 الى الرقم 110

مشاهير 4874

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

فيلسوف ورياضي وفيزيائي فرنسي (1596- 1650). له إكتشافات رياضية وفيزيائية هامة
9+7+3+4+8 = عاصمتها نيروبي ■ 1+2+6+5 = صوت المحرّك ■ 11+10 = خنزير برّي

حل الشبكة الماضية: **أتيلا الهوني**

ما وراء الصورة

قبل نزع السلاح تصالحوا مع الفراريج
الإعلام الابراهيمي تجاوز نفسه في التهويل

في مشهد مألوف يتكرّر مع كل أزمة سياسية في لبنان، عادت آلة التهويل الإعلامي إلى العمل بشراسة، في محاولة لإقناع الرأي العام بأنّ الاسوأ آتٍ لا محالة

علي سرور

بدأت محرّكات الإعلام الماجور بالدوران لمواكبة انعقاد جلسة الحكومة «المصيرية» حول سلاح «حزب الله»، محوّلة الشاشات ومواقع التواصل الاجتماعي إلى ساحات لتصنيع الأوهام وزرع الذعر. لا أحد ينكر أنّ لبنان يمرّ بلحظات صعبة تُرافق محاولة دفعه بالكامل نحو المعسكر المُستسلم لإسرائيل، إلا أنّ ما يجري يتجاوز المواكبة الإعلامية إلى صناعة أحداث وهمية

> **التزمت MTV خطّها التحريضي بدسّ السموم بين السطور**

والتأثير المباشر على مجرياتها. هذا التهويل الإعلامي، المدفوع من دول خارجية وأطراف داخلية، لم يعد مجرّد أداة ضمن معركة أكبر، بل تحوّل إلى سلاح رئيس لإدارة المواجهة، خصوصاً بعد فشل الضغط العسكري في الأشهر الماضية في إحداث أي تغيير في موقف المقاومة. قدّمت الأيام الأخيرة مشهداً صريحاً لهذه الآلة، إذ تصدّرت قناتا «الحدث» و«العربية» المشهد عبر متابعة حثيثة للوضع اللبناني، مع تسريبات من «مصادر خاصة» وتحليلات مضخّمة عن فوضى وشيكة، والإيحاء بأنّ الحزب يستعدّ لـ «تحرّكات شعبية فوضوية». أمّا في الداخل، فقد واكبت بعض القنوات المحلية الموجة نفسها، فالتزمت MTV خطّها التحريضي بدسّ السموم بين السطور، فيما أغرقت قناة «الجديد» ـ بعد إعادة تموضعها ـ الساحة اللبنانية بأخبار حصرية تهدف إلى ترسيخ فكرة وجود تهديد وجودي للبلد في حال عدم الإذعان للشروط الخارجية.

من الشائعات الميدانية إلى الفبركات الممنهجة

مع اقتراب موعد جلسة الحكومة، ارتفع منسوب التهويل ليصل إلى فبركة أحداث غير موجودة. هكذا، انتشرت على تطبيق «واتساب» شائعة عن إرسال الحزب «ثلاثين شاحنة محمّلة بالردم» لإغلاق طريق المطار، بينما استغلّ التيار اليميني في لبنان مشاهد مواكب السيارات والدراجات النارية المؤيدة للمقاومة لتصويرها كتحركات تهدّد الأمن، وهو ما ردّده النائب نديم الجميّل قائلاً: «الشارع سيقابله شارع».

استمرّت الحملات صباح أمس الثلاثاء، حين جرى تداول صور لـ «عناصر باللباس الأسود» قرب أوتوستراد خلدة، لتصوَّر على أنّها تحرّكات مسلّحة، قبل أن يتبيّن أنّ هؤلاء مجرد موظفين في مطعم شهير يصوّرون فيديو احتفالياً بوصول عدد متابعيهم إلى مليون. هذه الحملات الإعلامية ليست جديدة على المشهد اللبناني، إذ اعتاد اللبنانيون منذ وقف إطلاق النار في آب (أغسطس) 2006 على موجات تهويل موسمية عن حرب إسرائيلية وشيكة خصوصاً في فصل الصيف، لكن المفارقة أنّ التهديدات الإسرائيلية اليوم في أدنى مستوياتها منذ 18 عاماً، مع تراجع ملحوظ للملف اللبناني عن الخطاب السياسي والإعلامي الإسرائيلي.

على الجانب الآخر، يواصل المبعوثون الأميركيون لعب دور مكمّل، كما فعل مورغان أورتاغوس وتوم برّاك. لوّح الأخير علناً بأنّ لبنان قد يصبح «جزءاً من سوريا» إن لم يسلّم عناصر قوته العسكرية ويحوّل جيشه إلى «عناصر حفظ سلام»، في تلويح صريح بفرض حلول خارجية تحت التهديد.

الأجندة الخفية: من تهيئة النفوس إلى إلهاء العقول

وراء هذه الحملات الإعلامية غرفة عمليات منظّمة تموّل وتدير وتوجّه مسارها، بهدف خلق واقع نفسي موارٍ يُبقي اللبنانيين في حالة خوف دائم، ويجعلهم أكثر تقبّلاً لحلول جاهزة، ولو مسّت السيادة الوطنية. كما تسعى هذه الآلة إلى تقويض شرعية المقاومة عبر تحويل أي تحرّك شعبي، مهما كان بسيطاً، إلى «تهديد أمني» يستدعي المواجهة، وهو ما حدث سابقاً في أحداث الطيونة (2021)، بالإضافة إلى ما حدث في خلدة في العام نفسه خلال تشييع جنازة.

هذه السرديات المصطنعة تمنح أيضاً الدول المانحة مبرّراً للتدخل في الشؤون اللبنانية بذريعة «حماية الاستقرار»، فيما يُصرف النظر عن الأزمات الحقيقية: الانهيار المالي، وارتفاع الأسعار، وتجاهل الطبقة السياسية لهذه الكوارث لصالح التلهي بسيناريوهات الرعب وتوظيفها سياسياً.

لكن الفجوة بين التهويل الإعلامي والواقع الميداني تكشف كل شيء؛ فالشوارع اللبنانية هادئة، والتحركات الشعبية غائبة، باستثناء تصريحات متفرقة من سياسيي الصف الثاني مثل الجميّل. هذا الفراغ دليل على أنّ التهويل الإعلامي ليس انعكاساً لحالة فعلية، إنّما هو محاولة لتعويض الفشل في تحريك الشارع وإيهامه بخطر وشيك.

واضع الإعلان معجب جداً بالمستعمر الأبيض

رئيس ترامب... شو أخدك ع جسر الواطي؟

نزار نمر

عادةً ما نرفق خبراً مماثلاً بعبارة «لا تعليق»، فنعوّض بصمتنا المدوّي غياب الكلمات. لكن في الفيلم الأميركي الطويل الذي نعيشه يوماً بعد يوم، يصبح مستحيلاً الإحجام عن تسجيل موقف على مواضيع تتخطّى الحدّ المقبول من الوضاعة، وهو حدّ عالٍ أساساً في لبنان. وإلّا

> **إعلان تسويقي له مباشرةً من أراضي «سويسرا الشرف»**

سيغدو السكوت علامة رضى عن الاستعمار والظلم والابتزاز ولو أتت جميعها «ناعمة».

إعلان تسويقي لـ «شرطي العالم»

على أنّه كلّما «علا» حدّ الوضاعة، انخفض بالتساوي حدّ «الوطاوة». لعلّ ذلك هو سبب اختيار جسر الواطي الذي يشكّل حدّ بيروت من جهتها الشرقية، ليعتليه وجه فرد وصفه أحد عظمائنا ذات يوم بـ «الأحمق». الأخير تلاحقه دعاوى قضائية لا تُحصى، ويُشتبه في تورّطه في فضيحة المتحرّش بالأطفال الصهيوني جيفري إبستين. شارك في جعل دولنا ترزح تحت سيف العقوبات والتقسيم والتطبيع والاقتتال الطائفي. «كان يعلم» بتفاصيل انفجار مرفأ بيروت الذي مرّت للتو ذكراه الخامسة، فيما حتّى دول الغرب لم تسلم من ابتزازه. نتكلّم عن دونالد ترامب، الذي يتبوّأ حالياً منصب رئيس شرطة العالم، التي يُصطلح على تسميتها بالولايات المتحدة، فيما هي لا تعدو كونها ويلات متّحدة. ها نحن أمام إعلان تسويقي له مباشرةً من أراضي «سويسرا الشرق». لعلّه أمر طبيعي جدّاً في بلد يجاهر أكبر مصرفَيَيه بصهيونيّته، وينشر «جيشه» الخاصّ أمام الرقيب الذي لا يحظى بصلاحيّة الحسيب.

إقحام اسم جبران خليل جبران

صحيح أنّها ليست المرّة الأولى التي يُنبَش» فيها إعلان من هذا النوع. لكنّها المرّة الأولى التي يُرفق فيها بقول للعظيم جبران خليل جبران... مُعدّد «ويلات الأمّة»، وناقد «التفرنج»، وأحد ممثّلي «وجه لبنان الحضاري». هكذا، تُرجم إلى الإنكليزيّة قوله «إنّما الرجل العظيم ذلك الذي لا يسود ولا يُساد»، على لوحة من الحجم «العظيم» تعود لشركة تحمل اسم عظيم آخر هو «بيكاسو». لا يكتفي الإعلان بهذا القدر من «تشويه» تقدّمية جبران، فيتوجّه إلى «العظيم»: «نعرف أنّك تحبّ لبنان».

تنافر معرفي

لنضع جانباً الدونية والسوقية والمازوخية والملوخية والرزّ بحليب، ونحاول إعادة تصويب الساعة المتأخّرة: ألم يشعر مُطلق هذه الكلمات بالتنافر المعرفي؟ لماذا لا تنطبق نظرية «الرجل العظيم» على لبنان؟ هل يغدو التبجيل مباحاً عندما لا يكون لصالح «سياسي لبناني»؟ كيف إذا كان السياسي موضع الكلام هو الحليف الأوّل لعدوّ لبنان الأوّل؟ فعلاً، نعرف كم يحبّ لبنان، وهو حبّ بدرجة سلبية تساوي حبّه الإيجابي الذي يفصح عنه لكيان الاحتلال في كلّ مناسبة.

«كلّه مقيّد ع الدفتر»

لا حاجة إلى قول أكثر من ذلك. مَن هو معجب بالمستعمِر الأبيض. السطور التي سبقت موجّهة إلى أصحاب الضمير الحيّ، لتكون بمثابة تأكيد حضور. ما نزال هنا، بقلوب تنبض، وعيون ترى، وأفواه تقول إنّه حتّى لو لم يتحرّك أحد، «كلّه مقيّد ع الدفتر»، كما كان يقول كاركتير كوميدي عظيم.

تميّزت المسرحية بحضور فريد ومتقن للممثلين

فنون مشهدية

سامر حنّا بعد الـ «2 بالليل»: سمفونية الفودفيل والمهزلة!

أدهم الدمشقي

يأتي الكاتب والمخرج سامر حنا بمسرحيته الموسيقية المميزة «2 بالليل» ليكسر التوقعات في تجربة فنية تتجاوز حدود الكوميديا السطحية، وتمزج ببراعة بين عناصر مسرح الفودفيل والمهزلة (Farce).

يُظهر سامر في «2 بالليل» براعة في ضبط الإيقاع المسرحي. إنه قائد أوركسترا مسرحي حقيقي، يتحكم في سرعة الأحداث وتصاعدها. هذا الإتقان هو ما يميّز عمله عن كثيرين ممن يستسهلون هذا النوع من المسرح، مكتفين بتسوّل إعجاب الجمهور بضحكات سريعة ومحتوى سطحي.

قصة من الواقع المعزول إلى التفاعل الكوميدي

تدور الأحداث حول كاتب يعاني من الوحدة والنقص العاطفي. والدته معالجة نفسية، وجارته «ليزا» تزعجه بضجيج استقبالها المستمر للرجال. تتصاعد الأحداث عندما يشتكي الكاتب من ليزا للمالك، ما يؤدي إلى طردها. في مشهد مفاجئ، تقتحم ليزا بيته لتوبّخه وتلومه، لتتكشّف تدريجياً قصة غير متوقعة: الكاتب كان يخطط للانتحار، فتتحول ليزا إلى منقذة غير تقليدية.

تذكرنا هذه النقطة المحورية بما يحدث عندما تُجري مكالمة بشأن شخص ينوي الانتحار، فتُنصَح بإلهائه مؤقتاً حتى تصل المساعدة. هنا، تأخذ المسرحية منحى كوميدياً مميزاً، تقودنا إلى عمق واقعنا النفسي والاجتماعي. إنها تلهينا عن انتحاراتنا الوجودية اليومية في هذه المدينة الكئيبة، وتهدينا لحظة ضحك بقدر ما تنفصل عن المحيط، فهي في صلب الواقع المزدوج الذي نعيشه بين اللهو والجدية، بين الضحك والكآبة.

توظيف ذكي للفودفيل والمهزلة

يُظهر سامر حنا براعة في توظيف مدارس الفودفيل عبر سلسلة من الفصول، التي قد لا يرتبط بعضها ببعض بشكل مباشر، مع التركيز على الموسيقى والرقص والكوميديا. تستغل المهزلة عناصر الكوميديا الساخرة والعبثية للإضاءة على السلوك الإنساني بطريقة مبالغ فيها.

تتجلى عناصر الفودفيل في الأداءات المتنوعة، وحضور الموسيقى، وروح الكوميديا الخفيفة الظاهرية. أما المهزلة، فتظهر في المواقف الساخرة والمبالغ فيها التي تتكشف بين الكاتب وليزا، وتدفع بالكوميديا إلى أقصى حدودها. هذا المزيج المتقن يمنح المسرحية فرادة، إذ لا تكتفي بالترفيه السطحي، بل تدفع الجمهور إلى التفكير في الدوافع الكامنة وراء الضحك.

سمفونية الأداء والموسيقى والسينوغرافيا

تتناغم العناصر المجتمعة على المسرح «سمفونية» منوّعة بدراسة ماهرة. يقود المخرج الواعي هذا التناغم بين الضوء، الحركة، الأداء، السينوغرافيا، وتوظيف الموسيقى الحيّة في مكانها المناسب.

أسهمت السينوغرافيا في خدمة غرض المسرحية من دون مبالغات أو اكسسوارات زائدة. وشكّلت الإضاءة بحد ذاتها لغة بصرية تروي قصة وتعمّق التجربة الحسية للمشاهد. لقد وظّف هاغوب ديرغواكسيان الضوء ليصنع أجواء متقلبة، تراوح بين فوضى الكوميديا الخفيفة وهدوء اللحظات العميقة، بما يعكس التحولات النفسية للشخصيات.

عبر التدرجات اللونية والظلال الدقيقة، تمكنت الإضاءة من إبراز الانعزال الذي يعيشه الكاتب، ثم تحولت لتعكس الفوضى الكوميدية بوجود ليزا. كما أسهمت في تحديد المساحات، وإبراز التفاصيل الدقيقة، وتوجيه انتباه الجمهور نحو نقاط محورية في السرد. هذا الإتقان في استخدام الإضاءة يؤكد فهماً عميقاً لدورها كعنصر ديناميكي في إثراء السرد المسرحي.

أمّا الموسيقى الحيّة، التي يقدّمها أنطوني يوسف، ومارينا سرّاج، وميسا أبو شروش، فلا تأتي كخلفية بل كلغة إضافية، تعبّر وتواجه وترافق. كما تضيف الكوريغرافيا التي صمّمها روماريو عقيقي بعداً حركياً لطيفاً، يخدم اللحظة ولا يطغى عليها. هذه التوليفة تؤكد إتقان سامر حنا للغته المسرحية، في وقت يستسهل فيه كثيرون هذا النوع المسرحي، مكتفين بالتمثيل الكاريكاتوري السطحي.

ورغم الذكاء في توظيف الموسيقى، فقد برز تحفظٌ على نمطيّتها أحياناً. فقرار إسقاط اللحن الواحد على كل الأغاني ضمن العرض أضعف، ولو قليلاً، الإيقاع، وأعطاه مسحةً رتيبةً تخفي قيمة الكلمة الهادفة. فكلمات الأغاني التي أعدتها جونا طوبيا بتوجيهات من سامر تحت مظلة Jukebox Musical تحمل في مواقع كثيرة رسائل عميقة، وإن جاءت مباشرة، وكان يمكن أن تبرز بشكل أكبر مع تنوع لحني أو تكثيف أقل.

حضور الممثلين: فرادة وتألق

تتميز المسرحية بحضور فريد ومتقن للممثلين، يكشف عن دراسة عميقة للشخصيات وتفعيل تصاعديتها وإيقاعها، فلا تملّ ولا تفلت منك أي لحظة درامية، كوميدية كانت أو تراجيدية.

تميّزت يارا بو أنطون، بمرونتها الجسدية التعبيرية وقدرتها على التنقل بين الكوميدي والتراجيدي. صمتها المفاجئ المتقن جعل وجهها أشبه بلحظة Screenshot موقفة من فيديو صاخب أو ساخر. صوتها الغنائي مهذب إلى حد مقبول، ولكنها تحتاج إلى تطويع صوتها المسرحي قليلاً لمواكبة مطواعية الحركة والتعبير الجسدي لديها، إذ إن سيطرتها على جسدها أقوى بكثير من سيطرتها على إيقاعات صوتها الذي انزلق أحياناً إلى الصراخ المبالغ فيه، فبدا أشبه بكبوةِ حصان غير مروّض.

بالنسبة إلى جوليان شعيا، فإنّ مرونته متزنة خفيفة وقدرته على فهم الأبعاد السيكولوجية للشخصية صادقة ومقنعة. إنه موهبة حقيقية واعدة، تتحلّى بحسّ المبادرة والتقدم وعدم الاستسهال.

أما جوزيان بولس، فحضورها المسرحي الهادئ، الذي شكّل الصوت الـ Bass في هذه السمفونية الشعبيّة الصاخبة، لم يحتج إلى المبالغة في أي تعبير ليصل إلينا. إنها واثقة من امتلاكها الخشبة وحضورها الواسع عليها.

لقد نجح سامر حنا وفريقه في تقديم عمل فني يثبت أن التسلية الخفيفة لا تعني الاستسهال أو الركاكة. لقد احترموا ذكاء الجمهور الباحث عن المتعة السريعة، وقدموا مزيجاً فريداً من الضحك والتأمل، بعيداً من الابتذال والسطحية.

«2 بالليل» حتى يوم غد ـ مسرح «المونو» (الأشرفية – بيروت). للاستعلام: 01/202422

زمن زياد

حتى لولا الصوت بعيد...

محمود عبد الحكيم

هل نعلم كم هو مستفز حصر وطن، بحجم ومفهوم أو آخر، في جبال خضراء ذات نسيم منعش و«حساسين ترزقزق وتطل»؟ زياد كان يعلم، مثلما علم تركيب هذا الوطن المربك، ورأى فيه - رغم صغره المدهش - العالم وتناقضاته. تتكثّف الحقائق الكبرى في الجزئيات حقاً، وبقدر تفرّد الخاص لا يُعرَّف بالمبدأ إلا بالعالم.

موقف لمصلحة المستضعفين وثقافتهم

لم ينشغل مشروعه الفني والفكري بالعناوين التي يفضلها الجميع بمرارة: الطائفية والانقسام وعجز الأنظمة في لبنان وعند العرب، بصفتها مرضاً محلياً يثير السخط علينا وعلى «ثقافتنا». هو موقف لمصلحة المستضعفين وثقافتهم، بالأساس في مواجهة العالم. عالم أسهم في إدارة فصول من الحرب الأهلية الطويلة واحتوائها، ولم يكن ضدها. ورعى إنهاءها ضامناً مصالحه وهشاشة الحل والدولة. عالم دمّر سوريا وخنقها (من قبل غزة) بقرار واضح وجعل فقراءها الضحية الأكبر، ويعلم الجميع أنه يهندس الخارطة والأسواق مستخدماً كل العناوين البراقة والوسائل الوحشية، ويستخدم أبناء جلدتنا لتدمير اجتماعنا البشري وذبحنا. ومن هنا قال ببساطة مثلاً إن فلسطين لديها «داعش» أخرى.

لماذا اختار الحمرا؟

على عكس وضوحه الحاد، لعله اختار الحمرا تحديداً للإقامة فيها لافتقارها «الوضوح» الطائفي، سمة حاضرة نسبياً في بدارو مثلاً لكن مع طابع برجوازي واضح، مقارنة بالحمرا التي لم تزل أقرب لمنطقة تجارية وسكنية بسيطة، متواضعة الملامح يأتيها الجميع.

كأنه أراد دوماً الانتماء، إلى كل الأرجح، تصعب مجاراة نقده الثاقب الشامل، ولم يلبِ لبنان علاقات القوة. كان وحيداً على الأرجح، تصعب مجاراة نقده الثاقب الشامل، ولم يلبِ لبنان توقه إلى واقع أوسع ربما، أو أكثر وضوحاً، أو أكثر إنتاجاً من كل منطقتنا لا لبنان وحده. لذلك بادر في مرحلة (على عادته بتفتيت الأصنام إلى مكوّناتها الأولية) إلى التحدث عن علاقته ـ الفنان بالسوق، ولم تسلم ذاته ولا الجمهور من نقده المتجرد، ورفض أن يُتصور كائناً نورانياً من خارج السياق، وهو يكافح لتأمين كهرباء تشغّل أجهزته للعمل.

اليسار لم يعد موضة

لم يعد اليسار موضة، لكن الكارثة الأكبر أنه بات أقرب إلى محض ظاهرة ثقافية، وباتت الليبرالية واللا أيديولوجيا الموضة، وأصحابها على يقين بأبديتها.

ترى ماذا قال لنفسه وقتها؟ بدا تعاطيه بسيطاً وعملياً مع انحسار النموذج الثقافي المألوف الذي عمل عبره، بعد انتهاء الحرب وبدء المرحلة الحريرية، التي قال نجاح واكيم أخيراً إنّ زياد أدرك خطورتها مبكراً، منذ بدايتها. مثل إدراكه في «العقل زينة» كارثية تبسيط الموقف «اليساري»: يسهل الحديث عن الفقر على أريكتك، وأن «تتبنّاه»، موضوعاً إنسانياً لذيذاً. الصعب هو الحرمان ذاته وما يعنيه من قسوة.

الاشتراكية العلمية

لعله لذلك قالها مباشرةً منذ سنوات بوضوح: أنحاز إلى «الاشتراكية العلمية»، كأنه يُبعد أصحاب الموضة عن فضائه، ويكشف بنفسه من قد يبتذله، مثل ما يُبتذل كل عظيم، ويضع معياراً حدياً وراء الظاهر والبديهي. الاشتراكية ليست للإنسانية الأخلاقية المجردة، التي بات أعداء الإنسان أنفسهم يضعون معاييرها، إنما للإنسان المشخّص، في مكان وزمان ووسط أسئلة معينة لا تنفصل عن الجغرافيا. وهذا ما يسمح باكتشاف تفاهة وهشاشة الطبقات الأعلى في أوطاننا، في الجنوب العالمي، وكلاء الخارج المتربحين من المستثمرين في تخلفنا. على خلاف كثيرين، لم يحرنّي تصدّر معروفين بعكس مواقفه الوطنية الجذرية لبعض لوحات مشهد رحيله. هؤلاء يعلمون جيداً أن تسامحه ولا اكتراثه بالقشور يسمحان، وأنه في كل الأحوال ومختلف المراحل سيقول حقيقة مواقفهم في وجوههم، من دون شخصنة أو حساسية أيديولوجية بعينها، فقط الحقيقة. والفارق بينه وبين الناعين من خندق آخر واضح: الرجل يستقصي الأسباب والمسؤولين الجوهريين، ولا يحارب شرساً شيطانياً غامضاً، ولا يحوّل شعارات وجدانية عن رفض الشر والسخط على أي سلطة إلى رأس مال في الحياة، ووسيلة للعيش من كنف «سلطة» ما بالحساب الأخير.

هذا «إلهامه السماوي»

هو لم يأبه بمن تغضبه كلماته، ووقّع منذ البداية تعاقداً ضمنياً مع الجميع، ومع والديه (الظاهرة الفنية العربية الفريدة). أنني لا أعيش لإرضائكم، وإحساسي بالموسيقى أو فكري الاجتماعي السياسي ليسا مزاجاً خالصاً بل على علاقة وثيقة بالواقع، وبمنهج عقلاني في قراءته. لا تحدثني عن جمال الفقراء، ليس لأنه غائب لكن لأن الفقر دميم منكور الأثر، ولأن علاقات الاستغلال أمامك تصدم الأعمى. من دون فلسفة. وعندما رفض اعتباره أثراً تذكارياً نلتقط معه الصور، كان يرفض التشويه، والنظرة المثالية إلى المبدع على أنه سماوي. هل أرفض تصنيم فيروز وأقبل تصنيم نفسي؟ الفنان شغّيل ما، وهذا «إلهامه السماوي» الوحيد القابل للإدراك.

لا صراع طبقياً من دون تحرّر قومي

يقول زياد إن الثريات المذهبة لا تمنع هدر الحيوات ولا تخفي انقطاع الأفق واستحالة التقدم، وأفلاس الطبقة الوكيلة للخارج عضوي؛ ستبحث للأبد عن أنتما، ولن تبلغ الأبعد من الربح والرفاه، في مستعمرات يحيطها المحرومون، سوريون وفلسطينيون وغيرهم، وتؤدي دورها المرسوم من أعلى بإخلاص. لذا لم يؤمن بصراع طبقي يحلّق في الفراغ المجرّد، بريئاً من المسألة الوطنية ومعضلة التحرر القومي، وانحاز إلى أصحاب الأرض لأنهم أصحاب الأرض، «اللي ماتوا». وعاد وسأل منذ سنوات مجيباً نفسه «أمريكا مين؟ شياطينها» على تنوعهم، ليقدم تشريحاً بسيطاً لمشهدنا العام بحسّ صادق حيّ عند أي عربي مبصر.

حد علمي كانت تلك آخر أغانيه، بلهجة مصرية ولحن بالطابع نفسه. يحلو لي تصوّر أنه أحب مصر والمصريين، وتفويضي المركزية المصرية طبعاً مثل غالبيتهم. إلا أن تقصّي أثر زكريا أحمد، أحد مفضّليه التأسيسيين، وسيد درويش، الذي أشاد بأهميته مراراً، في فنه يتطلب دراسة متخصصين. وأذكر تواضعه الجمّ ولهجته المصرية المحببة مع مذيعة بمستوى ثقافي ومهني محرج، ونسبة مشاهدات كبيرة، وأيقنت أنه أراد فترتها التحدث إلى أكبر قاعدة من المصريين، وكان قد استضافه قبلها بسنوات يسري فودة ـ مكتشف بن لادن إعلامياً على «الجزيرة»، وسط سيولة إعلامية عالية وتحولات سياسية، وأعطاه زياد ـ بجسارة ـ تقييماً استشرافياً دقيقاً لدور التكفير المسلح في المنطقة، مثلما صرّح لآخرين حينئذ، وبعدها، برؤيته المركّبة عن الربيع العربي. بعيداً من نقاش الأمل، وأنه يبدو وقاحة واضحة أحياناً. أرى حياتنا هنا قصة غالبيتها حزينة ويظللها عجز كبير، ولا مناص من الاعتراف. كيف يكتسب محيطنا قيمة أو نكتسب أماناً وجدانياً تحت القنابل وقرارات وتشريعات من يطبعون المال، ومعهم العوار التاريخي الذي جلب انكفاءنا؟ لكن الفخ الأزلي أن هذا نفسه ما يجعل الحقيقة، قولاً وفعلاً، والأفكار الأصيلة، ضرورة حيوية، لا لتدفع واقعنا وتاريخنا للأمام بالضرورة، بل لتدفعنا نحن، المتعبين، فنحاول محو بعض من الظلام والزيف والحواجز العبثية. حتى لولا الصوت بعيد يا رفيقي الجميل.

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
الاربعاء 6 آب 2025 العدد 5559

رحيل

ياسر نعمة... المناضل الخلوق

كامل مهنا

ظننت أنّ دمعي جف، لكثرة ما حزنت على أصدقاء أعزاء رحلوا في السنوات القليلة الماضية، لكنني وأنا الذي أوكلت نفسي أن أوزع التفاؤل على الأحبة، ورفاق العمر، ورفاق النضال... أفضّل أن أستعيد صورة ياسر نعمة البهية، صورة ذلك المناضل الذي كان همه أن يعمل ما يسعد الناس، والفقراء منهم وصغار الموظفين بخاصة، فيكون صادقاً صدوقاً، وفيّاً مع أصدقائه وأعزائه، وخادماً لهم.

عرفته من ستينيات القرن الماضي، أيام كنا طلاباً، ونقوم بتحركات مطلبية. كان يستقبلنا في مجلة «الحرية»، داعماً لنا وموجهاً، وفي مقدمة المناضلين الإعلاميين، هو الذي عمل في الصحافة يوم كانت الصحافة ساحة نضال لا يهدأ، وقصد جامعة القاهرة عام 1954، قاهرة عبد الناصر، زعيم مصر، أم الدنيا، في أوج غليان حركة التحرر العربي. بالإضافة إلى عمله في الحرية الناصرية في ذلك الزمن، كتب في مجموعة من الصحف اللبنانية، فكان واضح التوجه والخط السياسي اليساري، والتفكير والهوية. كان مديراً لـ «الحرية»، عندما كنت أميناً عاماً لاتحاد الطلبة اللبنانيين في فرنسا، وصدر قرار بطردي من هناك. كان ياسر نعمة ومجلة «الحرية» من الداعين إلى التحرك لإبطال القرار، بل إن ياسر نعمة نفسه دعا إلى مؤتمر صحافي، يحمل عبره على القرار الجائر الذي صدر بحقي لأسباب سياسية، وكان نشاطه من الروافد التي صبت في حملة التضامن، وأدت في النهاية إلى إبطال القرار.

ثم عاودنا الاتصال والتواصل في لبنان، زمن الحضور القوي لمجلة «الحرية» والتفافنا حول برنامجها الوطني والقومي، قبل أن ينتقل إلى مشاركة الصديق الذي لا ينسى نضاله، طلال سلمان، في تأسيس «السفير»، والمساعدة في إطلاقها عام 1974، ويخوضان معاً مشوار عمر طويل من النضال الوطني، تخطّيا معاً خلاله الكثير من حواجز النار والأخطار ومحاولات

كان من اوائل المناضلين القوميين الذين يعتبرون فلسطين قبلة نضالهم

الاغتيال. ومثله مثل طلال سلمان، لم يكن ياسر نعمة يهاب وعورة الدرب، فتابع سيرته في «السفير»، لتصبح، بفضل إدارته ورئاسة تحريرها طلال سلمان، في طليعة الصحف اللبنانية والعربية. واستمر في «السفير» قرابة أربعين سنة، فكانت بيته الثاني، ومنطلقه لممارسة نضاله السياسي والنقابي، من أجل الفقراء وبسطاء الناس وأصحاب الحق، ودعم القضايا الوطنية والقومية، وكان يشارك طلال سلمان كل التفاصيل السياسية والمهنية.

لم يسهم ياسر نعمة في تأسيس «السفير» فقط، إنما كانت له ساحات نضال أخرى، في طليعتها حضوره الوازن في «مؤسسة عامل الدولية»، مؤسساً وداعماً وأميناً عاماً. وفي الأزمة التي شهدتها المؤسسة في إحدى مراحلها، كان ياسر نعمة السند الأساسي لمتابعة مسيرتها، والحفاظ على الإنجازات التي قدمتها لأهلنا في لبنان، وقد لعب دوراً مهماً في تبريد الخلافات وعقلنتها، والتطلع بعيداً نحو الهدف الإنساني السامي للمؤسسة، وضرورة استمرار نضالها.

كنت تمارس نضالك من أجل تحقيق العدالة للعاملين بكثير من الهدوء والتأني، لكنك تجابه من يسلبون حق الفقراء بلا هوادة، وبالكثير من الجرأة، تلك التي تسببت مرتين في اعتقالك، ولا أستغرب ذلك، فأنت ابن صور المناضلة عبر التاريخ، صاحب النهج الذي لم يهتز يوماً، نهج التغيير، ونهج دعم فلسطين في كل مراحل نكبتها وثورتها. صور التي بقي ياسر نعمة وفياً لها، ولم ينقطع عن زيارتها حتى في أحلك الظروف، متابعاً ومساهماً في أنشطة أنديتها، ومحيطاً بالمجالات السياسية والاجتماعية والثقافية التي تعيشها.

لم تقتصر سيرته النقابية على رئاسة اتحاد عمال الطباعة والنشر في لبنان، بل تصدى لمهمة النضال النقابي على نطاق أوسع، بصفته عضواً في المجلس التنفيذي للاتحاد العمالي العام في لبنان، ثم أميناً عاماً للاتحاد، فنائباً للرئيس، بالإضافة إلى كونه عضواً في المجلس الاقتصادي الاجتماعي، وسوى ذلك من الأنشطة التي تصب في مصلحة الوطن والإنسان، وفي تحقيق العدالة. وكان على رأس التظاهرة النقابية الكبرى التي تجمعت في المتحف، من غرب بيروت وشرقها، عام 1987، بدعوة من المؤتمر النقابي العام، تطالب بإيقاف الحرب الأهلية اللبنانية.

إنها سيرة رجل في طليعة المناضلين، العاملين بإخلاص من أجل كل القضايا العادلة، ولاسيما فلسطين، التي نشاهد اليوم أبشع الجرائم التي ترتكبها صهيونية العالم بحقها، وأسوأ حروب الإبادة الجماعية والعنصرية والفاشية، التي لم يشهد التاريخ الحديث شبيهاً لها. كان ياسر نعمة، من أوائل المناضلين القوميين الذين يعتبرون فلسطين قبلة نضالهم، إن في العصر الناصري الذي واكبه في شقيه العربي والفلسطيني، ثم مناصراً للمقاومة الفلسطينية، وصولاً إلى عصر الهزائم المغلفة بصمت الأنظمة العربية، والجرائم التي تهز أسماع العالم وأبصاره.

المفكرة

سهى حداد نعيمه: توقيع في بسكنتا

■ يستضيف «مركز عبد الله غانم الثقافي» في بسكنتا، لقاء لتوقيع كتابي سهى حداد نعيمه: «نبذبة الذبابة على حافة النافذة» و«الوجه الأرقط، مذكرات روح شاردة»، يوم الأحد 17 آب (أغسطس) الحالي، في المركز.

يتضمن برنامج الاحتفال كلمة ترحيبية يلقيها رئيس المركز القاضي غالب غانم، وكلمة تقديرية من المدير والفنان أنطوان المدوّر، يليها عرض نقدي للكتاب الأول تقدمه الإعلامية إقبال الشاب غانم، وحديث عن الكتاب الثاني يقدمه الناشر والأديب سليمان بختي. وتختتم الكاتبة اللقاء بكلمتها، على أن تدير الجلسة الناشطة الثقافية والمرئية روز تنوري.

توقيع كتابي الكاتبة سهى حداد نعيمه: الأحد 17 آب (أغسطس) - الساعة الخامسة عصراً - «مركز عبد الله غانم الثقافي» (بسكنتا). للاستعلام: 04/288101

زياد الرحباني في عالم «نهلة»

■ تكريماً لزياد الرحباني الذي وضع موسيقى الفيلم، يقيم Pêle-Mêle CinéClub اليوم عرضاً خاصاً لفيلم «نهلة» للمخرج الجزائري المعروف فاروق بلوفة في «زيكو هاوس». تدور أحداث «نهلة» في بيروت خلال ذروة الحرب الأهلية اللبنانية، حيث تصل صحافية جزائرية إلى المدينة بحثاً عن قصة، فتنغمس في عالم «نهلة»، المغنية الكاريزماتية الغامضة التي تعكس بصوتها روح المدينة الممزقة. ومع تصاعد التوترات السياسية وتغلغل العنف في تفاصيل الحياة اليومية، يرصد الفيلم انهيار

الهويات الشخصية والجماعية عبر التدهور التدريجي لبطلة القصة.

يُعتبر «نهلة» عملاً سينمائياً نادراً وصورة شعرية مؤثرة لمدينة في قلب الصراع، يجمع بين البعد الإنساني والرمزية السياسية، ويطرح أسئلة عميقة حول كلفة الحرب، وتمثيل الإعلام، والمقاومة من منظور جندري، في سياق التاريخ اللبناني المعقّد.

«نهلة»: اليوم - الساعة الثامنة والنصف مساءً - «زيكو هاوس» (الصنائع). للاستعلام: 33672729140+

الصورة إن حكت

■ حتى 16 آب (أغسطس) الحالي، تحتضن صالة Août Gallery في مار مخايل، معرض الفنانة اللبنانية - العراقية رَوان رحيم بعنوان «أتذكر». رحيم، المقيمة بين لندن وبيروت، تعمل بشكل أساسي في الرسم، وتحمل شهادة في تاريخ الفن والأدب الفرنسي من جامعة «يونيفرسيتي كوليدج لندن»، قبل أن تواصل دراستها في الفنون الجميلة في «مدرسة الفنون البصرية» في نيويورك. يعتمد المعرض على أرشيف من الصور الفوتوغرافية الملتقطة أو الملتقطة من مصادر متفرقة، يمتد زمنها لما يقارب قرناً. وعبر إعادة العمل على هذه الصور، تستكشف رحيم الذاكرة كعملية متحوّلة، تتشكل عبر إعادة البناء، والعاطفة، والتجربة المشتركة. يطرح المعرض أسئلة حول كيفيات تلاقي التاريخ الشخصي مع الذاكرة الجماعية، داعياً الزائرين إلى التأمل في الحدود المفتوحة بين الماضي والحاضر، وبين الفردي والجماعي.

«أتذكر»: حتى 16 آب (أغسطس) الحالي - Août Gallery (مار مخايل). للاستعلام: 03/891041

على بالي

أسعد أبو خليل

عبدالله بو حبيب لم يكن مُعَدّاً له أن يصبح ديبلوماسيّاً. كان كتائبيّاً متعصّباً في شبابه وانضمّ إلى شلّة بشير الجميّل في الجامعة. درس الاقتصاد وعمل في البنك الدولي، لكنّ السياسة بقيت هاجسه الأوّل. أرسله بشير الجميّل مع ألفرد ماضي لتأسيس أوّل مركز للقوّات اللّبنانيّة في واشنطن.

سألته كثيراً عن تلك الفترة وعبّرتُ له عن قناعتي أنّ التأسيس كان برعاية منظمة «إيباك» (اللّوبي الإسرائيلي). ومثل آخرين، استعانَ به أمين الجميّل مع عِلمه أنّه كان من فريق أخيه.

عندما جئتُ إلى واشنطن بغرض الدراسة في عام 1983 كان يشغَل منصب سفير لبنان. في تلك الفترة لم يكن سفير لبنان. كان سفير «القوّات اللّبنانيّة» وحزب «الكتائب». كنّا نحن المعارضين لحُكم الجميّل نَعدّه خصماً وعدوّاً لا ممثّلاً لنا. لكنّ نظام أمين الجميّل تعرّض للهزيمة والإذلال بحُكم خضوعه للمشيئة الإسرائيليّة.

عند ذلك (بعد انتفاضة 6 شباط) تغيّرت أوامر السفير وأصبح بحاجة للظهور بمظهر مختلف. دعا طلاب الدراسات العليا من اللّبنانيّين في واشنطن ونيويورك للاجتماع في مقرّ السفارة. لم أكن لأفوّت هذه الفرصة. جلستُ واستمعتُ إلى كلمته التي قال فيها إنّه يمثّل كلّ اللّبنانيّين وليس فئة منهم. بعد أن انتهى من كلامه، كنت أوّل المُعقّبين. قلتُ له: أنت لا تمثّلني ولا تمثّل أكثر من نصف اللّبنانيّين. أنت سفير فئوي طائفي كتائبي منحاز، وعليك أن تتوقّف عن الزعم في الإعلام أنّك تنطق باسم اللّبنانيّين. وأفضتُ في الحديث. استوعب كلامي ووعد بمسار مختلف، أو كلام من هذا القبيل. ومرّت السنوات والتقيتُ به في التسعينيّات في لقاء جمع عروبيّين وقوميّين وشيوعيّين ومقاومين. سألتُهم: ماذا يفعل هنا معكم؟ قالوا: تغيّرَ. لم يعد انعزاليّاً. وبالفعل تغيّر وانفتحَ. كتب عن تجربته سفيراً وكانت من أفضل كُتب التجربة السياسيّة. لم يكن وزير خارجيّة تقليديّاً. لم يستعرض ولم ينتشِ ولم يحبّ المظاهر. أخذ مهمّته على محمل الجدّ وكان من أكثر وزراء الخارجيّة فهماً للسياسة الأميركيّة نحو لبنان. أدرك أنّ سياستها نحوَنا ليست إلّا اشتقاقاً من سياستها نحو إسرائيل.

(يتبع)

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com